جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : علوم سياسية

إستراتيجية التعاون الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:

السبتي بريك

إشراف(أ):

عبد المجيد سعدي

– لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
يوسف ازروال	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد–أ–	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسم	أستاذ مساعد–أ–	عضوا مناقشا

أَعطِنا نورا

أَعظِم لنا نورا

اجعَل لنا نورا مِن نورِكَ فَأَنتَ نورُ

السّماواتِ وَالأرضِ

يا ربَّ العالمين

يا أَرحَمَ الرَّاحِمين

الشكر الجزيل إلى:

الأستاذ **عبد المجيد سعدي** لقبوله الإشراف على بحثي هذا،

و إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ : **يوسف ازرول**

* و إلى الأستاذة : **رقية بلقاسم**

الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالة تخرجي لنيل شهادة الماستر

كما لا يفوتني أن اشكر كل **أساتذتي الكرام**

و في الأخير الشكر الجزيل كل **الزملاء** الذين واكبوا دراستي معهم

و كل من ساعدني ماديا و معنويا

أقول للجميع

بارك الله **فيكم**

الإهداء :

.....

الى من غرس في نفسي حب العلم منذ نعومة أظافري "والدي الحبيب"

.....إلى " أمي الحبيبة رحمها الله"

الى زوجتي ، درب حياتي

الى قرة اعيني اولادي : الياس- معاذ – تميم

....إلى من تشابكت يدي بأيديهم وتتوق عيناي لرؤيتهم دائما " أخوتي "

....إلى من لا معنى بدونهم يسكنون قلبي "

إلى من اناروا دروبنا بالعلم والمعرفة " أساتذتي

..إلى من يتجدد معهم العطاء والأمل ..لكل انساااان نبيل, وأمين. ,, في هذا الوطن الجزا ئر الحبيبة

.....بالتوفيق والنجاااح لي ولكم إن شاء الله.....

تقديم الموضوع :

برزت ظاهرة الإرهاب العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير و مست الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك نتيجة للآثار السلبية التي تترتب عنها في حياة المجتمعات البشرية، إذ ارتبط شيوع هذه الظاهرة بتطور الأحداث الجارية في الساحة السياسية وتعمقها، حتى أضحى مفهوم الإرهاب صفة لصيقة لكل حدث سواء كان مخططا له أم غير ذلك والإطار العام الرئيس الحاكم لحركة الدول وسياستها المختلفة.

وهنا فقد اختلفت التفسيرات التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بين من يؤكد أن حالات التنافس والصراع الدولي ساعدت في تغذية ونمو ظاهرة الإرهاب، وبين من يدعي أن الإرهاب ظاهرة طبيعية يمكن أن تظهر في أي مجتمع و هي مرتبطة بعوامل مختلفة منها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية و الإيديولوجية.

لقد انتشر الإرهاب في كثير من المجتمعات نتيجة لتبني أفراد أو جماعات معينة أسلوب العنف من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها، مرتكزة في ذلك على فهم سطحي، والانتقائية الخاطئة في الأخذ بالنصوص، وتصدي من ليس أهلاً للفتوى للإفتاء بممارسة العنف والإرهاب، والتساهل في قتل الإنسان، وتدمير الممتلكات مما أدى إلى تزايد الأعمال الإرهابية في كثير من بلدان العالم.

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في توجيه سلوك الإرهاب عند الناس والمجتمعات البشرية فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها أي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتما إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي، وتترك أثارها على عامة أبناء المجتمع فالبناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة فإذا كانت مشبعة اقتصاديا أحدثت التماسك والترابط الاجتماعي وان كانت عكس ذلك ولدت السلوك العدائي والعنف.

ربما يكون سؤال الوقت هو كيف نقضي على الإرهاب، وهذا بالطبع يقتضي أولاً فهم الظاهرة من داخلها والبحث عن أسبابها الحقيقية ومن ثم وضع الحلول الصحيحة،والغريب هنا أن الذين يتصدون لوضع حلول وعلاج للظاهرة، لا يفهمونها عن سوء قصد أو سوء فهم، بل إنهم يضعون صورة من مخيلتهم عن الإرهاب وأسبابه وعناصره ومن ثم يحاربون تلك الصورة المتخيلة التي رسموها بأنفسهم أو تمنوا أن تكون كذلك إن القضاء على الإرهاب من أهم الاهتمامات الأولى في العالم ،ينبغي أن تستخدم كافة الوسائل الممكنة بتوظيف جميع الإمكانيات المتاحة الأمنية، القضائية، السياسية، الاجتماعية، الدينية، الإعلامية، فالمهمة شاقة وصعبة وعسيرة لا من الجانب المحلي أو القانوني أو الدولي.

إن التوجهات الأمريكية الجديدة، التي ميزت سياستها الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر، يلاحظ وبوضوح اهتمامها الكبير بقارة أفريقيا، و خاصة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي تشمل العديد من الجوانب :الأمنية و الاقتصادية وحتى السياسية وذلك بتركيزها على قضية الأمن.

كما تعتبر التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، تجربة ناجحة إلى ابعد حد ممكن خاصة بعد خروجها من العشرية السوداء هذا ما جعلها تدخل في تعاون امني مهم مع الولايات المتحدة، يرتكز مبدئيا على الظروف الدولية و الإقليمية الراهنة، و المصالح المشتركة بين البلدين التي يغلب عليها فكرة التهديد الأمني المشترك،ومحاربة تنظيم القاعدة .

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضربة قوية لمراكز حيوية ،وكانت تهديدا مباشر لمصالحها فأعلنت الولايات المتحدة على اثر هذه الأحداث" الحرب الشاملة على الإرهاب كل من أفغانستان و العراق، فكانت خطوة مهمة بالنسبة لها لينتقل تنظيم القاعدة نحو إفريقيا و بالضبط في الأراضي الصومالية، هذا ما أدى إلى الانتشار في إفريقيا تحديدا منطقة الصحراء و الساحل، و ما جعلها تفكر في إستراتيجية تساعدها في القضاء على الإرهاب على اعتبارها أن هذه المنطقة قد أصبحت ملجأ للجماعات الإرهابية، وكانت الجزائر من الدول الأولى المتضررة من الإرهاب .

إن التهديدات الأمنية الخارجية التي تعد من اهتمام كل الدول مهمة كون الأمن القومي للدولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها، ثم الأمن على المستوى الدولي، و عليه يرتبط امن الدول بالتعاون المشترك فهناك تحركات على مستوى الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، و التي يعتبر الإرهاب الدولي أهم التهديدات الأمنية الراهنة ، ما دفع بكل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في تعاون استراتيجي للقضاء على هذه الظاهرة .

أسباب اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

يشكل الاهتمام الشخصي للعلاقة بين الجزائر و دولة تعتبر من القوى الكبرى في العالم ، فالأولى مرشحة للعب دور هام في سياستها المنتهجة على الصعيدين الإقليمي والعالمي للقضاء على الإرهاب وتجربة مميزة تلجا إليها الدول و يهتم بها الباحثين في دراستهم .

كذلك من الأسباب اختيار هذا الموضوع، الحيوية في العلاقات الدولية بين والولايات المتحدة الأمريكية وبين العدو الجديد لها خاصة بعد أحداث سبتمبر والغموض الذي يميز حالة النظام الدولي دفعني لمحاولة دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقات من أجل وضعها في إطار معين يمكن القارئ من فهم حقيقة العلاقة بين أمريكا و الجزائر في المجال الأمني .

وهذا ما يشكل عهد جديد و مناسب لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية والمرتبطة بكشف اتجاهات بعض الدول و تحول بنية النظام الدولي تسعى لتغيير الوضع الإستراتيجي الدولي القائم على تحقيق التعاون بين جميع الدول على حد سوى لضمان مصالحها وتأمين أمنها.

المبررات الموضوعية:

يتميز هذا الموضوع بقيمته العملية والمعرفية على اعتبار اهتمام المفكرين وهو من ضمن الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية مع مطلع القرن الواحد والعشرين وهي دراسات حديثة، ففي الوقت الذي تعبر دراسة هذه العلاقات عن جانب من جوانب الاهتمام الأكاديمي بدراسة واقع العلاقات الدولية ومستقبلها بصورة عامة، تعتبر أي دولة فاعل رئيسي في النظام الدولي و وزنا مضافا جديد لهذا الاهتمام.

فالتفاعلات على المستوى الإقليمي والقاري تخضع إلى حد كبير وبشكل متزايد لطبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة و الفواعل الأخرى، فهناك حاجة إلى تناول مواضيع ودراسات ذات صلة وارتباط بالتهديدات التي تمس هذه العلاقات.

إن أغلب الدراسات التي تناولت الإرهاب، دائما تهتم بالدول الكبرى و تتجاهل الدول الضعيفة تتطلب دراسة علاقة التعاون بين أمريكا و الجزائر للقضاء على الإرهاب ،من أجل التمكن من وضع إطار عام يمكننا من تحليل محتوى وطبيعة هذه العلاقات و مدى تأثيرها على الجانبين سواء كان بالسلب أو بالإيجاب ، و مدى أهمية الموضوع في العلاقات الدولية و تأثيرها على النظام الدولي .

أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية بالغة في مضمونه بوصفه جريمة مستحدثة تهدد مصالح الدولة و الأفراد كما أن البحث في موضوع الإرهاب يتطلب جرأة وتحديا ، فلفظ الإرهاب من أكثر الكلمات إثارة في وقتنا الحاضر و رغم اعتباره فعلا شاذا عن الأصل في علاقات الإنسان والمحاولات العديدة

كما يكتسب هذا الموضوع أهمية من الناحية النظرية و العملية بحيث تتجلى الأولى من خلال استعانة المشرع في سبيل مواجهة هذه الجريمة بنصوص خاصة ،. إضافة إلى أن لفظ الإرهاب في حد ذاته جديد على المشرع الجزائري ومن ثم استوجب على المشرع التدخل في تجريم الظاهرة و المعاقبة على فاعليها بنصوص خاصة أهمها الأمر 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتضمن الأفعال الموصوفة أعمالا إرهابية أو تخريبية، دون استغنائه عن تطبيق النصوص العامة الواردة بقانون العقوبات، لأن هناك علاقة متكاملة بينهما على أساس موضوعي يتمثل بالخصوص في طبيعة الحق المعتدى عليه في كليهما و هو حق عام.

تعتبر القارة الإفريقية من أهم المواقع الجيو إستراتيجية ، هذا ما يجعل الاهتمام بها من طرف الأكاديميين و الممارسين في تحديد الأوضاع الأمنية في القارة و الأخطار و التهديدات الأمنية ، على اعتبار أن الجزائر جزء من هذه القارة و هي من اكبر الدول في إفريقيا من حيث موقعها و مساحتها و كذلك من الدول التي عانت من الإرهاب ، فهي موضوعة في وتر حساس تعاني من ضغوط دولية كبيرة خاصة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي و برنامج الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في كل أراضي إفريقيا .

من خلال تقديم الموضوع، نعتقد أنه يتميز بأهمية علمية وأكاديمية لعدة أسباب منها:

1/ أخذ صورة عامة عن طبيعة العلاقات الجزائرية - الأمريكية،فإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وما ينطوي عليها من سعي للحفاظ على عصر السيادة، تسعى دائما للاحتواء او مشاركة أي دولة من اجل تحقيق مصالحها و أمنها ، و التجربة الجزائرية تعتبر مقاربة ناجحة في القضاء على الإرهاب ، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرساء دعائم للتعاون مع الجزائر سنحاول إبرازها في هذه المذكرة.

2/ الوقوف على إستراتيجية الطرفين، الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، ومن حيث درجة التقاؤها أو ابتعادها عن مصالح كل طرف في مجالات تفاعلها المختلفة، وكيفية انعكاسها على احتمالات الهيكل السياسي الذي قد تستقر عليه علاقتهما.

3/ تتمثل دراسة إستراتيجية التعاون الأمريكي الجزائري للقضاء على الإرهاب ،في التعاون بين الدولتين من تأثير متزايد في التفاعلات الدولية، ويتيح مثل هذا الاهتمام بناء التصورات والسياسات لكيفية احتواء محاربة الإرهاب و السلبيات والتي قد تفرز على الدولتين خاصة المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا الدول.

الإشكالية: إلى أي مدى ساهمت إستراتيجية التعاون بين أمريكا و الجزائر في محاربة الإرهاب الدولي ؟

الأسئلة الفرعية :

1/ ما هو تعريف الإرهاب؟

2/ ما هي الأسباب و الدوافع التي أدت إلى الإرهاب؟

3/ ما هي المقاربات التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية؟

4/ ما هي أهم الأساليب التي استعملتها الجزائر في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب؟

5/ هل ساهمت التجربة الجزائرية حقا الحد من الإرهاب؟

6/ كيف تتعامل السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الوضع في إفريقيا ؟

7/ ما هي أهم المجهودات المبذولة بين الدولتين لمواجهة هذه الظاهرة؟.

8/ ما هي أهم تفاعلات الظاهرة الإرهابية التي تمس الطرفين ؟

9/ ما هي المجهودات الأمريكية لمواجهة هذه الظاهرة في القارة الإفريقية ؟.

10/ هل يمكن القضاء على الإرهاب ؟

11/ما هي الأهداف الأمريكية الحقيقية للحرب على الإرهاب في إفريقيا؟

12/ كيف تطورت السياسة الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر منذ وصول أوباما إلى الحكم؟

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

الفرضيات :

* كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية كلما ازداد مستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري.

* يعود اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

* أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى خلق فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن مناطق نفوذ جديدة باسم محاربة الإرهاب.

* تحاول الولايات المتحدة إيجاد حليفا استراتيجي تعتمد عليه في المنطقة المغاربية لتحقيق مصالحها .

* ترتكز العلاقات الجزائرية الأمريكية على الأبعاد الإستراتيجية المتعلقة بالحرب على الإرهاب في إفريقيا.

* كلما كانت الجهود في مواجهة الإرهاب تعتمد على آليات فعالة كلما ساهم في التعاون و التنسيق في مكافحة الإرهاب.

مجالات الدراسة :

المجال الزماني : تحدد الفترة الزمانية لهذه الدراسة لما بعد أحداث سبتمبر 2001 حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب ، وقد تميزت بالاستقرار و كثرة العمليات الإرهابية مما أدى إلى مواجهاتها بين مجهودات داخل إفريقيا و ادوار دولية و تدخل أمريكي.

كما الفترة التي تزامنت مع التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تعد المحطة الرئيسية في الخروج من العزلة و الفترة الدامية ، ساهمت بشكل كبير في اخذ صورة حسنة على نجاح السياسة الخارجية لدى الرؤى الأمريكية ، هذا ما أدى إلى مجال التعاون الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب .

المجال المكاني : ترتكز الدراسة أساسا على محاربة الإرهاب في إفريقيا و بالضبط في الساحل الإفريقي ، إذ أن التهديد الذي مس إفريقيا سوف ينتقل على كامل الإقليمي القاري و يصبح تهديد عبر القارات وهذا ما يهدد الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة :

وبالنسبة لدراستنا هذه فهي دراسة ذات أصالة واضحة مرت عبر الأزمنة التي تتناول تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب نظرا لعدم توفر معهد العلوم السياسية والإعلام على أي دراسة تناولت هذا الموضوع في مجمل التخصصات وكافة المستويات، إلا أننا استفدنا من الدراسات التي نشرت عبر العالم في ما يخص ملف الإرهاب والتي جاءت في شكل كتب، دراسات جامعية وبحوث، مداخلات، مقالات، ومجمل المراجع التي يمكن الاستفادة منها على مستوى المجال الخاص، توجد مراكز لدراسة الإرهاب في كثير من الجامعات الأميركية تركز في عملها على الدراسات النظرية، ولا تشمل أي عمليات ميدانيةلقد بذلت جهود عديدة علي صعيد الفقه الدولي وعلي صعيد باحثي العلوم السياسية لوضع تعريف ومدلول محدد لمفهوم الإرهاب, ومما يذكر أن فكرة الإرهاب دخلت عالم الفكر القانوني لأول مرة في المؤتمر الأول لتوحيد القانون العقابي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930 .

الدكتور صلاح الدين عامر إلي الإرهاب علي أنه: "الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها علي المواطنين لخلق جو من عدم الأمن وهو ينطوي علي طوائف متعددة من الأعمال

أظهرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة'

كتاب الإرهاب- البنيان القانوني للجريمة -للدكتور إمام حسنين عطاء الله، والذي عقد في أغلب صفحاته التمييز بين كيفية مواجهة الجريمة الإرهابية على الصعيد المحلي في التشريعات الجنائية الداخلية، وعلى المستوى الدولي ممثلا في الاتفاقيات

كما قدم عدد من الباحثين المتخصصين في علم السياسة اجتهادات جادة في سبيل وضع تعريف محدد لمفهوم الإرهاب ففي كتاب 'الإرهاب السياسي' قام **أليكس شميد** بمراجعة مائة تعريف للإرهاب وضعت من قبل خبراء وباحثين في هذا المجال وخلص إلي وجود عناصر مشتركة بين هذه التعريفات منها أنه مفهوم تجريدي بدون جوهر, ولا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات هذا المفهوم كما أن العديد من التعريفات المختلفة تشترك في عوامل عامة, وأن معني الإرهاب مستمد من الضحية المستهدفة

ويعرف بريان جنكيز الإرهاب بأنه: 'يمكن أن يستند إلي مجموعة من الأفعال المعينة, التي يقصد بها أساسا إحداث الرعب والخوف'

كما يعرف إريك موريس الإرهاب بأنه: 'استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي وغير مألوف لتحقيق غايات سياسية وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق أثر نفسي أكثر منه مادي'.

بالنسبة للدراسات العربية ، قدم الباحث **احمد إبراهيم** دراسته حول الإرهاب الدولي في إفريقيا ، 2008 ، في تحليله طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا و البحث في تطور جهود مكافحة ظاهرة الإرهاب و عن الانعكاسات التي تأثر على الأمن في إفريقيا

كما قدمت **" انيلي بوثا"** دراسة بعنوان :تطوير استراتيجيات ضد الإرهاب في إفريقيا ، تعرضت فيها إلى استراتيجيات مكافحة الإرهاب ، كما عرجت على دور الأمم المتحدة ، و المنظمات الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي)

منهجية الدراسة

1-المنهج التاريخي : و ذلك من اجل معرفة الأحداث الماضية أو لواقع ظاهرة الإرهاب المعاصرة، ولان الماضي و الحاضر لا ينفصلان عن بعضهما لخطورة هذه الظاهرة بل امتداد لكلتيهما، فأن المجتمعات تنمو وتتغير عبر الزمان .

قد سُلطنا في دراستنا هذه الأضواء على تاريخ العمليات الإرهابية،رغم أن التاريخ عرف حالات إرهاب متعددة منذ القدم لان ظاهرة الإرهاب عرفت مع حياة البشر مما أدى إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي لمعرفة تلك الظاهرة والظروف التي أحاطت بها.

2-**المنهج الوصفي التحليلي :** تم التطرق إلى المنهج الوصفي محاولة منا للوصول إلى المعرفة الدقيقة أو التفصيلية لمشكلة الإرهاب و الطرق و السبل لمحاربة هذه الظاهرة من خلال فهم أدق التفاصيل و وضع إطار علمي ممنهج و الوصول لوضع إستراتيجية للسياسات و الإجراءات المستقبلية الخاصة بها ، تم ذلك عن تحليل الظاهرة خاصة في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر والكيفية التي تم توظيف الإرهاب سياسياً لخدمة مصالحها ووصف التجربة الجزائرية التي مرت بها خلال الفترة السابقة.

3- **منهج دراسة حالة** : على اعتبار أن منهج دراسة حالة يعتمد على دراسة حالة معينة و يكمن الاستفادة منها من خلال تطبيقها على ارض الواقع ، و هذا ما نلمسه في التجربة الجزائرية (المصالحة الوطنية) ، و تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة و تحليل سياسة و دبلوماسية الجزائر و التقرب منها عن طريق التعاون في مكافحة الإرهاب ، و محاولة منها في تنفيذ سياستها الخارجية التي تعتمد على القوة الناعمة، فمنهج طبيعة الظاهرة الإرهابية المتفاعلة في إفريقيا هي في الظاهر وصف للبيئة الداخلية و حالة اللامن ، إذ يعتبر الوصف الذي تعتمده الدراسة تتمثل في الأنماط لظاهرة الإرهاب و إشكاله و أسبابه ، والدوافع التي أدت إلى الإرهاب و كذلك الآليات و البدائل الساعية لمواجهته في منطقة الساحل الإفريقي كنموذج دراسة لإبراز تأثير الانفلات الأمني على الأمن الجزائري باعتباره الجبهات الأساسية المؤثرة على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية .

خطة البحث

الفصل الأول : التأصيل ألمفاهيمي و النظري لظاهرة الإرهاب

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول**الجذور التاريخية للإرهاب**

الفرع1 : العصور القديمة و الإسلامية

الفرع 2 : القرون الوسطى

الفرع3 : الوقت المعاصر

المطلب الثاني: **مفهوم الإرهاب و أنواعه**

الفرع1 : مفهوم الإرهاب

الفرع2 : المفاهيم المرتبطة بالإرهاب

الفرع3 : أنواع الإرهاب

المطلب الثالث: **أسباب ودوافع توسع الإرهاب**

الفرع 1: الأسباب التاريخية و العقائدية

الفرع 2 :الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية

الفرع 3 : الأسباب السياسية

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول : النظريات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الإرهاب:

الفرع01 : -التفكك الاجتماعي

الفرع 02 : البثالوجيا الإجتماعية(الأمراض الاجتماعية)

الفرع 03 : صراع القيم

الفرع 04 : النظرية الوظيفية

الفرع05 : النظرية الصراعية

المطلب الثاني : **المقاربات الجديدة في تفسير ظاهرة الإرهاب**

الفرع 01 : الدين والإرهاب

الفرع 02 : الحرمان النسبي

الفرع 03 : الهجمات الانتحارية

الفرع 04 : الشبكات الاجتماعية

الفصل الثاني: استراتيجيات القضاء على الإرهاب : بين المقاربة الجزائرية و المقاربة الأمريكية

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية للقضاء على الإرهاب

المطلب الأول : الإجراءات الداخلية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الفرع01 : سياسة الوئام المدني

الفرع 02 : ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

المطلب الثاني : تعامل الدولة الجزائرية لملف الإرهاب في علاقتها الدولية

الفرع 01 : الدبلوماسية الجزائرية و ملف الإرهاب الدولي

الفرع 02 : السياسة الخارجية : الأدوار و تفعيل إستراتيجية مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية للقضاء على الإرهاب

المطلب الأول : إستراتيجية الحرب الشاملة على الإرهاب في إفريقيا

الفرع 01 : محاربة الإرهاب في منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي

الفرع 02 : إستراتيجية التدخل في ليبيا

المطلب الثاني : التحولات الدولية و تأثيرها على الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب

الفرع 01 : الاهتمام بالقوة الناعمة في الحرب على الإرهاب

الفرع 02 : المجال الاقتصادي : خبايا الإستراتيجية الأمريكية في حربها على الإرهاب

المبحث الثالث : مميزات التقارب و التباعد بين الاستراتيجيين : الجزائرية و الأمريكية

المطلب الأول : التقارب بين الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب

الفرع 01 : المصلحة المشتركة

الفرع 02 : الارتكاز الجغرافي في إستراتيجية الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني : التباعد بين المقاربتين : الجزائرية و الأمريكية

الفرع 01 : الوسائل المستعملة في القضاء على الإرهاب

الفرع 02 : فوارق السياسة الخارجية

الفصل الثالث : الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي: تعزيز التعاون و مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: أسباب و دوافع التعاون الأمني الأمريكي مع الجزائر في الحرب على الإرهاب

المطلب الأول : دوافع التعاون في مكافحة الإرهاب

الفرع 1 : الجريمة المنظمة

الفرع 2 : الهجرة غير الشرعية

الفرع3 : أحداث ربيع الثورات العربية

الفرع 4 : علاقة الإرهاب بالظواهر الأخرى

المطلب الثاني: مجالات التعاون في مكافحة الإرهاب

الفرع 1 : الموقع الاستراتيجي للجزائر في شمال إفريقيا

الفرع 2 : التنسيق الأمني بين الاستراتيجيين

المبحث الثاني : مستقبل الدور الجزائري في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب

المطلب الأول: السياسة المنتهجة للتعاون الأمريكي مع الجزائر

الفرع 1 : الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

الفرع 2 : الرؤية الأمريكية الجديدة : اوباما و الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني: العراقيل و التحديات بين الإستراتيجيتين في مواجهة الإرهاب

الفرع1 : تعقيد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء

الفرع 2: تحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب

الفصل الأول : التأصيل ألمفاهيمي و النظري لظاهرة الإرهاب

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول الجذور التاريخية للإرهاب

_العصور القديمة :

يعتبر تاريخ العمل الإرهابي منذ القدم مع ميلاد الإنسان ملتصق بحب السيطرة وتخويف الناس بغية الحصول على مبتغاه ولقد لازمت هذه ظاهرة الحياة الإنسانية ، بل انه ولد من ولادة الإنسان أول مرة وما واقعة قتل قابيل لأخيه هابيل إلا دليل على ذلك.قال تعالى ((**من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً**)) **صدق الله العظيم** .*

(واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) صدق الله العظيم .*

حيث قال صلى الله عليه وسلم :" **لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها، لأنه كان أول من سن**.*

عند الرومان:_ تشير المراجع التاريخية في عهد الرومان أنهم كانوا يتوعدون من يحاول زعزعة الصفوف الداخلية للدولة الرومانية او الذين يحاربون الدولة من الخارج، و كان اليهود من يهددون استقرار الدولة و يثيرون الفتن في الدولة الرومانية وأنهم شكلوا جماعات إرهابية تحارب الدولة الرومانية من الداخل من أمثال **الايروقراطيين والسيكاريين** الذين يمثلون الجناح المتطرف دينيا عند اليهود وعندما بلغ تمردهم ذروته قام الرومان بحربهم وطردهم وتشتيتهم خارج حدود الدولة الرومانية .

وتعتبر جماعة **السيكاري** هي حركة يهودية منظمة مارست أعمالها التخريبية ضد الحكم الروماني وكان من أهدافها إعادة بناء هيكل اليهود، وتميزت باستخدامها وسائل غير تقليدية للقتال ضد الرومان حيث كانت تستخدم سيوفا قصيرة يخبئونها تحت عباءاتهم تسمى سيكا ومنها اشتق اسمهم، وتعددت الأعمال التخريبية التي قاموا بها بدءا بحوادث القتل وهدم المنازل وحرقها مرورا بتسميم مصادر المياه

* **سورة المائدة، الآية 32**
* **سورة المائدة ، الآية 27**
* **مسلم**، كتاب الحدود، باب بيان أثم من سن القتل

وصولا إلى حرق الوثائق، وينظر معظم الباحثين إلى هذه الحركة كأول حركة وأخطر مثال لعصابات الإرهاب في الشرق التي عرفها التاريخ .

عند الفراعنة :

جاء في القرآن الكريم عن قصص الإرهاب الفرعوني في أكثر من أية : حيث اعتبر فرعون الذي طغى في البلاد و كفر بربه، فأمر بقتل الأطفال الذكور وأبقى النساء أحياء، فعلى في الأرض وأفسد فيها ومزق الأواصر بين الأمة الواحدة فيقول تعالى:" **إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**" *

لذا نجّى الله تعالى موسى عليه السلام من قتله وهو رضيع وكبر في قصر فرعون وأدرك ظلم فرعون وعدوانه على الناس، فأخذ يتعاطف معهم فعلم فرعون بذلك فصمم على قتله ثم توجه عليه السلام إلى أرض الشام بناء على ناصح له، وقضى عدة سنين عند الرجل الصالح من أهل مدين وتزوج بنتا من بناته، وعاد إلى مصر ليبلغ رسالة ربه ويحرر المظلومين المستضعفين من المصريين، وكان موقف فرعون الإرهابي أن كذب بالحق وأدعى الربوبية فقال للمصريين بعد أن جمعهم : أنا ربكم الأعلى، والقصة وردت في القرآن الكريم بكاملها، حيث يمثل عمل فرعون إرهاب السلطة والحكومات لشعوبها

العصور الإسلامية:

بدأت خلافات المسلمين في السياسة وليس في الدين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكان الخلاف الأول بين المسلمين في الإمامة، مما أدى إلى ظهور فرقة الخوارج، الذين خرجوا على مبدأ التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما عقب موقعة صفين عام 37هـ وتكفيرهم للأمام علي ومعاوية ومن قام بالتحكيم مثل أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهم ؛ وقد عامل الخوارج المخالفين لهم من المسلمين ككفار، فلا يرحمون امرأة ولا طفلا ولا شيخا، حتى أنهم كفروا من لم يعمل بفروض الدين وارتكب الكبائر، فارتكبوا باسم مبادئهم أعمال القتل والسفك للنساء والأطفال والشيوخ، كما استباحوا أموال المسلمين.[1]

كما تكونت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجري فرقة الحشاشين التي أسسها حسن الصباح في بلاد فارس، وهم طائفة من الحركة الإسماعيلية في غرب أسيا كان أفرادها يتعاطون الحشيش ثم يرتكبون العديد من الجرائم وإثارة الرعب بين الناس وهذا رأي في تسميتهم، وهناك رأي آخر مستمد من الصليبيين الذين تحالفوا معهم واستغلوهم للقيام باغتيال الشخصيات المسلمة المقاومة للوجود

* **سورة القصص، الآية 4 .**

[1] أبو زيد ، نايل ممدوح ، **الإرهاب بين الدفع والاعتداء من منظور قرآني**، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، الجامعة الأردنية عدد 1 ص 121- 138

الصليبي، فكانوا يسمونهم" مغتالون" "حشاشون"، وقد أطلقوا على أنفسهم الفدائيين أو الباطنية، والتي يعتبرها البعض من أكثر الحركات استخداما للعنف وكانت تتبع أسلوب الاغتيال بدلا من الحرب لقلة عددهم وضعف إمكاناتهم، وقد

كان الحشاشون عملاء إلى الصليبيين ينكلون بإخوانهم المسلمين بما عرف عنهم من فظاعة في القتل والتدمير فاغتالوا ميمون قائد المسلمين الذي تصدى للصليبين في طبريا **1113**م وهو يدخل المسجد لتأدية صلاة الجمعة الأمر الذي شكل نصراً للصليبين بتخلصهم من عدوٍ لدود على يد الحشاشين، ومن أبرز عملياتهم المحاولات الفاشلة في اغتيال صلاح الدين الأيوبي، وكانت نهايتهم على يد موجات المغول عام **1256**م .[1]

القرون الوسطى :

لقد عرفت مرحلة القرون الوسطى أبشع الجرائم والعنف متمثلة في سيطرة الدول الأوروبية على البحار العالمية وبدأت في زيادة حجم السفن الناقلة للتجارة بين الشرق والغرب،وظهرت معها القرصنة البحرية التي عدت شكلا من أشكال الإرهاب،لقد شهدت أوروبا بعد ذلك تيارات وحركات متنوعة تبلورت فيها مفاهيم الإرهاب ومضامينه ما بين إرهاب السلطة والشعوب

تميزت هذه المرحلة في حكمها بالرهبة ، فالثورة الفرنسية سنة **1789**م قد استفادت واستغلت خصائص الرهبة ورفعت شأنها إلى مستوى أنها الوسيلة للحكم والمحافظة عليه، رغم انها كانت تسمى بمرحلة التنويرية ولم يلاحظ عليها الدعوة إلى ممارسة الإرهاب فكان أثرها على النخبة كان في اتجاه آخر وهو ابتداع فكر جديد مرتكز على الإيمان والعقل و فكرة السلطة الإلهية والسنن الكنسية، كما كان في اتجاه تنمية الروح النقدية، ، والدعوة إليه اتضحت في فكر اليعاقبة الذي جاء في خطابات كل من**روبسبير وسان جوست** الرنانة وكتاباتهما الأخاذة، وفي محاضر لجنة السلامة العامة وإجراءاتها السياسية .[2]

ولكي تسود الجمهورية لا بد أن يسود النظام والأمن، وتصدى اليعاقبة في تحقيق ذلك بالوسائل التي كان منها وضع الإرهاب على جدول أعمال الحكومة اليعاقبية، ومرسوم **1792**م الذي يجيز خرق حرمة المنازل من أجل نزع سلاح المشبوهين، وتم بموجبه اعتقال ثلاثة آلاف من أعداء الثورة ثم قتلهم خوفا من تآمرهم مع العدو الخارجي، أما العدو الخارجي المتربص من أجل عودة النظام السابق والمتأهب للهجوم عسكرياً على فرنسا مثل بروسيا التي حاولت حشد جيوشها لاحتلال فرنسا وتصفية الثورة، و مساعدة النمسا

[1] التل ، احمد يوسف ، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي** .عمان : المكتبة الوطنية ، ص 23، 1998،

[2] أبو الروس، احمد ، **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 35 ، 2001.

وانجلترا للمهاجرين الفرنسيين أنصار النظام السابق من الخارج وأعداء الثورة في الداخل، وإعلانهما العداء للنظام الفرنسي الجديدة والتهديد بالحرب .[1]

ويرى العكرة (**1993**) أن الإنسان الذي يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة هو إنسان شديد الخطر لأنه يرفض الحوار مع الآخرين ضارباً عرض الحائط إرادتهم وحقائقهم وعقائدهم ، سيتطلَّب الأمر قيام مبادئ وقيم جديدة وحشوها بسرعة في المفهوم الاجتماعي فيُصبح لا مناص من استخدام العنف الفظيع الذي يصل إلى حد الإرهاب، وهذا ما حصل مع الثورة الفرنسية في حكمها.

وكان الإرهاب وسيلة سريعة المفعول لدى اليعاقبة ثم أصبح نظام حكم للمؤسسة الرسمية وأجهزتها السياسية والعسكرية وبذا اقترنت الإيديولوجية اليعقوبية بالإرهاب ودوره في تسيير عجلة الحكم فهو الوسيلة الأصح لتأسيس الجمهورية، وهذا الحدث بالذات كان البداية للإرهاب السياسي في تاريخ فرنسا، وبعده انفرطت المسبحة وأخذت الأحداث تُدخل على مضمون الإرهاب الطابع الرسمي والمؤسسي

وخلال القرن التاسع عشر طرأ تحول جذري، فقد تحول مفهوم الإرهاب وممارسته التقليدية المقصورة على الدولة والسلطة القائمة إلى أن أصبح شائعا بين الأفراد والجماعات، أي انتقل من أيدي الحكام لأيدي المحكومين وذلك بفضل أيديولوجيتين ظهرتا في القرن الماضي هما حركة الفوضويين والحركة العدمية .

اختلف مضمون الإرهاب في الايدولوجية الشيوعية عن سابقه اليعقوبي والفوضوي حتى أطلق على " لينين " أنه صاحب مذهب الإرهاب، حيث كان يرى أن الفوضوية لم تقدم شيئا لرفضها مبدأ التنظيم والتخطيط التي عكف عليها لينين ونجح بثورته عام **1917**م ووصل إلى السلطة، وطعن بها الفوضوية التي لم ترسم بديلا جديدا.[2]

وبهذا فقد دعا لينين إلى الإرهاب ومارسه ضد النظام الاتوقراطي الرأسمالي القائم حيث قال في كتابه: نحن لم نرفض أبدا ولا يمكننا أن نرفض الإرهاب، إنه وجه من وجوه الحرب الذي بإمكانه أن يتوافق مع مرحلة من مراحل المعركة، وربما لا يمكن الاستغناء عنه في بعض الظروف، وهذا ما أكد عليه تروتسكي حيث قال : كانت مسألة الإرهاب بالنسبة إلينا نحن الثوريين الروس مسألة حياة أو موت بالمعنى السياسي للكلمة كما بمعناها الحرفي والشخصي ولم يكن الإرهابي بالنسبة إلينا بطل رواية بل كان إنسانا حيا وقريبا منا.

وبهذا فإن الإرهاب الشيوعي الذي برز بين عامي **1905** و **1917**م مرحلة تكتيكية مر بها البلشفيون خلال نضالهم الثوري إلى أن سنحت الفرصة التاريخية التي أثبتت جدواها في عام **1917**م .

---

[1] أبو غضة، زكي علي، **الإرهاب اليهودية والمسيحية والإسلام والسياسات المعاصرة**، القاهرة: دار الوفاء. ص 16 ، 2002.

[2] أبو غضة، زكي علي، **المرجع السابق** ، ص ص 34-39

ولكن مسألة الإرهاب السياسي الشيوعي لم تنته بقيام الثورة الكبرى واستلام الحكم بل استمرت تتفاعل وتتخذ وجوها عديدة، وأبرزها تحول الإرهاب من الضعفاء والشعوب قبل الثورة إلى إرهاب الأقوياء والحكومات، وذلك بهدف التغيير الجذري للبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع الروسي وفق النظام الشيوعي الجديد .

الوقت المعاصر:

بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفيتي ، و تحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهرت فكرة محاربة الإرهاب على نطاق عالمي واسع يعتبر تاريخ الولايات الأمريكية المتحدة من ابرز الشواهد في التاريخ البشري على ممارسة الإرهاب بأبشع صوره بملامح سياسة الولايات الأمريكية المتحدة تجاه الإرهاب وإصدار التشريعات اللازمة لمقاومته كما شكلت الحكومة الأمريكية القوات الخاصة وفرقة القبعات الخضر وفرقة الغوريلا والفرقة الخاصة والوحدة المدنية والنفسية لمقاومة الإرهاب في العالم، وابرز ما تتميز به السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب هو ازدواجية المعايير ففي بعض الحالات كانت الحكومة الأمريكية تقدم الدعم والتأييد المادي والمعنوي للحكومات لمحاربة المنظمات الإرهابية في داخل تلك الدول، وفي حالات أخرى كانت تقدم الدعم المادي والمعنوي للمنظمات الإرهابية الشعبية وتشجيعها لقلب أنظمة الحكم في عدد من الدول. [1]

و اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرهاب مستمد من الإسلام ما سُمي " بالإرهاب الإسلامي : " وذلك ما هو مستقر في ذهن الغربي، وصنعته القوة الكبرى في العالم أمريكيا لتمرير مصالحها في العالم، تكنولوجيا الأسلحة والإرهاب: الوسائل والأدوات التي يستخدمها الإرهابيون تطورت تطورا كبيرا نتيجة للتقدم التكنولوجي في العصر الحديث، وأصبح هناك تشكيلة لا بأس بها من الذخيرة يختار الإرهابي منها ما يشاء لتنفيذ سيناريو أي عملية إرهابية ولقد تعددت تكنولوجيا الأسلحة المستخدمة في العمليات الإرهابية منها الأسلحة الفردية والمتفجرات التي تعد من أفضل أسلحة الإرهابي لتنوع وظائفها وأشكالها التي تزيد من فرص النجاح في إتمام عملياته الإرهابية واستغلال التطورات التي لحقت الأسلحة الفردية من حيث دقة التصويب أو كتم الصوت أو بعد المدى القاتل أو استغلال إمكانية التفجير عن بعد.

أسلحة الدمار الشامل : وتتمثل بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، التي أصبحت مطمعا للإرهابيين لقدرتها على الفتك والتدمير، حيث لا يستبعد استخدامها إذا حصل الإرهابي على التمويل اللازم، والإرهاب البيولوجي والكيماوي هما الأكثر احتمالا من النووي نتيجة ارتفاع كلفة إنتاج القنابل النووية وحاجتها التقنية المتقدمة لتصنيعها

[1] الحموي، ماجد ياسين، **الإرهاب الدولي في المنظور الشرعي والقانوني وتمييزه عن المقاومة المشروعة** ،مجلة جامعة الملك سعود ، م 15 ، العلوم الإدارية ص205- 241.

بداية الإرهاب في الجزائر : لقد بدأ العنف باسم الدين في الجزائر مع بداية الثمانينات و بالضبط مع خروج ضابط يدعى بوعلي فقام هذا الأخير بحركة تمرد ضد الدولة فقام هو و جماعته بعدة أعمال تخريبية ضد مصالح البلاد.

تعود أولى العمليات التي قام بها تنظيم بوعلي إلى سنة **1989** حيث تبنت جماعته الهجوم المسلح على محكمة البليدة و ذلك تحت إمارة نصر الدين كحيل ثم تبعها في السنة الموالية أي سنة **1990** عملية الهجوم بالتفجرات في منطقة البليدة و نفذها ثلاثة عناصر إرهابية هم " عبد الرحيم عزرول" المدعو " القادي" و" توفيق بن طيش "و "فرطاس".[1]

و في سنة **1992** بدأت مرحلة هيكلة العمل الإرهابي فقد نشأت عدة جماعات إرهابية صغيرة منها جماعة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر تحت إمارة ، خير الدين في منطقة القصبة بالعاصمة و مجموعة بو فاريك بإمارة عنتر زوابري إضافة إلى جماعات إخوى في براقي ،و قد تحولت كل هذه الجماعات الإ رهابية في أوت **1991** تحت قيادة الإرهابي نورد الدين سلامة ثم خلفه في فبراير **1992** محمد علال الذي ينتمي إلى منطقة أولاد علال القلعة الأكثر أهمية لجماعات الدموية جنوبي العاصمة ، فقد تم هجوم على تكنة قمار في نوفمبر **1991** ، و قد تولى قيادتها كل من عبد الرحمن دهان المدعو أبو سهام و الطيب الأفغاني و في مطلع سنة **1992** تم الهجوم على البحرية الوطنية بقيادة منصوري ملياني .

و بعد مقتل الإر هابي نور الدين سلامة قائد الجماعات الإرهابية المسلحة (**GIA**) و في 26 ديسمبر **1994** تولى قيادتها أبو عبد الرحمن أمين و هذا الأخ قد وضع القانون الأساسي للجماعات الإرهابية المسلحة مباشرة بعد تعيينه و قد زادت همجية هذه الجماعات في أعمالها الإرهابية فلم يسلم منها حتى الزرع و الحيوانات و هو نفسه ما فعلته المنظمة الإرهابية**OAS** و هنا يظهر لنا تناسق العمل الإرهابي لجماعات الإرهابية (**GIA**) و المنظمة الإرهابية السرية **OAS** الفرنسية .[2]

إن التسمية التي أعطيها الجماعات الإرهابية المسلحة و التي تسمي نفسها جماعات إسلامية مسلحة (**GIA**) ج.إ.م هي في الحقيقة تسمية مغالطة للواقع فهي تعمل حسب منفذيها في الداخل و الخارج على إبادة كل ما له علاقة بالحياة فهي تدمر ،و تخرب و تقوم الأبرياء من نساء و أطفال و شيوخ و تقوم كذلك بتفجيرات ضد المصالح الحيوية للبلاد بتعطيل الحركة الاقتصادية و قتل المثقفين و خيرة أبناء الجزائر ،و حرق المدارس و تدمير المنشآت الاقتصادية،و زرع الرعب والخوف بين أفراد الشعب كلها أعمال سهلت هجرة أغلبية الإطارات و المثقفين و الأدباء إلى الغرب و كذلك هيأ الجو على الدولة المعادية لنا إلى خلق ذرائع انعدام الأمن و عدم وجود الحرية الإعلامية وسيلة لمحاصرة الجزائر و كل أعمال و خطط مناهج عمل الجماعات الإرهابية (**GIA**) هي نفسها خطط المنظمة

[1] صالح، مختاري ، **تاريخ الإرهاب في الجزائر** ، الموقع ، م 1 ، **http://mokhtari.over-blog.org/article-17119767.html**

[2] صالح، مختاري ، **نفس المرجع** ، م 2

الإرهابية السريةOAS فتساءل هل هي صدفة ؟ أم هناك علاقة مباشرة بين من سهروا على تأطير و تدعيمOAS بالأمس و الذين يأطرون و يدعمون (GIA) اليوم في الداخل و الخارج.

لا يخلق لهذه الجماعات أن تسعى نفسها جماعات إسلامية مسلحة ج.إ.م لأن تسميتها في الحقيقة هي جماعات إبادة الجزائريين (GIA) (Groupes Eliminations Des Algériens)[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب و أنواعه

مفهوم الإرهاب:

تفشى مفهوم الإرهاب في المجتمعات الدولية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وكلمة ''الإرهاب'' ومشتقاتها وغيرها قد غزت بالفعل أدبيات جميع فروع العلوم السياسية . حيث أضحى مصطلح ''الإرهاب'' من أكثر الاصطلاحات شيوعا في العالم، في وقت تزداد فيه نسبة الجريمة ارتفاعا وأشكالها تنوعا؛ وأصبح الإرهاب واقعا مقلقا ومزعجا. فالمؤلفون في ميادين علم النفس، وعلم الإجرام وعلم الاجتماع، والفكر الديني... سارعوا على دراسة هذا الموضوع أكثر من أي ظاهرة اجتماعية سياسية أخرى في عصرنا فرغم عدم وجود اتفاق حول مفهوم محدد للإرهاب، فسنحاول تحديد مفهوم له.

الإرهاب لغة:

اشتقت كلمة الإرهاب من رهب ، رهبا ورهبة، ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها ''رهب'' بمعنى خاف، وأرهب فلانا بمعنى خوفه وفزعه، والإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب **Terreur** في اللغات الأجنبية القديمة كاليونانية واللاتينية إذ يعبر عن حركة من الجسد تفزع الغير **Manifestation du corps :** ، وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة وعلى سبيل المثال نجد أنه في اللغة الإنجليزية كلمة إرهاب معناها **Terrorism** : المشتقة من كلمة **Terror** أي الرعب. وعرف قاموس '' **إكسفورد**'' كلمة الإرهاب بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية

وفي اللغة الفرنسية نجد أن قاموس "**روبير**" عرف الإرهاب بأنه الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن"

[1] صالح، مختاري ، **المرجع السابق** ، م 2 ، الموقع **http://mokhtari.over-blog.org/article-17119767.html**

كما يعني الإرهاب أيضا محاولة الجماعات والأفراد فرض أفكار أو مواقف أو مذاهب بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر... ومن هنا يأتي أسلوب الفرض والإرغام

الإرهاب اصطلاحا: من خلال المجهودات التي بذلها الفقه، فكانت أول مرة فكرة الإرهاب في الجانب القانوني كانت في المؤتمر الأول لتوحيد القانون العقابي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا عام **1930**، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف المحاولات الفقهية لوضع تعريف جامع مانع للإرهاب.

عرف الدكتور حسنين عبيد ''الإرهاب'' بأنه ''الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص، أو من عامة الشعب وتتسم الأعمال الإرهابية بالتخويف المقترن بالعنف، أعمال التفجير وتدمير المنشآت العامة وتحطيم السكك الحديدية والقناطر وتسميم مياه الشرب ونشر الأمراض المعدية والقتل الجماعي.[1]

ووضع الفقيه شريف بسيوني تعريفا حديثا أخذت به فيما بعد لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها الأمم المتحدة في مركز فيينا (**18/14** مارس**1988**):'' الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بداعية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول[2].

بالنسبة للمفكرين الغربين فقد اختلف هذا الفقه وتضاربت آراؤه في هذا الصدد باختلاف المعايير التي يعتمدها أصحابها لتحديد مفهوم العمل الإرهابي، ويمكن من خلال استعراض مجمل الآراء التي ظهرت في هذا الخصوص أن نحدد أهم الاتجاهات التي اتبعت لتحديد مدلول العمل الإرهابي في الفقه الغربي ،إن ما يميز العمل الإرهابي في هذا الاتجاه هو طابعه الإيديولوجي.

فقد عرف **Eric David** الإرهاب بأنه ''**عمل عنف إيديولوجي، يرتبط بأهداف سياسية**'' واعتمد **Soldana** في تحديده لمفهوم الإرهاب على أعمال العنف السياسي، حيث يعرف الجريمة الإرهابية بأنها ''**كل جناية أو جنحة سياسية يترتب عنها الخوف العام**''

وينحاز إلى هذا الاتجاه معظم الكتاب والسياسيين في الغرب، حيث عرف **Lesrer** ، وهو أحد كبار المسؤولين الأمريكيين المكلفين بدراسة موضوع الإرهاب، عرفه بأنه ''**النشاط الإجرامي المتسم بالعنف الذي يهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية**'' ،يذهب هذا الاتجاه إلى تمييز العمل الإرهابي عن الصفة العشوائية، فالعمل الإرهابي هو ''عمل عنف عشوائي**un acte**

[1] عبد السلام بوهوش، **عبد المجيد الشفيق–الجريمة الإرهابية في التشريع المغربي**–مطبعة الكرامة–الرباط، الطبعة الأولى:2004م، ص21

[2] محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة**،بيروت، دار العلم للملايين ،1991، ص11

de violence aux effets indicernés، وأهم خصائص الإرهاب وفقا لهذا الاتجاه، أنه ذو آثار غير تمييزية، فالإرهاب لا يهمه تحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تهمه النتائج والآثار التي تحدثها أفعاله .

un acte de violence d'une gravité exceptionnelle " يذهب هذا الاتجاه إلى أن ما يميز العمل الإرهابي هو أنه ''عمل عنف ذو جسامة غير عادية ، وفي هذا السياق يقول **Sotille** بأن ''الإرهابي يرتكب أفعالا شديدة الخطورة لا تتوافق نتائجها مع الوسائل المستعملة فيها" . [1]

ويعرف الكاتب **Aron Remond** الإرهاب بأنه '' عمل من أعمال العنف لا تتناسب آثاره النفسية مع نتائجه المادية"

"Terrorisant" يذهب هذا الاتجاه إلى أن ما يطبع العمل الإرهابي هو كونه ''محدث للرعب ، وتتحدد هذه الخاصية بالرجوع إلى الأصل اللغوي لكلمة **Terrorisme** : الذي يرجع إلى مفهوم الرعب **Terreur** وما يمكن أن يشمله من معاني الترويع والرهبة.

ولقد عرف الأستاذ **"Le vasseur"**: الإرهاب بأنه ''الإرهاب يتضمن عموما سلوكا معدا ومخصصا لإحداث الفزع، وإثارة الرعب الجماعي، وهذا يعني أنه سيستهدف مجموع سكان الدولة أو جزءا منهم كطائفة اجتماعية معينة "

الإرهاب الدولي : لكن كانت الجهود الأكاديمية خلل الثمانينات بعيدة عن إيجاد مفهوم واضح و محدد للظاهرة الإرهابية لعدة أسباب، ترتكز في طبيعة الظاهرة الإرهابية المركبة و اختلف وجهات النظر في ما يتعلق بها ، حاولت بعض الدراسات البحث في الاختلافات بين كل من الجماعات الإرهابية و الجماعات المتطرفة، و بدا أن الفرق بين الشكلين هو كون الجماعات الإرهابية تنشط في إطار العنف أما الجماعات المتطرفة فلا تعتمد على العنف بشكل أساسي و مهم، ففي المؤتمر الثامن الذي عقد في هافانا في كوبا سنة **1990** ، لمنع الجريمة ركزت الدول على الإجراءات الفعالة لمكافحة الإرهاب، مطالبين بزيادة التعاون الثنائي و العالمي في هذا الشأن، و تحديد أسبابه، و سلك المؤتمر التاسع الذي عقد في القاهرة سنة **1995** نفس المسلك، أي الحديث عن الإرهاب دون تحديد إطاره. *

تأخذ الجريمة الإرهابية صفة الجريمة الدولية ؛إذا كان احد أطرافها دوليا من خلل اختلف جنسيات الضحايا عن الفاعلين، أو الفاعلين فيما بينهم، أو من خلل مكان تنفيذ الجريمة الإرهابية، أو التخطيط لها في دولة و تنفيذها في دولة أخرى، أو الحصول على

[1] اقتبس هذا التعريف من : **مجمع اللغة العربية-المعجم الوسيط** الجزء1، ص390

* **تصدرت جدول الأعمال خطط لمكافحة العصابات الإجرامية عبر الوطنية والجرائم الاقتصادية من خلال تدعيم التعاون الدولي والمساعدة التقنية العملية لتعزيز سيادة القانون وكذلك تدابير لمكافحة غسيل الأموال. وركزت مناقشات المؤتمر التاسع على استكشاف المفاهيم والشواغل الجديدة في المجالات التالية (الجرائم العنيفة والجرائم الحرية وإجرام الشباب والعنف المرتكب ضد المرآة). كما ركّز المؤتمرُ التاسع على التعاون الدولي والمساعدة التقنية العملية لتدعيم سيادة القانون في إطار موضوع "السعي إلى تحقيق الأمن والعدالة للجميع."**

تمويل أجنبي أو الإيواء و التواجد على أراضي أجنبية، أو الاعتداء على خدمة دولية عامة مثل الطائرات السفن و وسائل النقل البري الدولي،أو الاعتداء على أشخاص محميين من قبل القانون الدولي، مثل رؤساء الدول و أعضاء الهيئات الدبلوماسية.

المفاهيم المرتبطة بالإرهاب:_

يشترك مفهوم الإرهاب مع عدد من المفاهيم السياسية الأخرى ولا سيما الجريمة السياسية والكفاح المسلح وأعمال المقاومة وحرب العصابات الخ ، في عدد من العناصر، مما أوقع الكثير من الخلط في هذه المفاهيم لصعوبة التمييز فيما بينها ، فكل يفسر الفعل وفقا لمصلحته السياسية ، فسادت على نطاق واسع سياسة ازدواجية المعايير أو ما يطلق عليها سياسة الكيل بمكيالين وخاصة على المستوى الدولي

كما انه اختلط الإرهاب في الأذهان مع ظواهر أخرى من أعمال العنف التي تتفق معه في بعض الخصائص إلا أنها تختلف معه اختلافاً جوهرياً في بقية الخصائص إلا أنه من الأفضل إجراء مقارنة بين الإرهاب وبين الظواهر التي تشترك معه في بعض المظاهر فيشيع الخلط بينها وبينه، وسنتناول ذلك في الموضوعات التالية:

الإرهاب والعنف السياسي: قد يختلط الإرهاب بالعنف السياسي نظراً للتقارب الشديد بينهما، فكل منهما يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وكل منهما يستخدم وسائل عنيفة وبصورة منظمة وعلى وجه غير مشروع وكل منهما يمثل خروجاً على المألوف والمتعارف عليه من قيم وعلاقات، تتعدد مظاهر العنف السياسي وصوره فعلى المستوى الدولي تتمثل مظاهره بالحروب فيما بين الدول والسيطرة الواقعة للدول الغنية على مقدرات الدول الآخذة في النمو،أما على المستوى الوطني فتتمثل مظاهره بالاضطرابات والمظاهرات العامة والانقلابات والثورات والحرب الأهلية.[1]

الإرهاب هو صورة من صور العنف السياسي ولكنه يختلف عن الصور الأخرى اختلافاً واضحاً فأهدافه إثارة وجذب انتباه الرأي العام نحو قضية ما وذلك على نحو مغاير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبي أعمال العنف السياسي الأخرى.

العمل الإرهابي يركز على التأثير النفسي على الجماهير وهذا ليس قائماً فيما يتعلق بصور العنف السياسية الأخرى،القائم بالعمل الإرهابي عادة ما ينظر إليه على أنه مرتكب لجرم عادي دون أن يراعي في ذلك الهدف السياسي الذي يسعى إلى تحقيقه، أما مرتكب صور العنف السياسي الأخرى فيأخذ الباعث السياسي في الاعتبار عند محاكمته وتوقيع العقاب عليه، في الكثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعداً دولياً بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي الأخرى قليلاً ما تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعاً داخلياً.العمل الإرهابي يعتمد وبصورة أساسية وجوهرية على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته

[1] اودنيس العكرة ، **الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة و أبعاده** الإنسانية ، بيروت ، دار الطليعة ،1983، ص 160

ونشر قضيته وهذا الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ليس محورياً في معظم صور العنف السياسي الأخرى،الطابع القيمي الذي يحيط بأعمال الإرهاب فيما قد يعتبره البعض إرهاباً ينظر إليه آخرون على أنه نضال مشروع من أجل الحرية على حين لا تحظى الصور الأخرى للعنف السياسي بهذا الطابع القيمي بنفس القدر.

الإرهاب والجريمة السياسية: إذا كان الإرهاب هو عنف منظم متصل لتحقيق أهداف، فإن الجريمة السياسية لا تشترط دائما أن تكون عنفا، وحتى ولو كانت عنفا فإنه ليس متصلا أو منظما، فالجريمة السياسية هي جريمة تتوافر فيها العناصر التالية: هي جريمة منفصلة عن الأهواء والأغراض الشخصية ويكون الدافع لارتكابها سياسي.

يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص على وجه منظم أو غير منظم.ج، هي جريمة موجهة ضد الدولة أو النظام السياسي القائم كل عمل إرهابي ينطوي على عنف له طابع سياسي بينما كل جريمة سياسية لا يشترك أن تنطوي على إرهاب.[1]

الأعمال الإرهابية عادة ما تحمل في طياتها أهدافاً تتجاوز نطاق الفعل العنيف وتنطوي على رسالة يتم توجيهها من خلال العمل الإرهابي بقصد التأثير على قرار أو موقف معين للسلطة السياسية القائمة بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة للجرائم السياسية.

تتضح التفرقة بصورة جلية في مقررات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي عالجت القضايا المتعلقة بالجرائم السياسية وأعمال الإرهاب فوفقاً للاتفاق الدولي المنعقد في جنيف عام **1937**م لمكافحة الإرهاب فإن جرائم الإرهابيين لا تدخل في نطاق أو إطار الجرائم السياسية ، الإرهاب لم يدخل في عداد الجرائم السياسية في مقررات المؤتمر الدولي السادس لتوحيد قانون العقوبات بمدينة (كوبنهاجن) عام **1935**م ، كما لم تدخل الجرائم الإرهابية في عداد الجرائم السياسية في الاتفاقية الجماعية لتسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية عام **1953**م..

* فالعقوبة الموقعة على الجرائم السياسية تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات الموقعة على الجرائم العادية، ففي القانون الفرنسي عقوبة الجريمة السياسية تتراوح بين النفي والحرمان من الحقوق المدنية، بينما عقوبة الجرائم العادية تكون حدودها الإعدام والحبس وحذت حذو القانون الفرنسي العديد من التشريعات في كثير من الدول.[2]

كذلك الأمر فيما يتعلق بمبدأ تسليم المجرم السياسي حيث استقر الفقه الدولي قولاً وعملاً على مبدأ حماية المجرم السياسي واستثنائه من مبدأ التسليم وقد كان التشريع الفرنسي سباقاً في هذا المضمار إذ أكدت القوانين الفرنسية على عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين انطلاقا من أن المجرم السياسي لا يخشى منه خطر على الدولة التي يلجأ إليها فضلاً عن أن الجرم السياسي لا يكون نابعاً

[1] اودنيس العكرة ، **المرجع السابق** ، 1983، ص 166

[2] أحميدي بوجلطية، بوعلي، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي:دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، رسالة الماجستير ، جامعة دالي إبراهيم: الجزائر 2 كلية العلوم السياسية ،2010 ، ص 18

عن ميول إجرامية بل عادة بدافع عن رأي مجرد من الأنانية والدوافع الذاتية، بينما لا يتمتع المجرم العادي بهذا الوضع بل عمل المجتمع الدولي على بذل كافة الجهود في سبيل تمكين العدالة من المجرمين الفارين من دولهم إلى دول أخرى وتقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بدور رئيسي ومتميز في هذا الخصوص.

الإرهاب والجريمة المنظمة: فالثانية هي كل فعل أو امتناع يصد رعن إرادة ثابتة ويترتب عليه تهديداً بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع تحقيقاً لأهداف الدولة في حفظ وبقاء استقرار وامن المجتمع .

تعمل الجريمة المنظمة على تحقيق غايات وأهداف مادية بحتة ومنافع ومكاسب ذاتية في حين يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية والدعاية لقضيتهم ومبادئهم عن طريق العنف.[1]

يسعى مرتكبي الجريمة المنظمة إلى إشباع حاجة في نفسه تدفعه دائماً الى ارتكاب المزيد من الجرائم كالحاجة الى الاستحواذ على المال والممتلكات والكسب المادي والميل إلى السطو وارتكاب أعمال العنف وإراقة الدماء، بينما يسعى الإرهابي بدافع معنوي يتمثل في قناعته التامة بأنه يعمل من أجل مبدأ أو فكرة مشروعة من وجهة نظره.

بالنسبة للجريمة المنظمة فإنها عادة ما تترك تأثيراً نفسياً له نطاق محدود عادة مالا يتجاوز نطاق ضحايا عمليات المنظمات التي تمارس الإجرام المنظم، بينما يترك الفعل الإرهابي تأثيراً نفسياً ليس له نطاق محدد وعادة ما يتجاوز نطاق ضحايا العمليات الإرهابية ليؤثر في سلوك الضحايا المحتملين الاخرين بهدف تعديل سلوكهم أو ممارسة الضغوط عليهم للتخلي عن قرار أو موقف أو لإظهار الكيان السياسي القائم بمظهر الضعف والعجز عن القيام بوظائفه في حماية المجتمع والمواطنين مما يضعف من مكانته ويقلل من هيبته داخلياً وخارجياً.

الإرهاب وحرب العصابات: تعتبر حرب العصابات هي طريقة أو أسلوب للقتال المحدود والذي تقوم به فئة من المقاتلين في ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحرب من خلال أسلوب الهجمات المتكررة والمفاجئة وتقوم به قوات غير نظامية ضد القوات النظامية ، حيث تمارس وحدات العصابات أنشطتها من خلال أسلوب الهجمات المفاجئة وفقاً لمبدأ أضرب وأهرب حيث يتم التركيز على المباني الحكومية ووحدات الجيش ومراكز الشرطة والاختفاء السريع عند ظهور مقاومة حكومية قوية بينما يمارس الإرهابيون أنشطتهم بأسلوب مختلف حيث لا يفرقون بين الأهداف العسكرية والمدنية.[2]

إن مجال عمليات حرب العصابات تكمن في الأماكن الجبلية والغابات والسفوح ومضايق الطرق، بينما تتركز الأنشطة الإرهابية في

[1] أحميدي بوجلطية، بوعلي، **المرجع السابق** ، ص ص 21،22

[2] اسماعيل عبد الفتاح ،عبد الكافي ،**الارهاب و محاربته في العالم المعاصر** ،اتحاد الكتاب ، ص 26 ، www.kotobarabia.com

المناطق الحضرية والأماكن المكتظة بالجمهور والأندية الاجتماعية والرياضية وغيرها من أماكن التجمعات التي تغدو هدفاً للأنشطة الإرهابية ،هدف حرب العصابات يتمثل في السعي نحو التقليص التدريجي للمساحات المحتلة أي التي يسيطر عليها المحتل والعمل في طريق التحرر والتخلص النهائي من الوجود العسكري الأجنبي كما انها تنحصر أساساً في إلحاق أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية في صفوف العدو.

في حين تستهدف العمليات الإرهابية الدعاية وإثارة المشاعر تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون، تنطوي على توجيه رسالة معينة ذات مضمون محدد بهدف التأثير على السلوك السياسي للدولة أو الدول التي ينتمي إليها الضحايا.

عناصر حرب العصابات يشكلون نواة للجيش النظامي في حالة نجاح عملياتهم والاستيلاء على مقاليد الحكم في البلاد، كما حدث في كوبا والصين والفيتنام وكمبوديا ، حيث يتجه الفقه الحديث الى اعتبار رجال العصابات محاربين شرعيين يستحقون معاملة أسرى الحرب إذا توافرت فيهم الشروط التالية:-

- أن يلتزموا في عملياتهم العسكرية بقوانين وأعراف وتقاليد الحرب
- أن يكون لهم زي موحد وعلامة بارزة يمكن ملاحظتها عن بعد.
- حمل السلاح على وجه ظاهر، و أن تكون لهم قيادة مسئولة.

الإرهاب والنضال من أجل الحرية والاستقلال: النضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال هو ذلك النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن واحتلاله، سواء كانت تنطلق من داخل الأرض أو من قواعد ومرتكزات من الخارج ويستمد هذا النشاط مشروعيته من قواعد القانون الدولي والفقه الدولي ومما جرى عليه العمل الدولي وما صدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات عديدة بشأن تقرير حماية أفراد المقاومة المسلحة الذين يسعون إلى الحصول على الحرية والحفاظ على كيانهم وهويتهم القومية.

حركات المقاومة الشعبية تجري عملياتها ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية الغاشمة على أرض الوطن وأفقده استقلاله وسيادته، أما الأنشطة الإرهابية فإنها عادة ما توجه إلى أهداف محددة داخل المجتمع أو خارجه ليست كأهداف نهائية ولكن كسبيل للتأكيد على مضمون ما تسعى الجماعات الإرهابية إلى تأكيده في أوساط الحكومة أو النظام السياسي القائم في مجتمع ما من المجتمعات.[1]

[1] أحميدي بوجلطية، بوعلي، **المرجع السابق** ، ص 25

أنشطة المقاومة الشعبية المسلحة تتميز بالمشروعية بتأكيد مبادئ القانون الدولي والاتجاهات الفقهية الدولية المعاصرة وتبلورت تلك المشروعية بخبرة ، هناك بعض ووسائل الإعلام الغربية تصف عمليات التحرير والكفاح الوطني التي تقوم بها منظمات شعبية لتحرير شعوبها وأوطانها من التواجد العسكري الأجنبي فوق أراضيها بالإرهاب محاولة أن تنزع عنها طابع المشروعية الذي اعترف به المجتمع الدولي ومنظماته.

يترتب على التوافر المشروع للمقاومة الشعبية المسلحة أن يستحق أفرادها وصف المقاتل أو المحارب القانوني وبذلك لهم الحق في القيام بكل أعمال التدمير والتخريب التي تباح لأفراد الجيش النظامي القيام بها وفقاً لمبادئ قانون الحرب، فضلاً عن تمتع من يقع منهم في الأسر بوصفه أسير حرب بما له من حقوق وامتيازات رسمتها وحددتها اتفاقيتا جنيف الأولى والثانية والاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، في الوقت الذي نجد أن هناك رغبة عارمة لدى أبناء الشعب في الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية لمقاومة الأعداء نجد أن المنخرطين في جماعات إرهابية هم عادة أشخاص ناقمون على الأوضاع في المجتمع ولا يمثلون أغلبية بل هم فئة خارجة متمردة على الواقع القائم.

حركات المقاومة الشعبية المسلحة تدور في إطار الدافع الوطني والصالح العام والأهداف المتعارف عليها في المجتمع، أما الإرهاب فينطلق من أفكار ليس لها أدنى ارتباط بذلك.

العمل الدولي في هذا الخصوص ويتمثل ذلك فيما ذهبت إلى تقريره المحاكم الوطنية والدولية وما صدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات بهذا الشأن، بينما تفقد الأنشطة الإرهابية طابع المشروعية سواء بالنظر إلى القوانين الوطنية أو بالنظر إلى مبادئ القانون الدولي حتى أن الإرهاب استثنى بصورة مطلقة وأخرج من عداد الجرائم السياسية التي تكفل لها القوانين بعض التميز عن سواها من الجرائم بالنظر إلى البواعث السياسية التي تحرك المجرم السياسي وتدفعه للقيام بجريمة.*

المطلب الثالث: أسباب ودوافع توسع الإرهاب

الأسباب التاريخية و العقائدية :

من الممكن أن تتخذ الأحداث التاريخية التي وقعت في فترة معينة ولو كانت بعيدة عاملا من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، ومن أمثلة ذلك الأعمال الإرهابية التي يقوم بها جيش التحرير الأرمني ضد تركيا انتقاما للمذابح التي لحقت بالأرمن إبان العهد العثماني، أو ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي من أعمال إرهابية ضد قادة ألمان من الحقبة النازية بعد

* القرار الصادر عن الجمعية العامة : (2621، 2627)،(د25) ، تاريخ 24 أكتوبر 1970، الحق الطبيعي للشعوب المستعمرة في الكفاح بكل الوسائل الضرورية المتاحة صد القوى الاستعمارية.

متابعتهم في أي مكان توجدوا فيه من العالم، مثال ذلك اختطاف أدولف أتوايخمان سنة **1960** من قبل عملاء الموساد من الأرجنتين نحو القدس حيث تم إعدامه بعد سنتين، وكان أتوايخمان ضابط بالبوليس السري النازي يقيم تحت اسم مستعار في الأرجنتين قبل اختطافه وإعدامه.

يمكن للتعصب لمبدأ فكري أو ديني أن يدفع إلى اللجوء نحو العنف والإرهاب من طرف فئة تسعى إلى فرض مبادئ تؤمن بها على باقي فئات المجتمع، كما وقد تسعى تلك الفئة إلى الوصول إلى السلطة لفرض تلك الرؤى على باقي الفئات، ومن أمثلة ذلك الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، الصراع بين البروتستانت والكالثوليك وبين الهندوس والمسلمين في الهند لدوافع دينية، كما يتمثل ذلك في تبني بعض الجماعات التي يطلق عليها أحيانا الجماعات الأصولية رفض الثقافات والحضارات الأخرى ومقاومة أي تواصل ثقافي أو فكري معها[1].

الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية :

تعتبر المشكلات التي تتخبط فيها الدول خاصة في المجال الاقتصادي هي التي تؤدي حتما إلى الحجز و م ا تفرزه من بطالة، ديون، ارتفاع أسعار، تراجع الدخل والمستوى المعيشي وتسريح العمال،هذا ما يؤدي شعور الفرد بحالات من الإحباط، اليأس، والعداء للأطراف المهيمنة على المجتمع أو الدولة وخصوصا تلك التي تسيطر أو تحتكر تسيير الاقتصاد، حيث ينمو لديهم الاعتقاد بوجود تقسيم طبقي للمجتمع ووجود ظلم في توزيع الثروات، ما يدفعهم إلى الانخراط في جماعات تقوم بتحرك مناهض لتلك الأطراف المهيمنة على الثروة و المسيطرة على السلطة والحكم وبالنسبة لمجتمعات الفقيرة كدول إفريقيا أن أوضاعها الاقتصادية مزرية ، فيلجا افردها إلى تكوين جماعات تقوم بأعمال تمرد ضد دولهم .

فعلى المستوى الخارجي يمكن تشخيص ظاهرة الإرهاب في الإشارة إلى الأسباب الاقتصادية كما يلي:

1- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي يمكن أن يقود إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم

2- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.

3- تدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء ووسائط نقل وهياكل اقتصادية.

4- الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[1] العموش، أحمد فلاح، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، ضمن أعمال ندوة تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 1999، ص98.

5- الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الإحباط.

6- تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

هذه العوامل مجتمعة تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عالميا ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة. أبرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، فقد أكدت الأحداث أن التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول التي تسعى إلى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة وانتشار الأنماط والأساليب المتعددة للجريمة المنظمة والتي تعتبر نتيجة تمرد على الواقع المعاش باتساع تلك الهوة بين عالم الشمال المتطور والجنوب الساعي إلى التطور، أدت إلى بروز أساليب متعددة لارتكاب أعمال إرهابية تعبر عن حالة الرفض للتبعية وللاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي،كما إن الدوافع الاجتماعية هي المشاكل التي تكون داخل الأسرة على اعتبار إن الأسرة هي الوحدة الأساسية لبناء المجتمع فإن طبيعة الأسرة وتركيبتها وبناءها يؤدي إلى ترابط بين مجموع الأسر على المجتمع، فوجود الأسرة في بيئة مليئة بالمشاكل و الأزمات ينتج عنها المشاكل والتعقيدات، العلاقات المنهارة، الصراعات الداخلية بين الأسر إضافة إلى الفقر والأمية وحالات الانفصال والظواهر الأخرى مثل الاعتداء كلها تصب عبر أفراد تلك الأسر في المجتمع في شكل ظواهر عنف وإرهاب إضافة إلى الظواهر الأخرى التي لا تقل خطورة.

*دفع الفرد إلى الانخراط في العمل الإرهابي من خلال الفراغ الاجتماعي والعزلة التي يعيشها بعض الأفراد خصوصا فئة الشباب

* ضعف دور المدرسة والأسرة في التربية السليمة القائمة على الأخلاقيات والقيم الروحية والإنسانية.

* التوزيع السكاني و الكثافة السكانية بشكل مرتفع فوق مساحة جغرافية ضيقة للغاية خصوصا في إطار أحياء عشوائية وعدم توفر هذه على أدنى شروط الحياة، مما يجعل أفراد الأسرة عرضة لمختلف الآفات والظواهر السلبية .

الأسباب السياسية :

إن الدافع السياسي له جذور قد تكون قومية كدوافع المنظمات الثورية والوطنية التحريرية، كما قد يكون له جذور عنصرية ويمكن تصنيف الدوافع الذاتية ذات الصبغة السياسية والتي تؤدي إلى نشوء العمل الإرهابي بهذا الكبت الذي ينشئ لدى الأفراد جراء السياسات غير العادلة التي تتخذها الدولة ضد مواطنيها، إضافة إلى التهميش وتغييب المواطن عن المشاركة السياسية أو انتهاك حقوقه مما يدفعه للشعور بالإهمال وعدم الأهمية ،كذلك الصراعات المحلية الداخلية إما بين فئات أو طبقات شعبية أو بين هذه الأخيرة والسلطة ، كما قد تكون مقاومة الاحتلال الأجنبي والرغبة في تحصيل الحق في تقرير المصير،إذ يتولد في نفوس أفراد الشعب

حب الوطن والرغبة الملحة في تخليصه من المحتل الأجنبي الذي يمارس عليهم القهر والاضطهاد ، أو مثلا محاولة الإفراج عن معتقلين أو مساجين في قضايا سياسية أو إجبار الدولة على تغيير سياستها في إقليم معين من أقاليمها

قيام الدولة أو دولة الاحتلال بممارسة العنف والإرهاب ضد شعب معين لإجباره على التخلي عن أراضيه واللجوء الى الهجرة، وهذا حال مواطني البوسنة والهرسك وفلسطين. *[1]

تكوين جماعات وحركات سياسية غير مشروعة وتبنيها ودعمها ماديا وفنيا من جانب دولة لخلق الفوضى وضرب استقرار دولة أخرى ،وبجدر الذكر بأن العمليات والأنشطة الإرهابية ذات الدوافع السياسية تثير جدلا فيما يخص قانونية هذه الأعمال من وجهة النظر القانونية، فأغلب العمليات تأتي بعد استنفاذ كل الطرائق العادية والقانونية الشرعية، ومن هنا يتذرع الطرف المغلوب على أمره بظلمه وهدر حقوقه بلجوئه إلى الإرهاب كوسيلة من وسائل التعبير عن تلك التجاوزات، لإعلان موقفه وتدويل قضيته على صعيد المجتمع العام أو العالمي .

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

ظهرت عدة نظريات و اتجاهات نظرية متباينة لتفسير و تحليل ظاهرة الإرهاب يمكن توضيحها بعضها كما يلي:

المطلب الأول – النظريات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الإرهاب:

من منظور سوسيولوجي اهتمت هذه النظريات بتوضيح أهم الأسباب و العوامل التي تقف وراء السلوك الإرهابي, فقد تبين أن الدراسات التي تناولت سبب الانحراف والإرهاب انتهت إلي اتجاهين هما: الاتجاه الأول : السيئ لدى سلوك الفرد ألانحرافي والإرهابي, واتجاه ثاني العوامل التي أدت إلى العمل الإجرامي , وهو الذي يذهب إلي أن سبب الانحراف والإرهاب يعود إلي مجموعة من العوامل منها العوامل النفسية والاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية [2]

وقد عالجت هذه النظريات السوسيولوجية الإرهاب ضمن لعلم الاجتماع ومن هذه النظريات ما يلي:

-التفكك الاجتماعي: Social Disorganization

يعد **وليم توماس وفولورين زنينكي** من رواد هذه النظرية التي تحلل المشكلات الاجتماعية ومظاهر التفكك الاجتماعي من خلال التمييز بين الجماعات الأولية والتي يرتبط خلالها الأفراد بعلاقات شخصية مباشرة يعود ظهور هذه النظرية إلي ما بعد الحرب العالمية

---

* **لا تعتبر العمليات الموجهة ضد المحتل عمليات إرهابية خاصة إذا كانت موجهة ضد غير المدنيين، كما هو الحادث في فلسطين على سبيل المثال**

[2] مراد بن علي زريقات, **'الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف'** إعداد: عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف, مجلة البحوث الأمنية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, العدد 35, يناير 2007

الأولي كاستجابة للتغيرات التي حدثت في المجتمع الأمريكي المتصلة بالهجرة والتحضر وحركة التصنيع وما أفرزته من صراع ثقافي داخل المجتمع الأمريكي, , والجماعات الثانوية والتي تستند إلي الروابط الرسمية ومظاهر التفكك الاجتماعي تنجم عن تحلل العلاقات الأولية, كما حلل البعض الآخر التفكك الاجتماعي بالاعتماد علي نظرية التخلف الثقافي والتي تؤكد علي أن التقدم المادي يفوق في الغالب التقدم الثقافي مما يبرز مشكلات اجتماعية [1]

ويري أنصار هذه النظرية أن أسباب الإرهاب ترجع إلي كيفية خلق المجرم من خلال الطريقة التي يتعامل بها الآخرون مع الشخص المنحرف, وهي عملية الوصم الاجتماعي, وأن أسباب الانحراف الاجتماعية ترجع إلي كونها نتاجا موضوعيا للتفكك الاجتماعي, ولوجود عدد من الثقافات الفرعية الجانحة, وعدد من النماذج التي يعدها الشباب علي أنها ناجحة لكنها في حقيقة الأمر منحرفة

البثالوجيا الإجتماعية(الامراض الاجتماعية):Social Pathology

تعود فكرة البثالوجيا الاجتماعية إلي رواد علم الاجتماع الأوائل وخاصة **هربرت سبنسر وأوجست كونت.**

و قد ارتبط منظور البثالوجيا الاجتماعية بالثورة الصناعية في أوروبا وما نجم عنها من آثار اجتماعية سلبية علي المجتمع والفرد, ويقوم هذا المبدأ علي تعقد الحياة الاجتماعية والتي تقارن بتطور الكائن العضوي في تطوره ونموه, ومن ثم ينقسم المجتمع الإنساني إلي مجتمع بسيط وآخر مركب ومعقد, والمجتمع يتألف من مجموعة من الأشخاص يرتبطون من خلال العلاقات الاجتماعية, وتظهر البثالوجيا الاجتماعية ((الأمراض الاجتماعية))من خلال انحلال الروابط الاجتماعية, وهذا يعود إلي عدم مقدرة الأفراد علي مواكبة تغير المثل والمنظمات الاجتماعية, إضافة إلي فشل المجتمع في المحافظة علي الآلية الوظيفية والمرتبطة بتغير الظروف الاجتماعية في العالم الذي يعيشون فيه [2]

صراع القيم:Value Conflict

ينطلق رواد هذا المنظور في تحليل المشكلات الاجتماعية كالإرهاب من التراث النظري لمفكري الصراع الأوروبيين والأمريكيين وخاصة ماركس في تحديده لمسألة الصراع الاجتماعي, وجورج زيمل في تحديد الصراع كشكل من أشكال التفاعل الاجتماعي, ويعد رجرد فوللر ورجرد ميرز المؤسسين الأوائل لهذا المنظور النظري في تحليل المشكلات الاجتماعية والمرتكز علي أساس مبدأ صراع القيم الاجتماعية, حيث ينطلقان في تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية من اعتبار أن لها تاريخا طبيعيا وترتبط بثلاث مراحل تتمثل في الإدراك, وتحديد السياسة, والإصلاح, ويمثل الإرهاب بالنسبة لهذا الإقتراب الظروف الاجتماعية المتعارضة والمخالفة لقيم بعض

[1] أحمد فلاح العموش, **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**،الرياض، مركز الدراسات :2002 ، ص ص33-34

[2] Robert Harman, **M.D, Responding to Terrorism in the 21st Century** , October 21, 2001. http://www.orgonomy.org

الجماعات والتي يستطيع أعضاؤها إعلانها من أجل أخذها بعين الاعتبار, وتعود أسباب الإرهاب إلي صراع القيم أو المصالح فالجماعات المختلفة, وبسبب اختلاف مصالحها وتضاربها, يجدون أنفسهم في مواجهة بعضهم لبعض, وعندما تتبلور حالة المواجهة إلي شكل صراع فإن المشكلة الاجتماعية توجد وتحدد كمشكلة اجتماعية.

النظرية الوظيفية:Functionalism

تعود الجذور الفكرية لهذه المدرسة إلي آراء (**المفكر العربي عبدالرحمن بن خلدون**) وأظهر خصائص المجتمعات البدوية (التقليدية) والحضرية (المدنية) وأن لكل نموذج أدواره وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ومن أشهر علماء هذه النظرية دور **كايم و تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون** والذي أبرز وظيفة النسق السياسي في استقرار الملك ،كما تميزت هذه النظرية في دراسة دور الوظائف الاجتماعية لتحقيق التوازن والاستقرار والاندماج الاجتماعي.[1]

وقد حاولت هذه النظرية معالجة المشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب عن طريق طرح مقولة التغير الاجتماعي المفاجئ الذي يؤدي إلي خلل في النظام العام نتيجة عدم قدرة أجزاء النسق علي القيام بالوظائف المطلوبة وفقدان حالة الإجماع والاندماج المجتمعي مما يؤدي إلي وجود خلل في البناء المعياري والقيمي المجتمعي, فالخلل في الأبنية المعيارية والقيمية المجتمعية تؤدي إلي ظهور الإرهاب وفقا لهذه النظرية.

النظرية الصراعية:Conflict Theory

تعود جذور هذه النظرية إلي المفكر **كارل ماركس** والذي ارتكز في تحليله للنظام الاجتماعي علي مبدأ حتمية الصراع الاجتماعي والطبقي, وأن تاريخ المجتمعات الإنسانية يمثل الصراع بين الطبقات الاجتماعية وذلك ضمن جدلية ديالكتيكية وصيرورة تاريخية, وأنكر ماركس دور الأيديولوجية في أحداث التغيير الاجتماعي وفهم المشكلات الاجتماعية[2].

وتنطلق هذه النظرية من أن وحدة التحليل هي الصراع وتحلل المشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب من مبدأ اللامساواة وعدم التكافؤ بين أفراد المجتمع وأيضا الاستغلال الطبقي ..

المطلب الثاني :المقاربات الجديدة في تفسير ظاهرة للإرهاب:

جاءت النظريات جديدة استمرار للنظريات القديمة في محاولة لشرح أسباب و دوافع الإرهاب, خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** وقد ظهرت مجموعة من الأفكار ارتبطت بأسماء مفكرين ومن هذه النظريات ما يلي:

الدين والإرهاب: نظرية دافيد رابوبورت, بروس هوفمان, صاموئيل هنتجتون, مارك جيركنسماير وجيكاسترز

تميزت هذم باهنمام كبير لدى المفكرين حيث ارتبطت بين الدين والإرهاب فقد نالت شهرة خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران

[1] أكرم حجازي, **النظرية الاجتماعية. الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة**, الجزء الأول http://ar.wikibooks.org/wiki ,

[2] أحمد فلاح العموش, **المرجع السابق**, ص ص43-44

عام **1979**, إن من أشهر هذه النظريات **نظرية هنتنجتون** المعروفة بصدام الحضارات, و الذي يدعوا إلي الثقافة والدين من خلال الصراع القائم بين الحضارات, ويؤكد أن كل حضارة تملك ثقافة فريدة وميزة دينية وهذه الصفات قد تكون متضاربة مع الحضارات الأخرى مما قد ينتج عنه استياء يسبب الإرهاب, بينما يري **جيركنسماير** أن الإرهاب ينجم عن استغلال النخب السياسية للمؤسسات الدينية, وتعطي نظرية أخري الدين كمادة محفزة للإرهاب وذلك باللجوء إلي مرجعية أعلي من الدولة وبالتبشير بالثواب في الحياة بعد الموت, و بالتالي تقلل المخاوف من العقاب, والأمثلة علي ذلك: هجمات تنظيم القاعدة, وهجمات جماعات مسيحية علي عيادات الإجهاض الأمريكية.

الحرمان النسبي: نظرية تيد روبرت كور: تعود هذه النظرية إلي عام **1970** وتهدف إلي تفسير الدعم الشخصي والجماهيري للعنف السياسي, فيعتقد روبرت كور أن إحساس المرء بالحرمان الناجم عن التناقض المدرك بين ما يعتقد المرء بأنه يستحق شرعيا التقييم المتوقع و ما هو قادر علي إنجازه والحفاظ عليه التقييم المبني علي القدرة والكفاءة) يدعم هذا التنافر الشعور بالإحباط ويقود إلي العنف السياسي الموجه ضد من يعتبرهم مسئولين عن هذا التعارض .

الهجمات الانتحارية : نظرية روبرت بيب, بروس هوفمان *, ميابلوم, سكوت اتران, اريال **ويراري:**

يري أنصار هذه النظرية من المفكرين الغربيين أن الهجمات الانتحارية هي التطور الأكثر حداثة في تاريخ الإرهاب, حيث لا يفرقون في هذه النقطة بين العمليات الإرهابية وعمليات المقاومة المسلحة المشروعة للمحتل, ويرون أن هذه الظاهرة برزت في لبنان في الثمانينيات من القرن العشرين وانتشرت حول العالم وإلي درجة كبيرة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا, ونشأت مدرستان رئيسيتان لمحاولة تفسير الظاهرة, تؤكد الأولي علي المهارات التنظيمية والقدرة علي عرض المبادئ من قبل القادة 'الإرهابيين' الذين يجندون ويستخدمون 'المهاجمين الانتحاريين' من أجل إجبار عدو أقوي لكي يقدم التنازلات وبصورة خاصة في الأقاليم المتنازع عليها أو لتمزيق أنسجة الثقة التي تربط المجتمع المضطهد معا, هنالك أيضا أبعاد اجتماعية لهذا الإرهاب, وتركز المدرسة الثانية علي نفسية المهاجمين الانتحاريين والسمات الاجتماعية لتوضيح ازدياد هذا الشكل من الإرهاب.

ويضرب بعض المفكرين الغربيين أمثلة لهذا الاتجاه حيث يتضح فيها الخلط الواضح لدي هؤلاء المفكرين بين مفهوم الإرهاب ومفهوم المقاومة المشروعة فيضربون أمثلة لحزب الله في حملته الناجحة لإخراج القوات الأمريكية والفرنسية والجيش الاسرائيلي من

* . **بروس هوفمان هو نائب رئيس العلاقات الخارجية في (راند) ومؤلف كتاب (في داخل الإرهاب),طبعة جامعة كولومبيا 1998**

لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

الشبكة الاجتماعية: نظرية مارك سيجمان:

تهتم هذه النظرية بدراسة الدوافع الفردية للإرهاب, وركز **سيجمان** على الشاب المسلم لتحليل الأسباب التي تدفعه إلي الجهاد, و يرى ذلك من خلال الروابط الاجتماعية لهؤلاء الشباب في حياتهم السابقة قبل أن يتورطوا في المنظمات الجهادية, فمعظم المرشحين للقيام بالعمليات الإرهابية هم من الشباب الذين يحنون للعودة إلي أوطانهم, ولايمتلكون الثقة بأنفسهم ويستدرجون إلي محيط جديد ليجدوا هنالك أصدقاء يشاركونهم قيمهم و اهتماماتهم و تنشئ بيئة اجتماعية جديدة تدوم لفترات طويلة , ما ينتج عنه إلي تبني معتقدات المتطرفين في ما بينهم, منفصلين عن روابطهم القديمة معمقين الروابط الجديدة بينهم وهكذا يتم إعدادهم للانضمام إلي الجهاد،فهو يؤكد علي الدور الحاسم للروابط الاجتماعية في وقت تدنت معه أهمية الروابط في المجتمع أو أنها تلاشت تماما, وهذا يحيل مرجعيا إلي الصداقة, والحلقات الاجتماعية و يوظف **سيجمان** مصطلحات عصرية متأنقة مثل 'الشبكات', 'العقد', 'المراكز' ليعبر بها عن الروابط التي تجمع هؤلاء ببعضهم البعض, بالإضافة إلي أنه يعتقد أن الشباب الذي يتم تجنيده في هذه الجماعات أغلبهم يبحثون عن رسالة يقومون بها, كما يؤكد علي أهمية الروابط المجتمعية أكثر من الأيديولوجية كمحرض علي الإرهاب ومن أمثلة ذلك تجنيد الغربيين في القاعدة . [1]

[1] Walter Laqueur**, The search for a general theory of terrorism**, December 7, 2005 http://www.timesonline.co.uk/tol/incoming Feeds/article.754028ece

خلاصة الفصل :

العمل الإرهابي عمل قديم يعود بنا التاريخ الى مئات السنين ولم يستحدث قريباً في تاريخنا المعاصر، فقد اختلفت التفسيرات والدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بين من يؤكد ان حالات التنافس والصراع الدولي ساعدت في تغذية ونمو ظاهرة الإرهاب، وبين من يدعي ان الإرهاب ظاهرة طبيعية يمكن ان تظهر في أي مجتمع مرتبطة بعوامل مختلفة منها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية و الايديولوجية ، إن أي معالجة لقضية ذات صلة ببعض المفاهيم تحتاج ان تحدد تلك المفاهيم من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها.

وقبل تحديد معنى ومفهوم الإرهاب ينبغي الإشارة مسبقا إلى أن لفظة الإرهاب Terror تعود في أصلها إلى اللغة اللاتينية حسبما تشير إلى ذلك معاجم اللغة، وهي كلمة تمتد إلى لغات ولهجات المجموعات الرومانية ثم انتقلت اللفظة فيما بعد إلى اللغات الأوربية الأخرى.

كان الإرهاب قبل النظام العالمي الجديد محصوراً ببقعة بسيطة تلتحم فيها مجموعة من القوى لتنتصر مجموعة منها على أخرى، عسكرياً، أو بشكل آخر، الآن العالم كله تحول إلى رقعة واحدة لإنتاج الإرهاب في نظر النظام العالمي الجديد، لذلك نلاحظ أن المفاهيم التي قدمتها العلوم السياسية والاستراتيجية سابقاً، ومنها مفهوم السيادة والدولة، والوطنية، والقومية، والمقاومة، والثقافة والخصوصية، والهوية، كل هذا يتحول إلى خزان لا ينفذ لإرهاب ينبغي أن يواجه، وبهذا المعنى أوجدنا النظام العالمي الجديد أمام حالة لم يوجد مثيل لها في التاريخ السابق.

إستأثرت ظاهرة (الإرهاب) العالمي خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بإهتمام متزايد من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك نتيجتاً للأثار السلبية التي ترتبها في حياة المجتمعات البشرية، إذ ارتبط شيوع هذه الظاهرة بتطور الأحداث الجارية في الساحة السياسية وتعمقها، حتى أضحى مفهوم (الإرهاب) صفة لصيقة لكل حدث سواء كان مخططا أم غير ذلك والإطار العام الرئيس الحاكم لحركة الدول وسياستها المختلفة.

ان أسباب وجود الظاهرة (الإرهاب) وازديادها متعددة وموزعة على ميادين مختلفة سياسية – اقتصادية – اجتماعية ونفسية وغيرها، ودراسة هذه الأسباب مجتمعة مهمة صعبة للغاية، إذ يجب أن تسبق هذه الدراسة دراسة أخرى لمعظم المشكلات المعقدة التي تواجه الافراد والمجتمع الدولي والمحلي على حد سواء.

الفصل الثاني: استراتيجيات القضاء على الإرهاب : بين المقاربة الجزائرية و المقاربة الأمريكية

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية للقضاء على الإرهاب

تعود بداية الإرهاب بعد تعليق الانتخابات ،التي جاءت عن مشاكل سياسية تمثلت في إلغاء انتخابات **1991** وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، رغم أن التجربة التعددية في الجزائر، فقد أفضى التغيير المفاجئ للنظام السياسي الجزائري ، الخروج الفوري من المظلة الاشتراكية والتحول نحو المعسكر الغربي الرأسمالي، لما تشكله النقلتين من تحولات وإفرازات متعددة لا يمكن التعامل معها بين عشية وضحاها، فالطبيعي لتحول النظام السياسي الحاكم بما يطرحه من تحولات إيديولوجية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية

دخلت الجزائر في دوامة الإرهاب والتخريب نتيجة تفاقم حركة العصيان المدني،فقد ظهر انشقاق في صفوف الحركة الإسلامية المسلحة أدى إلى تفككها وانشق منها الجيش الإسلامي للإنقاذ **AIS** والجماعة الإسلامية المسلحة **GIA**، وما سجل آنذاك هو ظهور تنافر وتقاتل بين أفراد **AIS** و GIA حيث تمكنت هذه الأخيرة من الضغط على الأولى وحصرها في شرق البلاد.

و لعلى أن أخطر جماعة إرهابية عرفتها البلاد هي "الجيا" والتي تكونت من خلال تلاحم ثلاثة تنظيمات نشأت عند اندثار الحركة الإسلامية المسلحة وهي "جماعة الباقون على العهد، جماعة الموحدين، وجماعة الحركة من أجل الدولة الإسلامية" وكان ذلك خلال اجتماع "براقي" في سبتمبر 1992 أين تم تحديد الهدف والذي هو تحريك الأعمال المسلحة لإقامة دولة إسلامية، وتولى قيادة الجماعة آنذاك "عبد الحق لعيادة المكنى **أبو عدلان**"كأمير وطني، ولقد انحصر عمل هذه الجماعة خلال فترة ما بين **1992** و **1995** في المناطق الحضرية ليتحول فيما بعد إلى المناطق الجبلية نتيجة المضايقة التي تلقتها من طرف مختلف قوات الأمن،

مع بروز تنظيم **مصطفى بويعلي**،[1] تبنت السلطات الجزائرية مع ظاهرة الجماعات الإرهابية من خلال خططا أمنية وعسكرية لمواجهة تلك الجماعات والتنظيمات ولإحباط أي بناء استراتيجي قادر على تهديد سلامة مؤسساتها ومواطنيها، فلقد واجهت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس السابق الشاذلي بن جديد قضية **بويعلي** على أنها تهديد فعلي وجب التصدي له والقضاء عليه ، وتواصلت الإستراتيجية الجزائرية حتى فترة المواجهة الثانية مع ظاهرة الإرهاب مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث فتحت الجماعات الإرهابية التي خرجت من مظلة الأحزاب والتيارات الإسلامية كذلك، ، لكن المواجهة هذه المرة كانت بحدة أشد ومع عدو أصبح خطير و أكثر فعالية ، ومنذ اندلا ع أولى الأعمال التخريبية والإرهابية في المدن الجزائرية الكبرى خصوصا بإطلاق حملة الاغتيالات

[1] **ظاهرة الإرهاب في الجزائر**، مكتب الدراسات والبحوث، نيابة مديرية البحوث البيداغوجية 3، مديرية، التوظيف والتكوين، المديرية العامة للأمن الوطني، ديسمبر 1994.

ضد الشخصيات العامة والتفجيرات في الأماكن العمومية بما في ذلك الاعتداء ضد مطار هواري بومدين الدولي، بادرت السلطات العمومية الجزائرية إلى إطلاق حملة أمنية عسكرية داخل المدن كان هدفها إخراج الجماعات والتنظيمات الإرهابية من داخل المدن، وبالفعل فقد انتصر الجيش والأمن في حرب المدن وقام باستئصال كافة الخلايا الناشطة فيها ولم يبق له إلا الجبال والأرياف النائية ، لكن إخراج الجماعات الإرهابية من ساحة المدن إلى ساحة الجبال والأرياف لم يزد الأمور إلا تعقيدا، ورغم نجاح مكافحة الإرهاب في المدن إلى حد كبير، فقد استمرت القوات الجزائرية في تكبد خسائر كبيرة في مواجهتها .

غير أن عملية مكافحة الإرهاب بشكل عام وعبر مختلف الأجهزة تعرف بشكل أو بآخر مجموعة نقائص،

المطلب الأول : الإجراءات الداخلية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

يواجه اليوم المجتمع الدولي ظاهرة الإرهاب التي غالبا ما تكتسي طابعا دوليا، ولمواجهة هذه الظاهرة لجأت مختلف الدول التي عرفتها إلى سن تشريع خاص كما حدث ذلك في كل من ألمانيا،ايطاليا و فرنسا

و بما أن الجزائر عاشت هذه ظاهرة الإرهاب التي حلت بها سنة **1992** في أبشع صوره و هذا ما أدى بالسلطات إلى وضع المرسوم التشريعي رقم **92 –03** المؤرخ في **1992/09/30** المتعلق بمكافحة أعمال التخريب و الإرهاب وهو المرسوم الذي الغي بموجب الأمر رقم 95-10المؤرخ في **1995/02/25** بعدما أدمجت مجمل أحكامه في قانون العقوبات (المواد من **87** مكرر إلى **87** مكرر **10**) .*

حيث قام بإعطاء مفهوم للجريمة الإرهابية و التخريبية الماسة بأمن الدولة في المادة87مكر، كل ما يأخذ وصف هذه الجريمة في كل من المواد **87** مكرر**4** و **87** مكرر 5 و **87** مكرر **6** و **87** مكرر **7** وأخيرا أضاف القانون رقم **01–09** المؤرخ في **26–06–2001** فعلان آخران يأخذان وصف الجريمة الإرهابية أو التخريبية وهما انتحال صفة إمام مسجد و استعماله مخالفة لمهمته النبيلة وفي المادة **87** مكرر **10**

بوجه عام يؤخذ على أحكام القانون المتعلق بالأفعال الإرهابية أو التخريبية ركاكة الصياغة وعدم التركيز و الطابع الفضفاض للعبارات المستعملة و النقص في الدقة القانونية، و الحقيقة أن كل الدول التي عرفت الأعمال الإرهابية في تشريعها الداخلي لم يسلم من

* لتوقيف للنظر : وفقا لأمر 95-10 المؤرخ في 25 فيفري 1995، يمكن لضابط الشرطة القضائية ولمقتضيات التحقيق أن يوفق شخصا أكثر لنظر لمدة 12 يوما إذا ما تعلق الأمر بجرائم إرهابية أو تخريبية م 51 ق.إج.
الاستجواب : مدة الآجال المنصوص عليها في المادة 65 إلى 12 يوما إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية.

تعريفها من الانتقاد، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم توصل المجتمع الدولي إلى تعريف موحد للإعمال الإرهابية ضمن اتفاقية مختصة لمثل هذه الأعمال منه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بتاريخ **22-04-1998** التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **98- 13** المؤرخ في **07-12-1998** أما التسريع الفرنسي الذي سلك نهجا أسلم في رأينا من الطريق الذي سلكه المشرع الجزائري في تعريف للجريمة الإرهابية حيث أورد المشرع الفرنسي قائمة بجرائم القانون العام التي تشكل جرائم إرهابية متى توفر باعث خصوصي

والفائدة من هذا التمييز هو أن مرتكبو الجرائم الإرهابية خصوا بعقوبات مغلظة تخضع متابعة هذا النوع من الجرائم إلى نظام مخالف للقانون العام، كما تتكل الدولة بتعويض الضحايا حيث تصل هذه العقوبات المشددة إلى حدود السجن المؤبد و الإعدام .

وقد نصت المادة**87** مكرر قانون عقوبات على أن العقوبات التي يتعرض لها مرتكب الأفعال المذكورة في المادة87 مكرر على انه إذا كانت العقوبة المنصوص عليها في القانون هي المؤبد فإنه يتم رفعها إلى الإعدام، و المؤبد إذا كانت العقوبات المنصوص القانون السجن المؤقت من **10** سنوات إلى عشرين، وأما إذا كانت العقوبات من **5** إلى **10**سنوات فانه يتم رفعها من **10** إلى **20** سنة و تضاعف العقوبة بالنسبة للعقوبات الأخرى ، أما لغير الأفعال المذكورة في المادة87 مكرر و المرتبكة بالإرهاب أو التخريب تكون العقوبات ضعف العقوبات المنصوص في القانون العقوبات كما جاءت به في نص المادة**87** مكرر 2 أمام **87** مكر**3** فأنها تعاقب بالسجن المؤبد كل من ينتمي أو يؤسس أية جمعية أو تنظيم أو جماعة أو منظمة يكون غرضها أو تقع أنشطتها تحت طائلة أحكام المادة **87** مكرر من الأمر (**95-11**) المؤرخ في **25 فبراير 1995 .** *

كما أن المادة **87** مكرر **9** نصت بالعقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة 6 ق.ع وجوبا لمدة سنتين إلى **10** سنوات في حالة الحكم بعقوبة جنائية المتمثلة في الحجز القانوني و الحرمان من الحقوق الوطنية، وعلاوة على ما جاءت به المادة**92** ق.ع وهو نص عام يطبق على الجنايات و الجنح ضد أمن الدولة قبل البدء في تنفيذ العقوبة درجة واحدة إذا كان الإبلاغ قد حصل بعد انتهاء

* أمر 95-10 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فيفري 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

- رقم 95-11 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فيفري 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات.

- أمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فيفري 1995 المتضمن تدابير الرحمة.

- قانون رقم 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق لـ 13 يوليو 1999 المتعلق بإستعادة الوئام المدني

التنفيذ أو الشروع فيه وكذا بالنسبة للفاعل إذا مكن من القبض على الفاعلين أو احد الشركاء في نفس الجريمة أو في جرائم أخرى من نفس النوع و الخطورة و ذلك بعد بدء المتابعات.

ورغم نجاح مشروع الوئام المدني و ميثاق السلم والمصالحة عبر الاستفتاء الشعبي لم تتغير الترتيبات الأمنية والسياسية كحالة الطوارئ، ومن اجل إيجاد مخرج من هذه المأساة تعالت نداءات السلم و المصالحة و إطفاء الفتنة و الكف عن إراقة الدماء ضمن سلسلة مبادرات عبرت عن وعي الطبقة السياسية بخطورة الأزمة ، وقد جاء قانون رقم **99-08** المؤرخ في **1999/07/13** المتعلق الوئام المدني حيث نص في مادته **40** على حق الضحايا و ذوي الحقوق في تأسيسهم كطرف مدني للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق بهم و تضيف نفس المادة في فقرتها الثانية أن التعويضات التي قد تدفع في هذه الحالة تكون على عاتق الدولة التي تحتفظ بدعوى الرجوع ضد المدنيين

01/ سياسة الوئام المدني : في هذا الإطار فإن سياسة الوئام المدني جاءت نتيجة لحتمية سياسية اجتماعية الهدف من ورائها هو بالدرجة الأولى استعادة الأمن و الاستقرار في أرجاء الوطن نظرا لأن طريقة الردع في مواجهة الإرهاب و إحالة الإرهابيين على المحاكم الخاصة أصبحت

غير مجدية و لم تحقق الأهداف المسطرة و الشيء الذي جعل المشرع يعود أدراجه نحو محاكمة الأشخاص أمام القضاء العادي و من ثم لذلك ارتأت السلطات العليا في البلاد أن تتخذ إطارا قانونيا من أجل تجسيد ذلك على أرض الواقع ، فتم وضع تشريع خاص يتعلق بالحالة الأمنية يتمثل في القانون رقم **08 / 99** المؤرخ في **13 يوليو 1999** الذي ي باستعادة الوئام المدني .[1]

و الهدف من وراء ذلك القانون يتمثل في إقامة تدابير خاصة بشأن إيجاد طرق و منافذ قانونية للأشخاص الذين تورطوا في أعمال تخريبية تمس بأمن وكيان الدولة، الذين يعبرون عن نيتهم في توقيف أعمالهم الإجرامية بإعطائهم فرصة لتجسيد رغبتهم و التي يجب أن تتماشى بصورة تسمح بإدماجهم من جديد في المجتم المدني، لذلك فان المجتمع هو الذي يعمل على تقبل أولئك الأشخاص المجرمين في أحضانه و ذلك بإعطائهم فرصة العودة و الاندماج في شكل تدريجي بحيث أن القانون المذكور أعلاه يهدف من جهة أخرى إلى جعل المجتمع مطمئنا لعودة السلم و اجتناب وقوع أعمال مماثلة في المستقبل ،إنّ القانون **99/08**

[1] الأخضر ، عمر الدهيمي، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني و العوامل السياسية السعودية** ، جامعة نايف العربية ، المملكة السعودية أيام الدراسية :7.6.5 ، 2011 ، ص 13

و النصوص التطبيقية له كانت بمثابة الإطار الذي سمح للأشخاص المعنيين به من التعبير عن نيتهم في الاستجابة للتدابير الموضوعة بكل اطمئنان و صدق،ومهما يكن من أمر، فإن البحث الذي نتقدم به اليوم لا يسعى إلى الخوض في الطبيعة القانونية لقانون الوئام المدني في مجملها و إنما يسعى على وجه الخصوص إلى تسليط الأضواء على طبيعة الإفراج في ظل قانون الوئام المدني، و قد تضمن قانون الوئام المدني ثلاثة تدابير رئيسية يتمثل التدبير الأول في الإعفاء من المتابعات و التدبير الثاني يقوم على التخفيف من المتابعات أمّا التدبير الثالث يتمّثل في وضع المجرم رهن الإرجاء ،حيث أننا نجد تبرير ذلك كله عندما نعرف أن الوضع الذي ساد الساحة السياسية و الأمنية في الجزائر منذ **1988** جعلها تمر بظروف استثنائية تطلبت حلولا مناسبة تليق بمعالجته ، و في هذا الإطار سوف نحاول التعرف على الآليات القانونية التي استعملها المشرع الجزائري والتي استوحاها من مختلف المصادر القانونية الوطنية و الأجنبية في إيجاد كل الحلول المناسبة و التي تتأقلم مع خصوصيات القانون الجزائري[1].

بالإضافة إلى كل ذلك سنعمل على المقاربة بين قانون الوئام المدني ونظام وقف التنفيذ الذي يعتمد فكرة عدم تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمجرمين المبتدئين ، كما نقارنه مع نظام الإفراج المشروط الذي يقوم على إخلاء سبيل المحكوم عليه الذي قضى فترة معينة من العقوبة قبل انقضائها شرط أن يسلك سلوكا حسنا ، مع الإشارة إلى أن قانون الوئام المدني أستلهم أفكاره من هذين النظامين مع احتفاظه بإيجابياتهما و الابتعاد عن سلبياتهما ، لا سيما فيما يتعلق بتعقيد إجراءات الإفراج المشروط.

تكمن مقاربة قانون الوئام المدوي مع كل من الوضع رهن الاختبار الأنجلوسكسوني الذي يخضع المجرمين المحكوم عليهم إلى تدابير الرقابة مع السماح لهم بتمضية مدة عقوبة في وسط مفتوح ، و نظام وفق التنفيذ المشروط بالقيام بعمل ذو منفعة عامة الذي يسمح للقاضي بأن سيستبدل عقوبة الحبس الأصلية و يجعل المحكوم عليه يقضي فترة عقوبة في الوسط مفتوح مع إشتغاله بعمل معين للصالح العام ، الشيء الذي نعاتب من خلاله على القانون رقم **08 /99** الذي كان عليه أن يسهم المجتمع المدني في الإشراف و إعادة إدماج المجرم ضمن صفوفه.

ويظهر لنا في دراسة الآليات التي أختارها المشرع من أجل إتاحة الفرص للاندماج في المجتمع و ملائمة إيقاف المتابعات من طرف ممثل الحق العام الشيء الذي سوف نراه في القسم الأول من هذا العمل ، و بذلك نصل إلى الإحاطة التامة بمفهوم الإفراج في ظل قانون الوئام المدني.

[1] الأخضر ، عمر الدهيمي، **المرجع السابق** ، ص 16

02/ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: كان لمجيء **الرئيس بوتفليقة** في أفريل 1999 بداية لمرحلة جديدة تميزت بالتراجع المحسوس للعمليات المسلحة نتيجة لثلاثة عوامل أساسية هما نجاعة العمل ألاستخباراتي لقوات الأمن و المخابرات من جهة وخطة الاحتواء المزدوج التي شرع فيها منذ عهد الرئيس زروال بفتح باب التوبة لأفراد الجماعات المسلحة من جهة ثانية والنزيف الحاد داخل هذه الجماعات نظرا لكثرة الانشقاقات و التصفيات الجسدية من جهة ثالثة هذه العوامل الثالث الرئيسية و عوامل أخرى ثانوية مهدت الطريق للرئيس بوتفليقة لوضع لمساته الأخيرة لاستكمال مشروع الوئام المدني وقد حاول فيه تقديم خطاب ناعم باتجاه الإسلاميين في محاولة منه لاستمالتهم إلي قبول هذا المشروع خاصة وانه مشروع ميداني فقام بتغييرات هامة على قيادة الجيش الوطني الشعبي حيث قام باستبعاد كل من الفريق محمد العماري من على رأس هيئة الأركان و اللواء فضيل شريف من المنطقة الجهوية الأولى و اللواء محمد تواتي وغيرهم واستبدلهم بضباط سامين رقاهم إلى صف اللواء بعد أن كانوا في صف(الجنرال أو العقيد) كما تعهد بمواصلة الدرب الذي بدأه زروال ولكن بأشد حرص مهما كانت الظروف حيث يقول **بوتفليقة** في كلمة اختتام المهرجان العالمي الخامس عشر للشباب والطالبة بالجزائر في **16-08-2001** مايلي " قد يكون الإرهاب بالسكين .... وقد يكون الإرهاب بالقلم... مهما كانت نوعية الإرهاب تتم المصالحة الوطنية بالحوار الحضاري بين هؤلاء و هؤلاء و الاعتراف بالأخر مهم اختلفت آراؤه معنا " فالمصالحة تهدف بكل أبعادها إلى بناء دولة تتطلع إلى مستقبل يسوده الأمن و الاستقرار على جميع المستويات من الجهوي و الوطني إلى الإقليمي و العربي إلى الدولي والعالمي. لقد تضمن نص الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية الذي وافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء **29** سبتمبر **2005** ، * بإرادة حرة قد احتوى في ديباجته على التذكير بما تعرضت له الجزائر مجتمعا و دولة من الأزمات و الدسائس و المؤامرات الخارجية عجلت من اندلا ع الفتنة الوطنية ، كما تضمنت أيضا ديباجة هذا النص دعوة الشعب الجزائري بكل فئاته و شرائحه للالتفاف حول هذا الميثاق و السعي إلى التأطير و تعزيز التماسك الاجتماعي و نسي الأحقاد والتمسك بالفضائل والتآخي و التسامح و التفاهم من أجل الوحدة الوطنية . فسخرت الدولة لأجل ذلك كل مؤسساتها و وسائلها الإعلامية و الاشهارية من أجل إنجاح هذا الاستفتاء

* ميثاق السلم المصالحة الوطنية **14** أوت **2005**

الحديث عن أهداف و قيم و إجراءات و ضمانات تحقيق السلم و المصالحة الوطنية ، حدد الميثاق إجراءات استتباب السلم و إجراءات تعزيز المصالحة الوطنية و التماسك الوطني و لكن جهل بعض الأفراد لمحتوى هذا المشروع و جهلهم لثقافة السلم و العفو عن الناس أثر بطريقة غير مباشرة على مدى نجاح فكرة المصالحة الوطنية ، هذا لأن الكثير منهم لا يهتمون بعمليات الضبط الاجتماعي و المحافظة على العادات و التقاليد و استمرارية الجماعة لذلك فهم يحاولون جاهدين ربط الوسائل العقابية للسلطة بالنظام الأخلاقي العام و بمجموعة عامة من الأعراف و الأفكار عن العوامل الاجتماعية التي تختلف حسب الفئات بحسب الفئات و بحسب اختلاف درجات الثقافة

كما أن ظروف التنشئة الاجتماعية و الثقافة الفرعية للفرد الجزائري تؤثر على هذا الأخير مما تجعله عرضة لحب الانتقام " و من كان مرباه على العسف و القهر و ضيق على النفس في انبساطها و ذهب نشاطها و دعا إلى الكسل و حمل عليه الكذب و الخبث و التظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه " و التخريب ، و قد جاء قانون تدابير الرحمة الصادر بموجب الأمر رقم **95-12** و المؤرخ في **25 فبراير 1995** والمنبثق من أرضية الوفاق الوطني في هذا المجال ليؤسس تدابير الرحمة في ظل حملة من القواعد و المعطيات و الظروف و الشروط المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب و التخريب و الذين سلموا أنفسهم طواعية للسلطات المختصة وأعلنوا توبتهم و توقفهم النهائي عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي ، فتقررت سياسة المصالحة الوطنية ومسعى الوئام المدني كمحور أساسي وأول في مشروع رئيس الجمهورية و برنامج حكومته وعلى هذا النهج يقول **الرئيس بوتفليقة** في كلمة حفل أداء اليمين الدستورية بالجزائر في **1999/04/27** ما يلي : " إن أولوية الأولويات في السياسة التي تستجيب لرغبات الأمة إنما هي العمل على استتباب السلم المدني و القضاء على العنف فكرا و قولا و فعلا ، قضاءا مبرما لا هوادة فيه"

هذا الميثاق الذي أعلنه **الرئيس بوتفليقة** إنما هو تتويجا و تجسيدا لكافة المساعي والمحاولات الوطنية منذ ظهور فتيل الأزمة و لكن بسبب ظروف استثنائية من جهة و عدم جدية السلطة في إجراء حوار وطني موضوعي يضفي إلى حل عادل للمأساة الجزائرية من جهة أخرى حال دون تعجيل أو تطبيق ميداني لهذه الفكرة ، و لكن لما وصلت الأمور إلى حد لم يكن يتصوره

حتى دعاة الاستئصال أنفسهم اضطرت الدولة إلى طرح فكرة الحوار و قبولها و لقد ورد في خطاب رئيس الحكومة إسماعيل حمداني أمام أعضاء البرلمان لمناقشة مشروع قانون الوئام المدني في 04 جويلية 1999 ما يلي:

"لقد فرضت الوضعية التي يمليها الواقع ضرورة تكييف التشريع المعمول به و الذي جاء في ظرف عصيب و أعطى نتائج مشجعة في الماضي و لكن أضحى اليوم غير قادر على التكفل بمتطلبات المعطيات الجديدة التي أفرزتها مكافحة الإرهاب "

فقد جاء ميثاق السلم و المصالحة ليتوج المساعي السابقة في نطاق التدرج المسؤول و الهادف إلى معالجة الأزمة الجزائرية.

و فعلا لقد حملت المصالحة الوطنية نتائج لو لم تتظافر الجهود و من بينها إعلان مدني مزراق أمير تنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ في إطار مفاوضات جرت تحت مظلة الوئام المدني التي سمحت بنزول العديد من أتباع هذا التنظيم من الجبال واسترداد ستة آلاف قطعة سلاح حسب رئيس الجمهورية ، لهذا كانت السلطة أكثر قناعة لاختيار مبدأ التفاوض من أجل الوصول إلى حل شامل للأزمة التي حلت بالبلاد ، و من بين النتائج أيضا ما صرح به و أقرّه وزير الشؤون الدينية السيد عبد الله غلام الله للجرائد اليومية أن حوالي ستة مائة من الذين حملوا السلاح عادوا إلى الإمامة هذا جزء من النتائج الايجابية التي حققتها المصالحة الوطنية.

المطلب الثاني : تعامل الدولة الجزائرية لملف الإرهاب في علاقتها الدولية

تنال مقاربة الجزائر في مكافحة الإرهاب وتعقيدات المسائل المرتبة به اهتمام كبير من قبل دول العالم ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي على أن مكافحة الإرهاب تستدعي تنسيق جميع جهود البلدان في الدفاع عن أمنها ومن أمثلة على التعاون نجد من خلال افتتاح أشغال الاجتماع (مبادرة 5+5) أن مكافحة الإرهاب في أبعاده الإقليمية والعابرة للحدود والأحداث المأساوية التي هزت معظم بلدان المبادرة، تشكل دون شك الصورة الكاملة للأخطار التي تحدق بالمنطقة والتي يتعين مواجهتها بشكل مشترك، وأضاف أنه يتعين لاستئصال شبح الإرهاب من جذوره تنسيق الجهود من أجل التحرك بطريقة متجانسة وتشاوريه ، ستكون مقاربة الجزائر في ملف مكافحة الإرهاب حاضرة بقوة في الاجتماع المزمع عقده بين دول الاتحاد الأوربي وبعض شركائه بالعاصمة البلجيكية بروكسل لملاحقة التهديدات الإرهابية الجديدة على خلفية

الهجوم الذي استهدف **مجلة شارلي ايبدو** [1] وفي هذا الصدد ستشارك الجزائر بوفد يمثل العديد من الدوائر الوزارية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، في مقدمتها فرنسا التي عرفت استهداف إرهابي لم تفك خيوطه لحد الآن ممثل في الاعتداء الإرهابي الذي استهدف المجلة الساخرة وأودى بحياة 12، وفي اجتماع امني كبير دعا إليه الاتحاد الأوربي سيتطرق لمناقشة التهديدات الإرهابية الجديدة إلى خبرة وتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب واستباق علمياته الدموية من خلال نجاعة العمل الاستخباراتي و الاستعلاماتي ،

وتعرف الجزائر بمقاربة مثالية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال دعوتها إلى تجريم الفدية بكل جدية لما لها علاقة وطيدة بتمويل الجماعات الإرهابية وكذا تعزيز التنسيق الاستعلاماتي والمخابرات بين المجموعة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعاون المجتمع الدولي لمكافحة الفقر والمساهمة في الحركية التنموية ببعض الدول التي تعتبر مصدر للإرهاب إلى جانب محاربة التطرف الديني والعمل على نشر تعاليم الدين السليمة ، ولا يستبعد أن تجدد الجزائر في هذا الاجتماع الأمني الأوربي بمشاركة شركائها الفاعلين قناعاتها الراسخة في مكافحة الإرهاب لكن مع الدعوة إلى احترام الأديان ومقدساتها في مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف على خلفية حملة الإساءة التي يتعرض لها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم

01/ الدبلوماسية الجزائرية و ملف الإرهاب الدولي :

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أيّ تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية،حيث تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار، وترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضماناً لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنّب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية،مقترحات الجزائر العميقة لإنقاذ منطقة الساحل من الإرهاب، من خلال الحديث عن البديل الاقتصادي

[1] عادل بن علي ، الشكري ، **أسرار الهجوم على الإسلام و نبي الإسلام** ، كتابات الإسلامية ، دار الوطن للنشر .

والتنموي، تبنّت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية[1]."

من خلال محاولات الوساطة التي قامت بها الجزائر منذ سنوات طويلة، فقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ **1991** بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة.كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر، محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل:

* لقاء الجزائر العاصمة الأول من **29 إلى 30 ديسمبر 1991**. اللقاء الثاني من **22 إلى 30 جانفي 1994**.

اللقاء الثالث من **15 إلى 25 مارس 1992**،

لقاء تمنراست من **16 إلى 20 أبريل 1994**،لقاء الجزائر من **10 إلى 15 ماي 1994**، لقاء تمنراست من **27 إلى 30 يناير 1994** وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام"، اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع، إلا أن عدم احترام بعض الأطراف المالية للاتفاقيات المبرمة بينها، كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع على أمنها القومي.وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006، قادت الجزائر وساطة أشرف عليها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة شخصيا، كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبالتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة[2].

وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية **2006** تحت اسم "تحالف **23** ماي من أجل التغيير"، الذي كان أثرُ المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه، ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة، يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

[1] العايب ، سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ، رسالة الماجستير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2011، ص ص 100، 101

[2] - مقال بعنوان :**المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرست مكانة الجزائر**،http://www.vitaminedz.com/Article/Articles

إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة، إلا أن هشاشة البناء السياسي وشاسعة مناطق الصراع، صعَّب من مهمّة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتال المستمر،

فموقف الجزائر كانت دائما ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم»، بل وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة، لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الاستقرار السياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي استضافت الأفريكوم."

رغم ان اعتراف أمريكي بقدرة الجزائر على مكافحة الإرهاب،فكانت تسعى إلى التعاون بين الولايات المتحدة و الجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميّز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا.

وانطلاقا من ذلك، فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس **2011** في الجزائر، حين جمعت سبع دول إفريقية معنية بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية، كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى ألاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة "**النيباد**". فحين كانت الجزائر تدافع عن "**النيباد**" طيلة **10** سنوات، فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، وكانت "تشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة، الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (**2006**) ومكافحة غسيل الأموال.

2/السياسة الخارجية:

الأدوار و تفعيل إستراتيجية مكافحة الإرهاب :رسمت التطورات التي حدثت في دول الجوار معالم جديدة في السياسة الخارجية للجزائر التي التزمت بحل أزمات المنطقة والقيام بدور الوساطة وهو ما عكسته زيارات العديد من الرؤساء والمسؤولين من مختلف الدول، بعد أن اتسمت مواقفها خلال تفجر الأوضاع عقب موجة «الربيع العربي» منذ عام **2011** بالحياد ورفض منطق التدخل العسكري..

وفي ظل الإفرازات الخطيرة التي تشهدها دول الجوار ومنطقة الساحل ،سعت الجزائر إلى تطويق المنحى السلبي للأحداث وتدارك الأمور التي وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد من خلال تبني خيار المصالحة وعقد جلسات الحوار بين الأطراف المتنازعة، استنادا إلى تجاربها الناجحة والمتعددة في هذا المجال[1].

فقد أدركت الجزائر التي يعرف عنها اعتماد البعد الاستشرافي في التعاطي مع مختلف القضايا، أن ما يحدث في العالم العربي ليس مجرد تطلعات مشروعة للديمقراطية وإنما مخططات وراءها مصالح لا تتماشى مع مصالح الدول والشعوب، كما أن نتائجها ستكون وخيمة على شعوب المنطقة وهو ما تأكد لاحقا في ليبيا التي أصبحت تعيش انفلاتا أمنيا خطيرا.

التمسك بمبادئ الحل السلمي وتكريس الحوار هو ما قد ركزت على النشاط الدبلوماسي للجزائر بالخصوص على القارة الإفريقية في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها منطقة الساحل عموما، حيث وجدت السياسة الخارجية الجزائرية نفسها مجبرة على التعاطي مع هذه القضية بالتمسك بمبادئ الحل السلمي وتكريس الحوار بين الأطراف المتنازعة، وبادرت في هذا الصدد إلى عقد لقاءات بينها للتوصل لاتفاق سياسي يجنب البلاد صعوبات إضافية وتداعيات إنسانية خطيرة، وعليه كانت الأزمة في شمال مالي وليبيا، من أبرز الأزمات التي حضرت فيها الجزائر كوسيط هام خلال العام الماضي، وذلك موازاة مع تواجدها المكثف والدائم في النقاش حول جهود مكافحة الإرهاب، حيث بلغت الوساطة التي تقودها الجزائر، بشأن أزمة شمال مالي، مرحلتها النهائية بعد إعداد مشروع اتفاق سلام بين حكومة باماكو والحركات المتمردة في الشمال ينتظر حسمه في الايام القادمة بعد استئناف المفاوضات بين الأطراف المتنازعة[2].

وقد التزمت الجزائر برعاية جولات الحوار المالي الشامل مطلع عام **2014** بطلب من الرئيس المالي إبراهيم بو بكر كيتا الذي زار الجزائر آنذاك، حيث دعا **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** للمساهمة في حل هذه الأزمة.

وقد انطلق مسار مفاوضات السلام بالجزائر منذ شهر جويلية الماضي في أربع جولات بين حكومة باماكو وست حركات

---

[1] **مقال بعنوان:للجزائر دور أساسي في تسوية الأزمات في مالي وليبيا واستقرار الساحل**،http://www.vitaminedz.com/Article/Articles

[2] عبد الحميد، سي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر**، لمجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية،نوفمبر 2000 ،.

عسكرية في الشمال هي "الحركة الوطنية لتحرير **أزواد**"، "المجلس الأعلى لوحدة **أزواد**"، "الحركة العربية **الأزوادية**"، [1]"الحركة العربية **للأزواد**" (منشقة عن الحركة الأم)، "**التنسيقية** من أجل شعب **الأزواد**"، و"**تنسيقية** الحركات والجبهات القومية للمقاومة."

ويضم فريق الوساطة الدولية،كلا من بعثة الأمم المتحدة في مالي، الاتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لتنمية غرب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، والتشاد بقيادة الجزائر.

كما لازالت مساعي حل الأزمة الليبية تشهد حضورا كبيرا للجزائر، حيث قامت خلال الأشهر الأخيرة من عام **2014** بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بجهود لجمع فرقاء الأزمة على طاولة الحوار وتهيئة الظروف الملائمة لاستقبال الأطراف الليبية النابذة للعنف بالجزائر، ورغم التعقيدات التي صاحبت تطورات الأزمة الليبية، إلا أن الجزائر أكدت عزمها على مواصلة الجهود، لا سيما وأن ذلك جاء بطلب من الليبيين أنفسهم كونها تحظى بقبول أغلبية الفرقاء.

وكانت تحركات المساعي الجزائرية بشأن أزمات المنطقة إلى جانب دورها كدولة محورية في مكافحة الإرهاب منذ سنوات وراء تحولها إلى مركز لحراك دبلوماسي كثيف خلال العام المنقضي، حيث تجلى ذلك في الزيارات المتعددة لرؤساء الحكومات والوزراء والمبعوثين الغربيين والعرب.

ومن هذا المنطلق لم تتوقف الجزائر عن التحسيس بخطورة الإرهاب عبر المنظمات الإقليمية و الجهوية، فبعد أن استطاعت من خلال الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة على المستوى العربي والبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، وقد تركزت جهود الجزائر في التحسيس بخطورة الإرهاب والجريمة المنظمة على تفعيل آليات الاتحاد الإفريقي للمرافعة عن الانشغالات الإفريقية على مستوى مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، كما تجلى التزام الجزائر برفع الانشغالات الإفريقية وقد نجحت الجزائر في الكثير من المناسبات في فرض وجهة نظرها المتمثلة في الحل السلمي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجريم دفع الفدية للإرهابيين والتركيز على المفهوم الواسع للأمن وتكريس التنمية الإقليمية الواسعة الكفيلة بضمان أمن

[1] بلحاج احمد،" **الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود :الأمن يحقق في جمع تبرعات لصالح**" ازواد "و الإرهابيين بتامنراست"، الخبر ،الجزائر ، ع:6651 ، 2012.

واستقرار دائمين.

وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحيي ريادة الجزائر المستمرة في الدبلوماسية العالمية، معربة عن «امتنانها الدائم» للدور الذي لعبته الجزائر في الإفراج عن **52** رهينة أمريكية في عام **1981**، حيث أشارت في هذا الصدد إلى أن اتفاق الجزائر يعد مثالا لحنكتها ونجاح سياستها الخارجية على الصعيدين الإقليمي و الدولي .

وما كانت مواقفها الثابتة إزاء دعم القضايا العادلة في العالم، من منطلق أنها تعد من مسلمات سياستها الخارجية كما هو الشأن لقضيتي فلسطين والصحراء الغربية،حيث تعمل الجزائر على حل القضية الأم وفق الأطر الإقليمية والدولية، كما كان لها موقفا شجاعا خلال العدوان الصهيوني على غزة من خلال دعوتها لعقد اجتماع طارئ على مستوى منظمة الأمم المتحدة لوقف العدوان.

وبخصوص قضية الصحراء الغربية مازالت الجزائر تحرص على إيجاد حل لها، في إطار الشرعية الدولية والقرارات الأممية لاسيما تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يعطي للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره وهو ما كررته في أكثر من مناسبة، رغم محاولة المغرب تحويل القضية إلى مشكلة مع الجزائر وتعمل في كل مرة على اختلاق أزمات وضجات إعلامية و دبلوماسية .

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية للقضاء على الإرهاب

خلال الحرب الباردة كانت تقوم الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية التي أكسبت طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفيتي فكانت صياغة السياسة الخارجية تجري ضمن صراع إيديولوجي فكانت ثمة سياسة واحدة مشتركة بينهما،ومع ذلك استمرت الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية تُعبِّر عن نوع من الرؤية الواقعية حيثُ تعتبرها صراعاً وتنافساً على تحقيق المصالح، وسعياً للحصول على القوة والسلطة من أجل تعزيز مكانتها في النظام الدولي؛ ولذلك تّتسم العلاقات الدولية بأنها خلافية و صراعية وتستند الولايات المتحدة إلى ركائز مُتعِّددة للقوة فهي الدولة الأولى في العالم .

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر افتقدت الولايات المتحدة إستراتيجية طويلة الأجل، فلم يكن لديها خطة عملية لتشكيل المستقبل منذ سقوط الإتحاد السوفيتي ، فبرغم القوة الأميركية فإن سياسة الولايات المتحدة كانت مجرد رد فعل

للتيارات الجارية في السياسة العالمية دون أن تكون للسياسة الخارجية الأميركية وجهة محددة ومن ثم غاب المحفّز الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركيَّة التي فقدت المنظور الشمولي للعلاقات الدولية ، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** والولايات المتحدة تقود حربًا عنيفة ضد الإرهاب على مستوى العالم، ورغم طول أمد تلك الحرب فإنها لم تفلح تمامًا في القضاء على التنظيمات الإرهابية الرئيسة التي لا تزال تهدد الأمن والمصالح الأمريكية؛ مما دفع كثيرًا من الباحثين لتحليل استراتيجيات هذه الحرب والبحث عن أساليب جديدة لمواجهة الإرهاب، مع استمرار تهديد الأراضي الأمريكية.

وقد حدد الرئيس بوش الابن أربعة مبادئ حكمت الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب

* عدم تقديم أي تنازلات بالنسبة الإرهابيين و الضرب دون إبرام أي صفقات و تقديم الإرهابيين للعدالة.

* عزل وممارسة ضغوط على الدول الراعية للإرهاب لإجبارها على تغيير مسلكها.

* تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في تلك الدول التي تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول : إستراتيجية الحرب الشاملة على الإرهاب في إفريقيا

يعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا عامة ومنطقة الساحل خصوصا إلى عام **1998** بمناسبة العمليتين المتزامنتين ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا، حيث تم إتباع العمليتين بالضربات التي وجهها الرئيس كلينتون إلى السودان الموطن المرحلي آنذاك لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة خلال النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن الماضي.

هذا الاهتمام تأكد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** ففي نطاق الإستراتيجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة **2002** فإن أفريقيا أصبحت في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الإرهابيين.[1]

وفي سنة **2006** تأكدت هذه الأهمية أكثر فأكثر، حيث نتج عن هذه الأهمية الإستراتيجية المتزايدة إنشاء قيادة للجيش الأمريكي في إفريقيا سنة **2007** ولأول مرة في التاريخ الأمريكي هي جهاز **الآفريكوم**.

[1] Alex P. Schmid, Garry F. HINDLE. **After the War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on Counter- Terrorism Strategy**. London: RUSI: Royal United Services Institute, 2009, P: IV

تعطي الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا اهتماما (ولو في الشكل) للتعاون في مجال التأطير العسكري للقوات العسكرية الخاصة بمختلف الدول الإفريقية، وهو التعاون الذي تريد منه الولايات المتحدة أن يساعد على إقامة مؤسسات دستورية مدنية من خلال التعاون مع الدول الإفريقية في مجال التنمية والنمو الإقتصادي.

وفي الواقع فإن السياسة الأمريكية تعتمد على استراتيجيه التعاون مع الدول الإفريقية عن طريق برامج الدعم الجهوي والإتفاقيات الثنائية، وهي الاتفاقيات التي تريد منها أمريكا بشكل أساس مساعدة الجيوش المحلية في تنمية قدراتها القتالية ضد الجماعات المسلحة.[1]

وتتمثل المهمة الأساسية للبنتاغون في إفريقيا في محاربة المجموعات الإرهابية الإسلامية في القرن الإفريقي (الصومال) عن طريق تكوين وتدريب القوات الإفريقية المحلية في نطاق برنامج التعاون على مكافحة الإرهاب والعمليات المباشرة للقوات الأمريكية عن طريق استخدام الطائرات الحربية بدون طيار والقوات الخاصة.

01/ محاربة الإرهاب في منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي

مع هجمات 11 سبتمبر جعلت الحرب أمريكيا على الإرهاب في أفريقيا من بين المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، التي يجب التركيز عليها خاصة منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي ، فتهديد المصالح الأمريكية و الغربية عموما في إفريقيا تحت طائلة الحرب على الإرهاب، جعل الولايات المتحدة و حلفائها يركزون على تطوير العلاقات مع دول القارة.

صرح المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة سنة **2000 ريتشارد هولبروك** بصفته رئيس لمجلس الأمن بان إفريقيا مهمة، و لابد من معالجة قضاياها و إلا فإنها ستتفاقم، حاول المندوب الأمريكي دعم تصريحاته، بطرح برنامج تم التركيز فيه على معالجة القضايا العاجلة لهذه القارة

بدأت القيادة الأمريكية الأوربية العامة تشهد تحول للكثير من قادتها في شتوتغرت، نحو الاهتمام بالأمن في إفريقيا في إطار العداد للحرب الشاملة على الإرهاب، و العمل على تقويتها و زيادة فاعليتها في ظل الخطط المستقبلية الموضوعة بالنسبة لهذه الإستراتيجية، أما الجنرال **جيمس جيم جونز** القائد الأعلى للقيادة الأمريكية الأوربية، فقد تحدث على بناء مجموعة من

[1] إمام حسنين،خليل،**نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب :الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة** .مصر :مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص 122

القواعد العسكرية في إفريقيا، أو عائلة من القواعد العسكرية على حد تعبيره ، كان ذلك كإشارة لبداية التخطيط لبناء قيادة أفريقيا **الافريكوم** ،[1] كما وصف القائد المسؤول على إفريقيا و المكلف بالقوات الجوية الجنرال **تشارلز** والد الصحراء الإفريقية على أنها مستنقع الإرهاب يجب علينا تنظيفه، تهدف إستراتيجية محاربة الإرهاب إلى التخفيض و القضاء على التهديد المادي للإرهاب، من خلل القوة و استخدام الأساليب القانونية من اجل القضاء على الأسباب الحقيقية التي أوجدت الظاهرة و تساهم في تقويتها.

ارتبطت إستراتيجية الحرب على الإرهاب مع بداية انتشار الإرهاب في إفريقيا و تحرك القاعدة نحو هذه القارة، منطلقة من القرن الإفريقي تحديدا الصومال، التي يعتبرها بعض المحللين و المسؤولين الأمريكيين دولة فاشلة،إضافة إلى تواجد تنظيم القاعدة على أراضيها، فان ذلك يعني أن المصالح الأمريكية مهددة في المنطقة ، تكمن أهمية الصومال في كونها أنها مطلة على خليج عدن -تحديدا موقعها الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي -و موقعها الاستراتيجي مهم جدا لكنها دولة معقدة من الناحية الجغرافية ، كما استخدمت أمريكا أراضي جيبوتي كنقطة انطلاق لضرب تنظيم القاعدة خاصة في الأراضي الصومالية، كما أنها تعد منطقة إستراتيجية مهمة من حيث قربها من السودان، الذي يعتبر من الدول التي ترتكز فيها الجماعات الإرهابية، و المهددة من طرف تنظيم القاعدة، جاءت التحركات الأمريكية العسكرية في المنطقة مع الإشارة إلى تحرك القاعدة نحوها، و أن الإرهاب قد بدأ بالانتشار نحو الصحراء و الساحل الإفريقي .

إن عملية اختطاف **32** سائحا أوربيا في الصحراء الجزائرية من طرف الجماعة السلفية للدعوة و القتال سنة **2003** ، و مع تحرك عبد **الرزاق البارا** و هو زعيم الخلية التابعة للجماعة السلفية سابقا التي قامت بتنفيذ عملية اختطاف السياح في الجزائر، و المدعو ب مختار بن مختار و خليته الإرهابية نحو الأراضي التشادية و المالية بدأت إدارة **جورج دبليو بوش** تتكلم عن الحرب الشاملة على الإرهاب في الصحراء الإفريقية الكبرى كجبهة جديدة في هذه الحرب ، بدأت الولايات المتحدة بالعمل على تبيين حجم خطر مثل هذه الجماعات في المنطقة، و أن هناك انتشارا للإرهاب في الصحراء و الساحل

[1] أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية** ."رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2011 ، ص 133

الإفريقي، و ذلك بالتركيز على موريتانيا في الغرب و الصحراء المالية جنوب الجزائر، كذا النيجر و جبال التيباستي التشادية، إضافة إلى الصومال و السودان[1].

ففي عام **2002**، طرحت أمريكا "مبادرة السّاحل الإفريقي والصّحراء"، في اجتماع ضم رؤساء الأركان في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر ونشاد ونيجيريا، بهدف "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"، كما شارك حوالي ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية مشتركة بأفريقيا، وخصّصت أمريكا **6،25** مليون دولار لتعزيز القدرات العسكرية لسلاح البر في مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وتدريب الجنود عن طريق خبراء أمريكيين "للبحث عن الإرهابيين الهاربين من أفغانستان"!... في نفس السّنة، ركزت أمريكا **2000** جندي في قاعدة "جيبوتي"، وصادق **الكنغرس** على ميزانية إضافية ب**500** مليون دولار "لمكافحة الإرهاب بشمال وغرب إفريقيا.

لقد اختار البيت الأبيض إستراتجية خاصة لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا والساحل، تجلت عام **2007** عند أنشاء قادة ''افريكوم'' بمدينة فرانكفورت الألمانية التي تزامن إنشاؤها مع تصاعد خطر الجماعات الإرهابية في المنطقة، وظل يبحث منذ ذلك الوقت على قدم عسكرية في دول المنطقة لمراقبة الأوضاع عن كثب والتحكم فيها، فالإستراتيجية الأمريكية تتمثل في طائرات الاستطلاع (**الدرونز**) التي تقلع بشكل دوري من النيجر لرصد تحركات التنظيمات الإرهابية وجمع أقصى قدر من المعلومات

إستراتيجية التدخل في ليبيا :

تمثل المقاربة الأمريكية نحو ليبيا هي سعي للإحاطة بأبعادها وديناميكاتها المتعددة، وتنطلق من أن السياسة الأمريكية، منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين وانتهاءً بالدور الأمريكي في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وإطاحته في **2011** ، تعبّر عن التحولات التي تشهدها من السياسة التي اعتمدتها في الشرق الأوسط وما تواجهه من تحديات.

[1] أسماء ، رسولي، **مرجع سابق**، ص134

إن السياسة الأمريكية لا ترتبط بالضرورة بطموحات الشعب الليبي التي قلّما تلتقي مع تلك السياسة، لذلك فإن النظرة الأمريكية بمختلف مستوياتها ومصادرها للوضع السائد في ليبيا كدولة فاشلة وفي طريقها للحرب الأهلية، أو التفكك وكمصدر تهديد لجيرانها، تفرض التساؤل عن الأهداف أو السياسة الأمريكية واتجاهاتها في المستقبل المنظور[1].

وبينما تدعو أوضاع ليبيا إلى اهتمام من شأنه المساعدة على تجاوز الخطر، فإنه ليس هناك على ما يبدو أي بادرة لانشغال أو اهتمام أمريكي بليبيا خارج سياقات السياسة الأمريكية التي لا تمثل فيها ليبيا حالياً إلا أنها موقع محوري لا يمكن تجاوزه خاصة مصدر للطاقة .وبالنظر إلى أهمية الوطن العربي ضمن الإستراتيجية الكونية الأمريكية عموماً وما يتصل بأمن الطاقة خصوصاً، المقاربة الأكثر مناسبة للحالة .التدخل و استعمال القوة تبدو ملائمة كإطار للتفسير عندما يتعلق الأمر أيضاً بتفهم الأسباب التي دعت أمريكيا إلى اتخاذ ما قامت به من أعمال منذ **2011** واتصافها بدرجة ملحوظة من التردد.

فالرئيس أوباما - وفقاً لهذه المقاربة - قرر التدخل، وإن كان من خلال القيادة من الكرسي الخلفي لكي يتجنب تحمل تكاليف القيادة من الكرسي الأمامي أو تحمل أعباء المواجهة المباشرة، وحتى يمكن توفير قوة بلاده ومواردها لمواجهة أحداث أكثر جسامة وربما أكثر أهمية وإذا ما نظرنا إلى ما يجري في ليبيا منذ إطاحة نظام **القذافي** لوجدنا أن القرار الأمريكي بالتدخل، وبالطريقة والرؤية المشار إليها، كان يتضمن أيضاً تبريراً للموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة تجاه ليبيا ذاتها بعد سقوط **القذافي** بما يجعلها في حل من أي مسؤولية مشابهة لما تتحمله جراء تدخلها في كل من أفغانستان والعراق، ويؤكِّد المحللون أن التدخل الأمريكي في ليبيا لم يكن بدافع إنساني كما أعلنت واشنطن مرارًا وتكرارًا، ولكن كان وراء ذلك التدخل كثير من الأهداف الإستراتيجية العسكريَّة والاقتصاديَّة، وفي مقدمتها زرع قواعد عسكريَّة أمريكيَّة في كل مكان، ووضع اليد الأمريكيَّة على منابع الثروات في دول العالم شرقًا وغربًا، خاصة النفط والغاز، عصب الصناعة الأمريكيَّة وسر دوران عجلات إنتاجها الحربي والمدني، لافتين إلى أن أمريكا تستعد الآن وتحت غطاء الناتو الذي لها اليد الطولى فيه، لزرعِ قواعدَ عسكريَّة في ليبيا.

[1]Taieb chenntouf**, Le Maghreb au présent** Algérie ، Office Publications Universitaires,2003, p36 .

وبحسب المراقبون فإن أمريكا تخطط للبقاء في ليبيا إلى أمد طويل، وذلك تحت ستار حلف الناتو، مستخدمة ذريعة بقايا نظام القذافي تارة، وفزاعة الإسلاميين ودعوى تعاونهم مع تنظيم القاعدة تارة أخرى، وذلك بهدف البقاء وإقامة قواعد عسكريَّة على البوابة الغربيَّة لمصر في حدودها مع ليبيا، لتضاف إلى جملة قواعدها العسكريَّة في شمال إفريقيا.

ومن أجل البقاء في ليبيا منفردة تسعى الدول الغربيَّة بشكل عام وأمريكا بشكل خاص إلى تهميش الدور العربي وذلك بعد أن اتخذته ذريعة لإضفاء الشرعيَّة على عملياتها العسكريَّة ضد نظام القذافي، حيث استبعد القرار **(2009)**الجامعة العربية من لعب أي دور فعال في مرحلة بناء النظام السياسي الليبي الجديد، وهو ما وصفه المحللون بأنه تغييب متعمد لدور الجامعة مقارنة بما كان مطلوبًا منها قبل الحرب مباشرة من إعطاء شرعيَّة إقليميَّة ودوليَّة لدخول حلف الناتو إلى المسرح الليبي وبنص صريح في قرار مجلس الأمن **(1973)**والذي منح الناتو الضوء الأخضر للتدخل في ليبيا .[1]

تجلت المصالح الإستراتيجية لأمريكا في ليبيا في إراداتها السيطرة على ليبيا من خلال التخلص من نظام **القدافي** المعادي لها، واستفادت شركاتها من عقود النفط والتجارة، وبغض النظر عن النفط والانتقام، فقد سعت أمريكا من خلال حملة الناتو إلى مكافحة الاختراق الصيني في القارة، من خلال إبطائه بالتفوق العسكري والاستراتيجي، كما سعت أمريكا الى تحسين صورتها لدى المجتمع العربي باعتبارها تدعم الشعوب ضد الدكتاتورية، بعدما أصبحت مكروهة لدى الأمم من خلال دعمها للأنظمة القمعية، وقد تجلى هذا خلال الثورات العربية غير أنه سرعان ما قامت بترجيح الكفة للشعوب الثائرة كما جرى في ليبيا من خلال دعم الثوار والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي والقيام بحملة سياسية من أجل فرض الحظر .

المطلب الثاني : التحولات الدولية و تأثيرها على الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب

رغم أن الولايات المتحدة بسطت سيطرتها في جميع المجالات (سياسياً، اقتصادياً، عسكرياً، تكنولوجياً، ثقافياً) وبذلك أصبح النموذج الأمريكي هو النموذج الأصلي الأول للدولة العالمية، فهي تمتلك القدرة على قيادة طبقة حديثة من الإمبراطورية العالمية، إمبراطورية تلقائية يخضع أعضائها لسلطتها طواعية،استطاعت الولايات المتحدة جر كل دول العالم إلى (ديناميكا

[1] Tayeb CHENNTOUF , **Op.cit. p** 42

العولمة) وفرضت هذه العولمة على كل العالم خاصة العولمة الاقتصادية بالرغم من أنها تتجاهل استقلال الشعوب وتتجاهل نوعية النظم السياسية.

إن ظهور أخطار جديدة مثل الإرهاب وصور التعصب الديني و الانتشار النووي، الجريمة المنظمة، شبكات المافيا، والفساد الضخم، كل هذه التغيرات الهيكلية قد تحدث انهيارا حقيقياً للعالم في كل من الجغرافيا والسياسية (الدولة ، السلطة ،الاستقلال، الحدود ، الديمقراطية) حيث أن كل هذه المفاهيم لم تعد لها نفس الدلالة لدرجة أن الفاعلين نفسهم تغيروا وهؤلاء الفاعلون الدوليون الذين تغيروا أصبحوا يعملون في إطار واحد

الاهتمام بالقوة الناعمة في الحرب على الإرهاب:

ظهر مفهوم القوة الناعمة لأول مرة بشكل أكاديمي سنة **1995** ، من طرف البروفيسور الأمريكي جوزيف ناي، من خلل كتابه الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، حيث قام بتطويره في التقرير الذي أصدره سنة **2004** تحت عنوان القوة الناعمة : وسائل النجاح في السياسة العالمية .يرى ناي أن القوة الناعمة تستخدم لتبيين مستويات التأثير الكبير للثقافة و القيم و الأفكار على سلوك الآخرين، مقارنة بالإجراءات و الوسائل العسكرية، انطلقا من استخدام القوة الصلبة ، إن للولايات المتحدة الأمريكية مصادر كثيرة من أهمها القوة الاقتصادية على المستوى العالمي .[1]

أما على المستوى الاجتماعي تتمثل في :

تجذب الولايات المتحدة حوالي ستة أضعاف المهاجرين الجانب، و تعتبر أول و اكبر مصدر للأفلام و البرامج التلفزيونية، كما تستقطب الجامعات حوالي 1.6 مليون طالب مسجل ؛ كما المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكي بسبب تقدمها العلمي والتكنولوجي، فالقوة الناعمة تكون أمريكا قادرة على ما تريد عن طريق الإغراء بدلاً من استعمال القوة ، فالعلاقة مع الحلفاء والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي مع الدول الأخرى , والاعتماد على الشرعية وخلق المصداقية بالخارج ، وقد ارتبط بذلك بروز التعبير عن العامل الثقافي , ونشر الثقافة الأمريكية , ودعم التحالف مع الأوربيين , والاعتماد على المعتدلين , مع التلويح الدائم بإمكان استعمال القوة.

[1] Joseph Nye et Robert Kagan: Le Smart power américain au XXIè. 14 mars 2011 **http://lebulletindamerique.com/robert-kagan-le-smart-power-americainau-xxie-siecle-i.**

ولقد قال الرئيس الأمريكي (**أوباما**) في خطاب تنصيبه : " **إن قوتنا تنمو من خلال استخدامنا الحصيف لها , وان منشأ أمننا هو عدالة هدفنا وحسن قدوتنا وكبح جماحنا** " ،كما قالت وزيرة الخارجية (**هيلاري كلينتون**) أثناء جلسة استماع الكونجرس التي عقدت للمصادقة على توليها لمنصبها الجديد : " **ليس في وسع أمريكا الانفراد بحل أكثر المعضلات العالمية ضغطاً** , وليس في مستطاع العالم حل المعضلات نفسها بعيداً عن الدور الأمريكي , وهذا مايلزمنا باستخدام ما يسمى بالقوة الذكية المؤلفة من مجموعة من الأدوات التي لا تزال رهن تصرفنا. "

صحيح أن الرئيس (**اوباما**) تولى مهامه في ظروف دولية مضطربة , صعبة المراس , شهدت فيها سمعة أمريكا وصورتها تراجعا دوليا خطيرا , لكن مع مرور الزمن وتغير السياسات , تمكنت أمريكا من تحسين صورتها ,واستعادة دور قوتها الناعمة , وهذا ما يمكن تكراره ثانية في ظلال إدارة الجديدة .[1]

ويأمل الرئيس الأمريكي (**اوباما**) في فتح صفحة جديدة من العالم , وذلك بعد أن تضررت صورة الولايات المتحدة في الخارج كثيراً بسبب سياسات الرئيس (جورج بوش الابن) , التي اعتمدت على عسكرة السياسة الخارجية , عبر اعتمادها على الخيار العكسري بدلاً من القوة الناعمة في معالجة الأزمات على الصعيد الدولي.

وتشير استطلاعات الرأي العام العالمي الى تراجع خطير لقوة أمريكا وقدرتها على جذب الشعوب في كل من أوربا وأمريكا اللاتينية , وبخاصة شعوب العالم الإسلامي , ولما كان سهلاً على أية دولة أن تغير سياساتها أكثر من أن تغير ثقافتها , فان في وسع (**اوباما**) أن ينتهج من السياسات ما يساعده على استعادة بعض ما خسرته أمريكا من قوتها الناعمة ، مع الذكر أن وزير الدفاع الأمريكي (**روبرت جيتس**) قد أجاد الحديث عن ضرورة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة , إن أرادت حقاً خدمة مصالحها القومية ، وربما تتخذ القوة الناعمة هذه إشكالاً شتى , إلا أنها تعني بالدرجة الأولى استخدام الثقافة والقيم والأفكار , لاجتذاب الشعوب الأخرى , وكسب قلوبها وعقولها , بدلاً من قهرها بواسطة القوة العسكرية والتهديدات الاقتصادية.

[1] Joseph Nye et Robert Kagan، **Op.cit http://lebulletindamerique.com/robert-kagan-le-smart-power-americainau-xxie-siecle-i.**

المجال الاقتصادي : خبايا الإستراتيجية الأمريكية في حربها على الإرهاب:

لا يمكن الفصل بشكل واضح بين الجانب الأمني و الجانب الاقتصادي ، لأنها متداخلة و متكاملة، و يتم الاعتماد عليها لفهم الوضع الداخلي للدول و الأقاليم، كما تعد الركائز الأساسية لتحقيق المصلحة الوطنية، أو بشكل اعم المصلحة القومية، و هنا يبرز الاهتمام الأمريكي لحماية المصالح الموجودة في المنطقة، كما انه هناك تنافس مع الصين ، الواضح أن الاهتمام الأمريكي بالقارة ليس فقط من اجل الأمن فيها أو لمحاربة الإرهاب، حيث أن هناك عدة أسباب لذلك، يرجح بعض المحللين السبب الاقتصادي أو بالأحرى الحصول على الثروات الطاقوية و البترولية ،

يرى الكثير من المهتمين بالشأن الأمريكي أن الجانب المعلن من سياستها لا يعبر عن حقيقة الولايات المتحدة بقدر ما يعبر عما ترغب الولايات المتحدة لك في أن تعرفه عنها، ويبقى هناك جانب مظلم في السياسة الأمريكية لا يعرفه الكثيرون، من إغراق متعمد للبلاد في الديون، ونهب للثروات وهجمات موسعة للطائرات بدون طيار، وإمبراطورية تجسس.

دعي تقرير **تشيني** لسنة **2001** إلى زيادة الاهتمام بالتنمية و البترول في إفريقيا، حيث يبدو من الواضح أن التركيز الأمريكي على القارة الإفريقية و المغرب العربي تحديدا خاصة الصحراء المغاربية، يعود بالنسبة لإدارة **جورج دبليو بوش** ،[1] كون الاستراتيجيات الأمريكية حسب مختلف الدراسات تختلف كثيرا في المبادئ و الأسس العامة بتغير الإدارات، و تختلف في بعض النقاط التي ترتكز بالأساس على طرق التنفيذ و مستوياتها -إلى نقطتين أساسيتين هما ;النفط و الأمن، حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في مبادرات للشراكة حول الأمن، و التي تبدو اعم من حصرها في مجال الأمن ، أي أن لها جوانب و أهداف اقتصادية على وجه الخصوص .[2]

إن أحداث **11 سبتمبر 2001** أعطت الشرعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على "الإرهاب"، ويعتبر مشروع **"أفريكوم"** تجسيدا لهذه الحرب العالمية على الإرهاب ، إلا أن هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من الأهداف التي تصب كلها لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم، فوجود قوات أمريكية في إفريقيا هو ليس من أجل حماية القارة الإفريقية من مخاطر الإرهاب، وإنما يدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية للسيطرة على منابع البترول والثروات ومراقبة كل الممرات

[1] تشومسكي ، نعوم، الهيمنة أم البقاء :السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم ترجمة :سامي الكعكي ، لبنان :دار الكتاب العربي، 2004 ، ص

[2] معتز بال عبد الفتاح، داليا احمد رشدي، منى عقيل القويضي، مرجع سابق ص0 :

البحرية في العالم من جهة، ومن أجل تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى، الذي يمتد من سواحل **كاليفورنيا إلى فلاديفوستوك** [1] ومحاولة تطبيق الرؤية الإسرائيلية التي تسعى لتفتيت المنطقة مثلما يحدث في السودان ومواجهة التوسع الصيني في المنطقة ومواجهة المد الإسلامي، كما لا ننسى محاولة حصر الإتحاد الأوروبي والحد من مطامعه ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية جعل الإتحاد الأوروبي مجرد رقعة إستراتيجية مغلقة من خلال السيطرة على القارة الإفريقية التي تعتبر منطقة نفوذ تاريخي لأوروبا وجعلها قفل استراتيجي لمواجهة خطط التوسع الأوروبية والقوى الكبرى في العالم، وإدخال أوروبا في تبعية أمنية ووقف برنامج الإتحاد الأوروبي لتشكيل قوات أمنية موحدة ومحاولة التخلص من سيطرة حلف الناتو مستقبلا.

المبحث الثالث : مميزات التقارب و التباعد بين الاستراتيجيين

المطلب الأول : التقارب بين الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب

العلاقات الجزائرية الأمريكية ليست وليدة اليوم، حيث تم التوقيع على أول معاهدة صداقة بين البلدين سنة **1795**، في عهد الرئيس جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وظلت العلاقات السياسية بين البلدين منذ ذلك الوقت جيدة، وهو ما تجلى في المسار التاريخي الذي ميّز هذه العلاقات حتى في عز النهج الاشتراكي الذي اختارته الجزائر كنظام سياسي لها بعد الاستقلال، الذي أملته عليها ظروف تاريخية مرتبطة بالواقع الاستعماري وموجة حركات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث خلال القرن الماضي، ولا يزال الأمريكيون يشيدون بالأدوار الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر من أجل تسوية الأزمات سلميا كما حدث مع الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في طهران عام **1979**، حيث لعبت الجزائر دورا رائدا من أجل الإفراج عنهم في **20 جانفي 1981**

مع إعادة انتخاب **الرئيس الأمريكي باراك أوباما**، الذي أعطى دفعة جديدة للعلاقات الجزائرية الأمريكية التي شهدت تحسنا خلال السنوات الأخير، حيث اجتمعت معطيات متعددة عززت فرص توسيع التعاون الثنائي لاسيما في المجالين الأمني والاقتصادي. دفعت التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية، حيث أن تزايد تهميش القارة

[1] أسماء رسولي، **المرجع السابق** ، ص 135

الإفريقية ومنطقة المغرب العربي في منظومة التفاعلات الدولية، قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه إفريقيا. ومن الجلي أنه قبل عام **1989**، استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي حتى أنها غطت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى أما وقد تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية بزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا والمغرب العربي وظهرت خطوات جادة نحو زيادة الاهتمام بهذه المنطقة من قبل الرؤساء المتعاقبين على الإدارة الأمريكية، ولعل أوضحها هو تشكيل القاعدة العسكرية "**أفريكوم**" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا هدفها حسب المزاعم الأمريكية حفظ السلام في القارة، من هنا بدأت كل الدلالات تشير إلى المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية في أجندة السياسة الأمريكية والتي تزايدت أكثر بعد أحداث **11 سبتمبر 2011**.

ساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا، وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة ، والمفاجئ أن الجزائر أصبحت في عهد **بوتفليقة** وفي البيئة الجيواستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر"

1/ المصلحة المشتركة:

خلال الحديث عن العلاقات الجزائرية الأمريكية عند إفرازات هجمات **11 سبتمبر 2001** على نيويورك والتي تزامنت مع وجود الرئيس **بوتفليقة** في الحكم، حيث سمحت تلك الأحداث للجزائر بأن تلعب دورا مميز باعتبارها شريكا في محاربة الإرهاب، لان السنوات العشر الأخيرة كان التركيز فيها بين البلدين حول التعاون العسكري من خلال مبادرة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بمشاركة الجزائر ودول أخرى، كما ترجم هذا التعاون العسكري بعدة زيارات بين وفدي البلدين في الميدان العسكري، وفي محور العلاقات الاقتصادية، اعترف **البروفيسور الأمريكي روبرت تيمور** أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، بعدم وجود مساعدات اقتصادية من بلده إلى الجزائر، لكن هناك برامج مدعمة خاصة

بالجامعة والانتقال إلى الوسط المهني. وفي هذا الإطار ذكّر تيمور بوجود مشروع اقتصادي يقدر ب **40** مليون دولار سيوجه إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة المتخصصة في تكنولوجية الإعلام والحاسوب.

إن المخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب و الجريمة المنظمة و تفاقم المشاكل هي تحديات حقيقية تطرح بجدية و معالجتها يستدعي تظافر الجهود الإقليمية و الدولية ، فالمطلوب من الجزائر العمل على ترسيخ علاقتها الإفريقية و الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التهديدات التي تحيط بها من خلال إرساء اطر التعاون الشامل بأخذ الاعتبار على التغيرات التي طرأت على المنطقة و العالم و على العلاقات الدولية و على المصالح الإفريقية و الجزائرية المشتركة خصوصا ، و ما يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية المصالح المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي الذي هو ما نلمسه في الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا و إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية لمسائل جوهرية أهمها الأمن و مكافحة الإرهاب و العمل على تعزيز التنمية عبر الاستثمار من خلال توسيع رقعة الشركاء .

تعتبر أهمية العلاقات الإستراتيجية الأمريكية مع الجزائر، أكدها السيد ديفيد بيرس، السفير الأمريكي بالجزائر، الذي أشار مؤخرا إلى أن ''استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها''، مضيفا إن ''الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال''، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة ''شراكة ديمقراطية تخدم السلام والازدهار واستقرار العلاقات الثنائية''. وتجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبلغ **20 مليار دولار** سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي[1].

يعتبر العديد من المحللين و الاستراتيجيين أن هذه المنطقة أصبحت مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، على رأس هذه التهديدات نجد المافيا و الإرهاب، فقد أصبح الوضع الجيوسياسي فيها فرصة إستراتيجية مهمة بالنسبة للإرهاب العابر للقارات، خاصة إذا نظرنا إلى التركيز المتزايد لتنظيم القاعدة على قارة إفريقيا، و ظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلد المغرب، و عليه فان اعتبار منطقة الساحل جبهة جديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب قد أصبح واقعا، يجب التطرق إليه

[1] Alexis Arieff. **Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. February** 10 2011. United States of America.(www.crs.gov). p:16.

من حيث الأسباب و التداعيات لفهم أبعاده، حيث انعكس ذلك على العلاقات الجزائرية الأمريكية، ليظهر التعاون و التقارب الأمني بين البلدين بشكل مهم في إطار الحرب على الإرهاب.

تواجه دول المنطقة شمال إفريقيا إشكاليات ، الأولى تتمثل في قضايا منطقة الساحل و أهمها تمرد الطوارق، و قضية الصحراء الغربية و محاربي البوليساريو، مع وجود هذه أتباع جماعة تنظيم القاعدة على الأراضي الموريتانية، فمن المحتمل أن يخترق التنظيم الأراضي الصحراوية عبر الحدود الموريتانية غير المراقبة جيدا بسهولة، أو استغلال تمرد الطوارق

و التغلغل بينهم، و الثانية تتمثل في موجة الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية القائمة، أو كما تسمى بثورة الشباب، حيث سقط على إثرها كل من النظام المصري السابق بقيادة **حسني مبارك**،

و النظام التونسي بقيادة **زين العابدين بن علي**، يليه مقتل الرئيس الليبي السابق معمر **القذافي** و سقوط نظامه، حيث حدثت أزمة أمنية حادة في البلد، تسرب على إثرها جزء من أسلحة الجيش و قوات الأمن الليبية.

تمثل الإحداث الجديدة تهديدا حقيقيا على الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية،كما تمثل فرصة مهمة للقاعدة و الجماعات المتطرفة للحصول على الأسلحة و الدعم، خاصة بتدخل الوليات المتحدة من خلل حلف الناتو، لإسقاط نظام معمر القذافي بدعم أطراف دولية غربية أخرى، من ما يزيد من موجة المشاعر المعادية لأمريكا بالنسبة لمناصري نظام **القذافي** السابق، حيث قد يقومون بدعم مثل هذه الجماعات المتطرفة.كما يمكن ملاحظته من القفزة الاقتصادية التي غيرت من العلاقات المتوترة بين البلدين ، مع الاكتشافات الكثيرة للبترول في الجزائر،[1] إذ حدث أكثر من **15** اكتشاف بترولي دورا مهما في الجزائر في سنة **1994** حيث لعبت الشراكة الأمريكية **أنادارکو Anadarko** في هذه الاكتشافات، و خلل نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خمس الصادرات العالمية من هذه المادة المهمة، إضافة إلى الدراسات التي أشارت إلى انخفاض الاحتياطي العالمي من البترول، كذا الاحتياجات الأمريكية المتزايدة لهذه المادة، في ظل تخوفها من المنافسة الصينية مستقبل، بسبب إستراتيجية الصين التنموية الناجحة، و علاقتها الاقتصادية المتزايدة مع الدول النامية التي تعتبر مصدرا للموارد.

[1] Bernard Ravenel." **L Algerie s integer dans l Empire**". Conflunces Mediterranee. N°45.2003.p :115.

الارتكاز الجغرافي في إستراتيجية الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية:

ان الارتكاز الجغرافي المحورية للامن الاقليمي في المنطقة المغاربية و إفريقيا عموما،بين الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر هدا الاهتمام له تأثير كبيرا على دول المغرب و الدول الافريقية، رغم الولايات المتحدة الامريكية تعتمد اساس على مبادرة الساحل الافريقي لكن لم تكن الجزائر طرفا فيهذه المبادرة غير أنها تعد طرف مهم من مبادرة مكافحة الارهاب عبرالصحراء

فالسياسة الامريكية في إفريقيا تركز على دور الدول الاقطاب أو المحورية في القارة، و من ثم فان المحور الثلاثي بين الجزائر نيجيريا و جنوب إفريقيا، يعد محط اهتمام الولايات المتحدة، و بدرجة اقل الكونغو الديمقراطية بسبب عدم الاستقرار على المستوى الداخلي للبلاد.

إن هذا التركيز يشير إلى الاهتمام الامريكي بإمكانية إدارة الشؤون الافريقية عبر"وكلاء "أفارقة، يتمتعون بالقوة و الاستقرار مقارنة مع غيرهم من دول القارة، و من ثم سيتم تقسيم الادوار عليها عند حدوث طوارئ أمنية، لكن هذا لا يعني أنها لا تقوم الان بادوار معينة داخل و خارج القارة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباش

المطلب الثاني : التباعد بين المقاربتين : الجزائرية و الأمريكية

رغم التعاون المهم بين الدولتين إلى أن الولايات المتحدة مازالت تتحفظ بعض الشيء في علاقتها مع الجزائر كما أن البلدين يختلفان في بعض القضايا، من ما يؤثر على مستويات التعاون العسكري بينهما، حيث تختلف الجزائر مع أمريكا في بعض القضايا، مثل فيما يخص السياسات الأمريكية تجاه الشرق الوسط، فقد أدان الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** استخدام القوة ضد العراق، و دعا إلى سحب القوات الأجنبية منه، و امتنعت الجزائر عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الداعي لانسحاب سوريا من الأراضي اللبنانية، كما انتقدت الجزائر العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي على حماس في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين **ديسمبر 2008 إلى جانفي 2009** ، كما تعتبر الجزائر الوضع في إقليم دارفور في السودان نتيجة لصراع اثني و للفقر، و ليس نتيجة لإبادة جماعية، و عليه فلا مبرر لتقديم الرئيس السوداني عمر البشير للمحاكمة أمام محكمة الجرائم الدولية، و أن هذه الخطوة تعيق الحل السياسي لدارفور كما أدانت الحكومة الجزائرية و استنكرت على قرار وضع الجزائر ضمن قائمة مشكلة من **14** دولة اغلبها دول إسلامية، و التي تتم مراقبة مواطنيها في المطارات الأمريكية مراقبة خاصة، ذلك لكونها دول غير آمنة و مصدر للإرهاب، حيث صرح السفير الجزائري في واشنطن :

بأنها إساءة معاملة للمواطنين الجزائريين الذين ل يشكلون خطرا على الشعب الأمريكي، كما قدمت وزارة الخارجية الجزائرية احتجاجا رسميا للسفير الأمريكي، فقامت الوليات المتحدة بسحب قرار الإجراءات الخاصة في أفريل **2010** ، لكنها تراقب المسافرين القادمين من الدول غير الآمنة بشكل اكبر. [1]

الوسائل المستعملة في القضاء على الإرهاب:

تحاول الجزائر أن تصحح المفاهيم الخاطئة حول الإشكاليات الموجودة بين قادة الدول الإفريقية و النخب الحاكمة، مما سيؤثر في المستقبل على قرارات قيادات الدول، و ذلك بخلق نخب سياسية و عسكرية و اقتصادية متفهمة تسعى للسلم و قبول الحوار لكن أهم الإشكاليات المطروحة من طرف الباحثين و حتى السياسيين في العالم بالنسبة لهذه النقطة، ترتكز في ماهية هدف أمريكا طويل المدى من خلل الحرب على الإرهاب، حيث تسبب تخوفا من أطراف دولية و غير دولية ، و ازداد التخوف مع إنشاء قيادة إفريقيا **الافريكوم**، و هي القيادة العسكرية التي كان **البانتغون** يسعى لإقامتها في شمال القارة الإفريقية، حيث كانت ليبيا من بين الدول الإفريقية التي عارضت ذلك، و ظهرت المحاولات الأمريكية للتأثير عليها من خلل زيارات قائد **الافريكوم** ويليام وارد في فيفري و ماي **2009** لليبيا، كما زادت الاتصالات العسكرية في إطار التعاون العسكري بين الدول.

ختلف الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب و ذلك بالتركيز على كون هذه الحرب هي إحدى الوسائل الأمريكية لدعم سياستها الامبريالية التوسعية و هيمنتها، و الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة خاصة في مواجهة القوى الصاعدة مثل الصين على وجه الخصوص، كذا حل مشاكلها الاقتصادية و الطاقوية، و يقود هذه السياسة المحافظون الجدد كذا الليبراليون الجدد، إضافة إلى الاهتمام بدور الدين فقد اعتبرت الحرب على الإرهاب في الصحراء و الساحل لجعلها ضمن مناطق الحرب الشاملة على الإرهاب، و تسهيل التحركات الأمريكية في المنطقة، و إضفاء شرعية عليها أمام المجتمع الدولي و الرأي العام العالمي إذا كانت سياسات مكافحة الإرهاب تفتقد للشرعية فإنها لا تفقد شعبيتها فقط بل تفقد بذلك

[11] عثمان لحياني،"زرهوني في اجتماع وزراء داخلية غرب المتوسط : الجزائر خصصت 4 مليير أورو لمكافحة الرهاب والجريمة." 2008ص . 24-05- 03 :الخبر .ع : 5328

فاعليتها أيضا، كما أنها سوف تنتهك مبادئ الحرية الشخصية؛ مما يوفر فرصة مهمة للجماعات الإرهابية للدعاية ضدها، و جذب الناس إليهم بالتركيز على تسلط الحكومات .

صرح الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** في واشنطن في ماي **2009** ، حين كان يتكلم على إشكالية الشرعية في الحرب على الإرهاب قائل" : نحن ل نحتاج إلى التضحية بأمننا من اجل مبادئنا، و ل نريد التضحية بمبادئنا من اجل أمننا ."حيث تعد الشرعية الدولية من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في تطوير إستراتيجية هذه الحرب، فالقبول العالمي لأساليب و طرق محاربة الإرهاب ليس مضموننا، خاصة إذا برز وجود مبالغة في وصف و الرد على التهديد، كما أن الدول التي تحافظ على امن مواطنيها لن تزود الحرب على الإرهاب بالموارد و الدعم اللوجستي، إل إذا رأت أن هناك تهديدا حقيقيا يمس أمنها القومي ، تأكدت واقعية وصدق المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر حيال منطقة الساحل الإفريقي بوجه خاص ومكافحة الإرهاب بوجه عام، وذلك باعتراف القوى الكبرى ، مما يعني قبولا دوليا وإقليميا بتجسيد كامل تفاصيل هذه المقاربة التي أثبتت مصداقية الرؤية الجزائرية في ضمان استقرار منطقة الساحل وتنميتها والتصدي الدولي لظاهرة الإرهاب الذي يستند إلى التجربة الجزائرية الرائدة في هذا المجال بشهادة الجميع[1] .

هذه الانتصارات التي ظلت تحققها المقاربة الجزائرية بخصوص ظاهرتي الإرهاب الدولي وتحديات منطقة الساحل، تعززت أخير بتأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تطابق وجهات نظرهما مع الرؤية الجزائرية الشاملة والمتكاملة في معالجة هاتين الظاهرتين.

لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الرافض لدفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن المختطفين في منطقة الساحل، ولم تكتف الجزائر بذلك، بل واصلت نشاطها الدولي من أجل تطبيق هذه اللائحة، بالرغم من أن قوى دولية وفي مقدمتها فرنسا لم تحترم تطبيقها أكثر من مرة بمنطقة الساحل، حيث دفعت فدية للإرهابيين مقابل إطلاق سراح رعاياها، لكنها لم تفلح في إطلاق جميع المختطفين، متسببة في زيادة التوتر في المنطقة بعد أن تدخلت عسكريا فيها وصار عدم الاستقرار الصفة المميزة لها، لتفرض المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر حيال المنطقة، نفسها من جديد ليس فقط من حيث الكليات بل حتى في تفاصيل المعالجة والحلول،لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان نائب المساعد

[1] محند برقوق .**التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، مرجع سابق

الرئيسي لكاتب الدفاع لشؤون الأمن الدولي الأمريكي السيد جوزيف ماك ميلن أنه لا يجب تقديم تنازل للجماعات الإرهابية في مجال دفع الفدية، بل مواجهاتها و القضاء عليها.

فوارق السياسة الخارجية:

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من كسر طوق العزلة المفروضة على الجزائر خلال عشرية الإرهاب ونجحت في استعادة مكانتها الطبيعية، على الصعيد العالمي ولقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، كما ساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح، وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات في صميم هذه التحولات العميقة وتحت رعاية رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة**، بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلى إعادة تنشيط هياكلها على الصعيدين المركزي والخارجي، قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الجيوستراتيجية و الاقتصادية والاستجابة لاهتمامات الجالية الوطنية المقيمة بالخارج. لم تنفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب ولقد ساهمت بفاعلية كبيرة في إطار المنتدى المتوسطي " **FORME** " ، لحث الدول المشاركة فيه على تبني موقف موحد ضد الإرهاب كما دعت أيضا إلى إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب ولمكافحته على الصعيد الإفريقي والعربي والإسلامي، ولقد توحدت تلك الجهود بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " **CAERT** "، ومقره بالجزائر العاصمة.

قد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المناسبات، في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدنيين القريب والبعيد.

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي.

رغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية، بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية ،إن اهتمام أمريكا بشمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص لم يكن جزافا إنما كان وراءه دوافع مصلحيه وتوسعية.

ما انتهت الحرب الفرنسية في المنطقة الإفريقية إلا كانت أمريكا تسيطر على شبكة قواعد عسكرية ومنشات إستراتيجية هامة في كامل شمال إفريقيا، بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت المعطيات و السياسات وبدأ الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية.

فقد قامت وزيرة خارجيته (**مادلين أولبرأيت**) بجولات بالدول الإفريقية عدة مرات نثرت أثناءها الوعود بمساهمة إفريقيا على حل معضلاتها وهي جولات، بالرغم من ظاهرها الإنساني، لكنها في الحقيقة لم تكن سوى لنزع الفتن بين الدول الإفريقية ومحاولة تأجيج الصراعات الإقليمية.

بدأت تتحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة من خلال خطاب الرئيس السابق بوش الابن في 20 سبتمبر **2001** حين أعلن أن كل دولة من دول العالم عليها أن تتبنى موقف محدد اً من الإرهاب، إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهابيين، وبالتالي تم تقسيم العالم وفق رؤيته إلي صنفين لا ثالث لهما، إما مع الخير وبالتالي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أو مع الشر أي مع الإرهابيين، وتكريس قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا ، قبل الأحداث غيرت من مفهومها السابق للسياسة الخارجية الأمريكية من موقف الاحتواء إلى موقف الحرب الاستباقية

بعد الأحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** م، وهذا دليل على تغير مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية بحسب الظروف.

ولقد واصل الرئيس جورج بوش الابن سياسة سلفه اتجاه لأفريقيا، فأوفد وزير خارجيته (**كولن باول**)السابقة إلى القارة الإفريقية، وعقد هو نفسه في أواخر عام **2001** اجتماعا مع أكثر من22 وزير مال وتجارة إفريقيي للبحث في كيفية مساعدة الدول الإفريقية.[1]

وهذا المبدأ اتسمت فيها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس **جورج بوش الابن،** حيث كانت تؤمن بأولوية تحقيق المصلحة الأمريكية والتي تعني) الانفرادية على حساب مصالح القوى الأخرى.

يعتبر الإرهاب من أهم الظواهر الخطيرة التي حظيت باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية كل مؤسساتها صاحبة القرار السياسي، وقد حظي باتفاق الجميع على مكافحته بشتى الطرق والوسائل، إلا أن الحرب على الإرهاب أصبحت سمة أساسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر **2001** وانفردت الولايات المتحدة بمفهومة وآلية مواجهته وحددت النطاق الجغرافي والزمني لهذه المواجهة .

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تظهر بوادر التغيير في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، بما تتناسب ووضعها الجديد في العالم والذي سيمكنها من قيادة العالم، فأضحت بعد تلك الفترة تبحث عن عدو جديد لكي يمكنها من بقاءها علي هيمنتها للعالم الجديد، فاتبعت في سياستها الجديدة خلق أعداء جدد، فوجدت ضالتها في الخطر القادم من الإسلام العدو الجديد المفترض، لاعتقادها بأنه هو العدو الجديد الذي يصلح للعب دور العدو، فكان بعض الدول الإسلامية وبعض التنظيمات التي وصف بقيامها أعمالا إرهابية والتي يجب مقاومتها وبالتالي وقوف العالم كله بجانبها في مكافحته، ومن ثم تمكنيها من تحقيق أهدافها تحت ، ووصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م وما ترتب عليها من نتائج مذهلة، والتي أعطت الإدارة الأمريكية الجديدة

[1] محند برقوق".التعاون المني الجزائري المريكي و الحرب على الرهاب ."بيروت :مركز كارنيجي للشرق الوسط،200

بقيادة تيار المحافظين الجدد ضوءاً أخض ا رً لصياغة مبدأ جديد لمواجهة عا لم ما بعد الحرب الباردة، فبدأت بإطلاق سياسة خارجية جديدة تمثلت في إعلانها حرباً عالمية على الإرهاب، وهذا ما جاء علي لسان رئيسها جورج بوش الابن وبالتالي جعل الإرهاب مرتكزا أساسي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل من أهم محدداتها

1-ملاحقة المنظمات الإرهابية بشتى الوسائل سواءً ، عسكرية، أو دبلوماسية، أو قانونية.

2-السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الدول التي تنتجها ومحاربة تلك الدول عند الضرورة، والتي أطلق عليها فيما بعد بالدول المارقة، أو دول الشر.

3-نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبارها دعامة أساسية للأمن القومي الأمريكي .

خلاصة الفصل :

إن محاولة الجزائر رفع قدراتها في مكافحة الإرهاب عن طريق إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب ، فقد كانت التجربة الجزائرية من أهم الأمثلة في تحقيق ذلك ، و قد ساهمت بشكل كبير الخروج من العزلة في ظل تطوير الجماعات الإرهابية كانت تتغى في تقنيات عملها و تكتيكاتها، كما إن استهداف الجزائر و المناطق المجاورة في الساحل لظاهرة الإرهاب قد مس الجانب الأمني ، حيث أن التهديد الأمني في دول الجوار و عدم الاستقرار سيؤثر بشكل سلبي على الجزائر، بزيادة موجة الهجرة نحوها و العبور من خللها نحو أوربا، و تسرب الأسلحة من طرف القاعدة للجماعات الإرهابية المحلية، و إمكانية ظهور جماعات إرهابية جديدة في الجزائر بالتنسيق مع تنظيم القاعدة.

رأت الولايات المتحدة أن مصالحها مهددة في القارة الأفريقية، و أن هناك إشكالية أمنية كبيرة بتحرك الإرهاب منتشرا عبر منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية ، و من خلال أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الشاملة على الإرهاب، و التي تتعلق بتتبع الإرهابيين أينما كانوا، فان التواجد العسكري بات أمرا ضروريا في القارة الأفريقية، بعد تحرك تنظيم القاعدة نحوها و انتشاره نحو منطقة الساحل، و حدوث تقارب بينه و بين الجماعات المتطرفة في المغرب والساحل

فان الولايات المتحدة اعتمدت بشكل مهم على الإستراتيجية غير المباشرة بالانتشار في المنطقة التي يتواجد فيها تنظيم القاعدة، كذا استخدام القوة الناعمة للتأثير، لكونها تدرك مسبقا أن المواجهة المباشرة ليست الحل ،

يرى بعض المحللين أن الجزائر تمثل دور مهم في الحرب الأمريكية على الإرهاب، من خلل كونها الدولة المحورية في شمال إفريقيا، تقوم بتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الموجهة نحو المنطقة،لكن من خلال الاعتماد على نقطة مهمة و هي أن التقارب في الإستراتيجية الجزائرية الأمريكية ، قابله لتحقيق تعاون امني جزائري إفريقي يؤكد أن من بين أهداف الجزائر الحيلولة دون تحكم الولايات المتحدة بالمنطقة و بشؤون دولها الداخلية، كذا منع تنفيذ خطة التواجد العسكري فيها.

لكن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح خفية تسعى إلى تحقيقه تحت طائلة مكافحة الإرهاب، هذا ما نلمسه في التحولات الدولية و تأثيرها على الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ، و الاهتمام بالقوة الناعمة او الذكية و عدم الاعتماد الكلي على استعمال القوة الصلبة (الحرب على الإرهاب)

يبقى التقارب أو الاختلاف بين الإستراتيجيتين تصب في مصلحة إفريقيا ، لتحقيق الأمن و التنمية.

الفصل الثالث : الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي: تعزيز التعاون و مكافحة الإرهاب

إن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت الجزائر بعد أحداث **11 سبتمبر** شريكا هاما لمحاربة الإرهاب، نظرا للتجربة الكبيرة التي اكتسبتها خلال التسعينيات في مواجهتها هذه الظاهرة، مضيفا أن العلاقات الجزائرية – الأمريكية" جيدة زادها متانة التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب" و المجال الاقتصادي، وكانت الجزائر، أول الدول التي أدانت هجمات **11 سبتمبر 2001**، وعززت هذه الاعتداءات العلاقة الثنائية بين البلدين "وقد زار الرئيس **بوتفليقة** واشنطن مرتين بعد هجمات **11 سبتمبر** للتعبير عن تضامن الجزائر ودعمها"، إضافة إلى زيارة العديد من المسؤولين الأمريكيين للجزائر"، للإعراب عن دعمنا لكفاحنا المشترك ضد التطرف والإرهاب .

لكي تحقق هذه الأطر التعاونية النجاح المنشود، لابد من العمل من أجل مزيد من التقدم النوعي في العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة في هذا الإطار،يجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر التزاماً في دعمها للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر ومن غير المنطقي أن تطالب الولايات المتحدة، من جهة، ببناء تعاون أمني فاعل مع الجزائر في حين تهمش مكانة هذه الأخيرة في علاقتها الإقليمية مع شمال إفريقيا .

المبحث الأول: أسباب و دوافع التعاون الأمني الأمريكي مع الجزائر في الحرب على الإرهاب

المطلب الأول : دوافع التعاون في مكافحة الإرهاب

يرى بعض المحللين أن هناك صعود ملحوظ لمستويات التهديدات العابرة للحدود في العالم، على غرار الهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة، و من أهم المناطق التي يشار إليها في الفترة الحالية بالنسبة لهذه النقطة، نجد منطقة الساحل الإفريقي، و بحكم قربها الجغرافي من الحدود الجزائرية و تداخلها معها، ظهرت العديد من الإشكاليات الأمنية المشتركة بين المنطقتين و المتمثلة :

الجريمة المنظمة : إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب، فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها، فالتجارة غير شرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود، وآثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية ، بالنسبة للمخدرات و يعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدول، لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء من أوربا وحتى الشرق الأوسط[1]

الهجرة غير الشرعية : برزت في الآونة الأخيرة بالمجتمع الجزائري كباقي مجتمعات دول العالم ظاهرة اجتماعية خطيرة وهي ظاهرة الهجرة السرية ، هذه الظاهرة التي استطاعت إشعار كل مؤسسات الدولة وأصبحت مشكلة حية وحساسة إن لهذه الظاهرة التي حيرت الدول الدافعة من جهة والدول الجاذبة من جهة أخرى عدة أسباب وعوامل، تفاعلت فيما بينها لتكون المحرك الأساسي لها،حيث يبقى الإقبال عليها قرارا شخصيا يعود إلى التصورات التي يحملها المهاجرون السريون في أذهانهم، ولعوامل الدفع في منطقة الأصل وعوامل الجذب في منطقة الوصول

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق فذي عدد مت ا زيد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية،أصبح المغرب العربي منطقة استقبال وعبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، حيث

[1] حسين علي بحيري، **القوى الناعمة"**، القاهرة :المركز الدولي للدراسات الإستراتيجيةِ و المستقبلية ، أكتوبر200 ، ص ص 81 ،83

أشار العلم الفرنسي في ديسمبر 2006 إلى أن ما يقارب100000 إفريقي من هذه المنطقة قد هاجرو إلى الجزائر و موريتانيا .كما يفوق عددهم المليون في ليبيا إضافة إلى عدة آلف في كل من تونس و المغرب الأقصى[1]

أحداث ربيع الثورات العربية : أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام **2010** ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام **2011** وشكلت جزءاً مما يعرف الآن باسم "ربيع الثورات العربية" إلى العديد من العواقب ومنها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من العمليات الديمقراطية والمؤسساتية، كما أنها بداية وحشد للصراع المسلح. وأدى عدم الاستقرار السياسي الأولي وفي أشد الحالات الصراع المسلح والقمع السياسي المرتبط بعمليات التغيير إلى حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في ليبيا وتونس ومصر، [2] هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أُثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد ، في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة، كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام **2011** قد انعكس سلباً في العالم.

علاقة الإرهاب بالظواهر الأخرى : ويعتبر من أهم القضايا و الدافع الرئيسي الذي سيتم التركيز عليها في إطار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب، مع الإشارة إلى تفاعلها مع قضايا القارة الأخرى، لكن هذا لا يمنع من تبيينها بشكل عام، حيث أن هذه القضية قد جلبت اهتمام السياسيين و العسكريين و الباحثين الدوليين

[1] Thomas More Institut . **Towards a Sustainable Security in the Maghreb: An Opportunity for the Region, a Commitment for the European** . Special Report Union. Thomas More Institut April ، p 108 2010.

[2] Yonah Alexander. **The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb**. Report Update. International Center for Terrorism Studies: Washington 2011.Pp:02-03.

على حد سواء، إن ظاهرة الإرهاب لا تعني المنطقة المغاربية فقط أو الساحلية وحدها، إذ تعتبر تحديا امنيا مشتركا بين الإقليمين، خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة، و تحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها، على غرار الجماعة الليبية السلمية للقتال، كذا الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، التي أعلنت انضمامها للقاعدة، و غيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلد المغرب السلمي[1].

بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات من القرن الماضي، من خلل الدعوة إلى دعم الدولة السلمية في السودان، ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من **إقليم أوغادينو**، التي شاركت في قتال قوات **المارينز** خلل نفس الفترة، إلى غاية تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي بكينيا و دار السلم في تنزانيا سنة **1998**بالنسبة للإرهاب المحلي فتعتبر الحالة الجزائرية أهم مثال على ذلك، من خلل الأزمة الأمنية التي شهدتها البلد في فترة التسعينات، بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** إلى السلطة، وأعلن سياسة المصالحة الوطنية،تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة، خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة، لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية في الجزائر إلى النشاط، حيث قامت هذه الجماعة بتحويل نطاق عملها نحو المناطق الصحراوية ، لتشمل دول أخرى في منطقة الساحل والصحراء والمصالح الغربية هناك.

إن تواجد القاعدة في منطقة الساحل ليس فقط ما يهدد الأمن في شمال إفريقيا، بل إن عدم الاستقرار على مختلف المجالات يعد من أهم التهديدات لنتائجه السلبية المحتملة، إذ يرى بعض المحللين انه السبب الرئيسي لتنامي العلاقات بين تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية و في دول غرب و وسط إفريقيا الضعيفة، حيث أصبحت هذه الخيرة مركز انتقال المخدرات نحو أوربا مرورا بشمال إفريقيا، و عليه يبدو جليا أن عدم الاستقرار في المنطقة لا يهدد مسار الإصلاحات السياسية فقط، بل يهدد مسار الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و مستقبل شعوب

[1] ظريف شاكر **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية** :التحديات و الرهانات، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010،ص 81

دول المنطقة، كما أن الإرهابيين في المنطقة سيطورون من تكتيكاتهم. محاولين الاستفادة من هذا الوضع في إقامة علاقات مهمة مع جماعات الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، من خلل الجماعات الإرهابية الموجودة في أوربا ، والذي لا يعد أمرا جديدا، فقد كانت للجماعة السلفية للدعوة و القتال في السابق علاقات مع المهربين، الذين يستخدمون سيارات الدفع الرباعي يرتكزن في نشاطهم على تهريب

المخدرات التبغ و الأسلحة و الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الأجهزة الالكترونية و السيارات إلى غير ذلك.

المطلب الثاني : مجالات التعاون في مكافحة الإرهاب

الموقع الاستراتيجي للجزائر في شمال إفريقيا :

تفيد معظم الدراسات في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي، ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لامريكيا تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية فالجزائر تتوسط المغرب العربي و أنها بوابة إفريقيا ، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبية الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها،من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وايطاليا حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، الخط الأول طوله **670** ميل وينقل نحو **2.32** مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر المتوسط وتونس إلى ايطاليا، وقد اكتمل بناء الخط في عام **1983** وتضاعفت سعته عام **1994** ليتمكن من ضخ **48** مليار قدم مكعبة يوميا،[1]

أما الخط الآخر عام **2007** حيث بدأ العمل فيه في **2001** وبتكلفة **1.3 مليار دولار**، وبطول **120** ميل من الجزائر إلى اسبانيا ويمكن إدراك أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي كأحد الأقطاب المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[2]

[1] ظريف شاكر ، **المرجع السابق** ، ص 65 .
[2] نفس المرجع ، ص 67 .

من خلال الدراسة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في **01 جوان 2006** تدعو إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي. وتعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي والإسلامي، عربيا حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، الاهتمام الأمريكي بالجزائر كذلك لا يخرج كذلك عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرح كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي الأوروبي، وتعد الجزائر في هذا الإطار النموذج الفعال بالنسبة لصانعي القرار الأمريكيين، الذين يصرون على الإصلاحات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

تعد الجزائر شريكا استراتجيا هاما مع الحلف الأطلسي **NATO** لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا،وكبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي، التي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة **"البان– ساحل"** حيث تهدف المبادرة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي كموريتانيا والنيجر والمالي وتشاد بالإضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وهو ما عبر عنه المساعد الخاص لنائب وزير الدفاع الأمريكي**"فانسون كارن"**، وهذا ما يدفعنا للقول إن المدرك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الإستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط)، فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر ٪ 8من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية، إذ تمكن دول الساحل الإفريقي

– **بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية** – من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي والخليج الغيني، وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الإمدادات خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى مشروع استراتيجي ضخم يمر عبر الأراضي الجزائرية حيث اتفقت شركات نيجيرية وجزائرية على إنشاء خط بطول **4550** ميل لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر، ثم ينتقل الغاز الإفريقي إلى الأسواق الأوروبية ويكلف الخط نحو **7مليارات دولار** وبتمويل من البنك الدولي، ونظرا لهذا الموقع جعل الجزائر تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، وهو المشروع الذي ستقدم المصالح الأمريكية المتخصصة على مستوى كتابة الدولة

وعدد من الهيئات الأخرى دعما تقنيا والخبرة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن الدعم المالي لإقامة هذا المشروع خلال عام **2003** يعد الأول من نوعه في المنطقة، إذ يأتي هذا بعد التمركز القوي الذي حظيت به الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا**NEPAD** ، التي تأسست في جويلية من عام **2002** وكانت الجزائر من أبرز مؤسسي هذه المبادرة عن طريق الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، وهي قوة سياسية تعول عليها واشنطن في التفاوض مع القارة الإفريقية، وتشكل الجزائر في هذا المجال البوابة الإستراتيجية للقارة الإفريقية التي تشهد تنافسا اقتصاديا حادا بين موسكو، بكين، وباريس.

يعتبر الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر جعلت منها ركيزة جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية الأمريكية وحتى العالمية، خاصة في ظل البحبوحة المالية والأجواء الاستثمارية المحفزة التي تعيشها الجزائر بعد دخولها طور الإصلاحات وتطورات الاقتصادية الأخيرة

التنسيق الأمني بين الاستراتيجيين :

أن الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة ، سيتضمن عدة ملفات منها التعاون والتنسيق الأمني والعسكري في مواجهة جملة التحديات التي تهدد المنطقة، وحرص الولايات المتحدة في اعتبار الجزائر دولة مفتاحيه في مكافحة الإرهاب في المنطقة، وأوضحت المصادر نفسها، أن ملفات عديدة سيتم التطرق إليها خلال الحوار الذي يشكّل نقلة نوعية بعد المحطتين الرئيسيتين.

إن زيارة **عبد العزيز بوتفليقة** في **جويلية 2001**، والتي ساهمت في إعطاء دفع اقتصادي للشركات الأمريكية وخاصة النفطية بالجزائر على رأسها "**انادارکو**"، و التنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

وستكون العلاقات الأمريكية الجزائرية على المستويات الأمنية والعسكرية من بين أهم المحاور التي سيتم تناولها خلال لقاء واشنطن بالنظر إلى التحديات التي تعرفها منطقة الساحل و رغبة واشنطن، في تدعيم الدور الجزائري المحوري خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة بعد تنامي التهديدات التي تمثلها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعدة تنظيمات مسلحة على

المصالح الغربية والأمريكية بالخصوص، على امتداد منطقة شمال إفريقيا والساحل والقرن الإفريقي وحتى شرق وغرب إفريقيا الغنيتان بالمحروقات والثروات المعدنية.

كما سيتم التطرق إلى إمكانية دعم المصاحبة الأمريكية في مجالات التكوين والدعم الاقتصادي للمنطقة مع تواجد أهم الشركات الأمريكية في عدة قطاعات هامة، منها الأدوية والصناعات البتر وكيميائيةٍ وغيرها من القطاعات الهامة.

اتفقت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على العمل معا من أجل ترقية الأمن الإقليمي و مكافحة الإرهاب و تكثيف تبادل المعلومات، و عبر البلدان من جهة أخرى عن مساندتهما للائحة 2152 لمجلس الأمن الأممي حول الصحراء الغربية، والتزامهما بمساعدة طرفي النزاع جبهة **البوليزاريو و المغرب**، من أجل التوصل إلى حل سياسي «عادل و دائم و يقبله الطرفان و يفضي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

و كان لقاء وزير الشؤون الخارجية **رمطان لعمامرة** مع نظيره الأمريكي **جون كيري** في الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي المنعقدة بواشنطن "نتائج الاجتماع كانت ايجابية و واعدة وستعطي ديناميكية حقيقية لشراكتنا"، وأن الجزائر "مرتاحة من تطور الحوار الاستراتيجي مع واشنطن والنتائج المحرز عليها إلى حد الساعة"، " **أن زيارتكم للجزائر سنة 2014 فتحت عدة آفاق ليتمكن البلدان من العمل والتعاون جنبا إلى جنب** "، مشيرا إلى أن هذا التعاون خلق «صدى ايجابيا» في العلاقات الثنائية بين البلدين. و أكد **لعمامرة** أن الجزائر وواشنطن طورتا الشراكة الإستراتيجية في العديد من القضايا مجددا تمسك الجزائر بتدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني مع واشنطن، وقد أضاف هذا الحوار قوله **"يستجيب لإرادة مشتركة تتمثل في البحث عن الفرص الكفيلة بتعزيز التعاون بين البلدين و إيجاد إمكانيات جديدة للتعاون في المجالات السياسية والأمنية و الاقتصادية و التربوية والثقافية"**،

و اعتبر أن التعاون بين البلدين بلغ «مستوى غير مسبوق» مستشهدا بالمنتديات واللقاءات الأخيرة ذات الطابع الاقتصادي و التجاري بين البلدين، و جدد اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأمريكية،وقال «**طلبنا الدعم من شركائنا الدوليين الذين من بينهم الولايات المتحدة**.» و أبرز **لعمامرة** دعم الجزائر لجهود الأمم المتحدة و مبعثوها للسلام **كريستوفر روس** لإنهاء النزاع في الصحراء الغربية، مذكرا بالموقف الجزائري الداعي لإجراء استفتاء يتيح للصحراويين تقرير مصيرهم، وحذر **لعمامرة** من كل

تدخل عسكري أجنبي في ليبيا، في إشارة إلى خطط دول إقليمية لقيادة حملة لتغليب أحد طرفي الصراع في ليبيا، وقال أن أي تدخل من شأنه أن يزيد النزاع تعقيدا و أنه قد يقوض كل الحظوظ للوصول إلى حل سياسي قائم على المصالحة الوطنية، ولفت إلى كون الجزائر والولايات المتحدة «**تتشاطران الرؤى و تشجعان جهود المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي من أجل ليبيا برنادينو ليون**»، واعتبر أن «**الحوار الليبي الذي أطلق بمبادرة من الجزائر يمثل مرحلة هامة في مسار ينبغي أن تدعمه المجموعة الدولية بشكل عام**» مضيفا بشأن سوريا أنه لا يمكن حل النزاع عسكريا و دعا المجموعة الدولية إلى «**المشاركة مع جميع الفاعلين السياسيين في إطار الحوار الشامل بهدف التوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب المدمرة**».

وأشاد **لعمامرة**، خلال اختتام الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري- الأمريكي، بالتعاون والتنسيق بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، مشددا على مواصلة العمل معا، خاصة في إطار المنتدى الشامل لمحاربة الإرهاب من أجل تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه خلال اللقاءات الوزارية التي نظمت شهر سبتمبر الماضي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحضيرا لقمة قادة الدول حول التطرف العنيف، كما اتفق الطرفان على ترقية السلم الإقليمي ومكافحة الإرهاب وتكثيف تبادل المعلومات وترقية عدم الانتشار وتنسيق البرامج الخاصة لتعزيز قدرات الشركاء الإقليميين.

من جانبه، أكد كاتب الدولة الأمريكي للخارجية جون كيري، على الدور الهام والبناء الذي تلعبه الجزائر في منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط، مشيدا بجهود الوساطة التي تقوم بها الجزائر ودعمها لاتفاق السلام بين الأطراف المالية من أجل تحقيق الاستقرار والمصالحة والعدالة في مالي، حيث دعا الأطراف المالية إلى احترام التزاماتها وحل خلافاتها بطرق سلمية، والعمل من أجل تحقيق الأمن والعدالة في البلد، كما نوه بالدور الذي تلعبه الجزائر لحل الأزمة الليبية، في إطار جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في البلاد، مما يثبت أنها دولة رائدة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، جدد كيري التزام بلاده بتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الجزائر، مشيرا إلى اهتمام المؤسسات الأمريكية الرائدة بالاستثمار في الجزائر وعقد شراكات مع رجال أعمال جزائريين، وأوضح أن الحوار الاستراتيجي سمح بتحقيق نتائج في مختلف الميادين على رأسها الأمني، حيث أن الجماعات الإرهابية تشكل تحديا للجميع والولايات

المتحدة تنوه بمبادرة الجزائر بتنظيم قمة دولية حول موضوع محاربة التطرف، التي تنعقد بعد الندوة الدولية حول محاربة التطرف العنيف التي نظمتها الولايات المتحدة شهر فيفري الماضي.

وفي السياق، جرى الاتفاق بين الطرفين، على تعميق علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، حيث أكدت الولايات المتحدة دعمها للجهود التي تبذلها الجزائر لتنويع اقتصادها وتطوير قطاعها الطاقوي، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة بالطاقات المتجددة والمحروقات غير التقليدية، إلى جانب رفع التبادلات التربوية وتشجيع الطلبة الجزائريين على متابعة دروسهم في الولايات المتحدة .

المبحث الثاني : مستقبل الدور الجزائري في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب

المطلب الأول: السياسة المنتهجة للتعاون الأمريكي مع الجزائر

اهتمت العلاقات الجزائرية الأمريكية على كافة الميادين الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية بشكل ملحوظ، يرى المحللين يتساءلون حول عمق هذه العلاقات و استمرارية، و مدى جدية الولايات المتحدة حول جعل الجزائر الشريك الأول في المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب، ويرى البعض أن الولايات المتحدة تحاول جر الجزائر للتورط في هذه الحرب، وفقا لأساليب الحرب الباردة باعتبار الجزائر دولة وكيلة في الحرب على الإرهاب .[1]

في حين يشير البعض إلى التحول في السياسة الجزائرية نحو الانفتاح و الديمقراطية، شجع الولايات المتحدة على التعاون معها .حيث كان التوتر في العلاقات بينهما في الماضي نابع من توجهات الجزائر الاشتراكية، كما أن التعاون بين البلدين للتعاون بينهما بعد استراتيجي مهم ، إن تسارع ظاهرة الإرهاب باتجاه التزايد، يرتكز على التغيرات الراهنة بالنسبة لدول المنطقة، كذا دورها في الحرب على الإرهاب، إضافة إلى طبيعة توجهات النظامين الجزائري و الأمريكي نحو التقارب، و تحسن العلاقات بالتغاضي على نقاط الخلاف الموجودة، أما التسارع نحو التدهور، فيعتمد على تراجع مستوى التهديد الإرهابي، و تطور مستوى العلاقات الأمريكية مع باقي دول المنطقة، في ظل التغيرات الدولية الراهنة، كذا توجه النظامين نحو الاهتمام بنقاط الخلف بينهما.

الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

[1] أسماء رسولي ، **مرجع سابق** ، ص15

يعتبر الدور الجزائري في محاربة الرهان مع ظهوره في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الإطار، و سرعان ما اعتبرت خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، و عليه بدأت الولايات المتحدة بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر مستفيدة من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة الشبكات الإرهابية في العالم، إذ تشترك الشبكات و الجماعات الإرهابية و الأهداف المتشابهة، حيث أن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية و الساحلية و الأوربية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب.[1]

نجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، و ضرب إيديولوجيتها و تدمير قدراتها القتالية، كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها ،قامت السلطات الجزائرية بمكافحة الإرهاب الذي ضرب البلاد لعقد من الزمان، وفقا لاستخدام كل من القوة الصلبة من خلل المجابهة العسكرية بالأساس، كذا القوة الناعمة باستخدام أساليب التأثير و اعتماد الوئام المدني، لكن عادت موجة الهجمات الإرهابية مع تفجيرات سنة **2007** ، التي ضربت العاصمة الجزائرية، غير أن الوضع اختلف هذه المرة، فالجماعة الإرهابية التي كانت تعتبر و لفترة جماعة إرهابية محلية و المنشقة عن **جماعة الجيا**، و هي الجماعة السلفية للدعوة و القتال و التي انضمت لتنظيم القاعدة، لتصبح جماعة تنظيم القاعدة في بلد المغرب .قد أصبحت جماعة إرهابية دولية تعمل بالتنسيق مع القاعدة، من ما صعب على الجزائر العمل بمفردها لمواجهتها، و اظهر أهمية اكبر لضرب إيديولوجية تنظيم القاعدة إذا أرادت الجزائر القضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها. و عليه دعا وزير الداخلية الجزائري **نور الدين يزيد زرهوني** إلى إشراك وسائل العلم في مكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أن التجربة الجزائرية أثبتت أن المعالجة الأمنية وحدها ل تكفي للظاهرة الإرهابية .و أن أغلب العمليات الإرهابية الكبرى تهدف إلى تحقيق أهداف إعلامية وسيكولوجية .كما أضاف بأنه" علينا أن نتمكن من إقناع المجتمع المعلوماتي، و وسائل العلم بالاندماج أكثر في مسعى مكافحة الإرهاب وأفكاره، و أن الجزائر قد خصصت أكثر من **4 مليير أورو** في كفاحها ضد الإرهاب و الجريمة المنظمة ، إن تحديد مستوى العلاقات بين الدول يعتمد على مجموعة من المقاييس السياسية

[1] محند، برقوق"**.التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب** ."بيروت :مركز كارنيجي للشرق الوسط ، 2009

والاقتصادية و الإستراتيجية إضافة إلى عناصر مهمة مثل متغير القيادة و التأثير الإيديولوجي إذ تتغير مستويات هذه المقاييس وفقا للمكان و الزمان .

تاريخ العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة أنها ذات شكل حركي غير مستقر، في بعض الأحيان يبدو متناقضا يفتقد للمنطق في توجيه العلاقات، و هو المنطق الذي يقود إلى أن تكون مرنة متكيفة و براغماتية، فالإرهاب عامل سلبي مؤثر على العلاقات الأمريكية الجزائرية خلال التسعينات، أي أيام الأزمة الأمنية في الجزائر، حيث كان المنظور الأمريكي معارضا لسلوك النظام الجزائري تجاه جبهة الإنقاذ، و توقيف المسار الانتخابي بفوزها في الدور الأول من الانتخابات سنة **1991** وأصبحت الجزائر على اثر ذلك تعيش نوعا من العزلة الدبلوماسية و العسكرية ، لكن هذه العزلة لم تمس الجزائر وحدها، بل شهدت منطقة الساحل و شمال إفريقيا عموما عزلة خلال فترة التسعينات، و يرجع ذلك لتوتر الوضع الأمني و السياسي في المنطقة.

وأبرز **ريفيران دي مينتون** أن "**الإرهاب هو أحد النزاعات الكبرى الذي يواجهه المجتمع الدولي**" مضيفا أنه "**على الرغم من تراجعه إلا أن هذه الآفة تأخذ حاليا شكل متحرك مع قدرة معتبرة على التكيف**". وأشار نفس المتحدث إلى "**التوسع الجغرافي لهذه المشكلة وتراكيبها التي يصعب تحليلها وفكها**" لافتا إلى أن الجماعات الإرهابية "**اعتمدت إستراتيجية للهجوم أكثر تقنية وأكثر استهدافا وتمس المصالح الاقتصادية الوطنية والغربية**" مشيرا في هذا السياق إلى الاعتداء على **مركب الغاز لتيقنتورين بولاية إليزي**. وأكد أنه يتعين أن يكون "المجتمع المدني فاعلا أساسيا في مكافحة الإرهاب ويجب على المواطنين أن يكونوا مقتنعين بالمخاطر الكبرى التي تتربص بأوطانهم"، وأضاف ممثل الإتحاد الأوروبي أنه "**ينبغي على المجتمعات المدنية أن تعي هذه التحديات ويجب إشراك جميع القوى الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية في هذا الكفاح من أجل قيم التضامن والديمقراطية والحرية والعدالة**". وفيما يتعلق بجانب "**الوقاية من الإرهاب**" **أكد السيد ريفيران دي مينتون على "ضرورة تعاون إقليمي قوي ومتعدد الأشكال**" مرافعا من أجل "**وعي إقليمي**" و"التكفل باحتياجات ومشاكل مجموعات السكان الأكثر هشاشة". وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ترأس مناصفة مع كندا مجموعة العمل الإقليمية حول الساحل.

الرؤية الأمريكية الجديدة : اوباما و الحرب على الإرهاب.

ارتبط الحديث عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بمسألة أخرى وهي الحرب على الإرهاب حيث اتهم **باراك اوباما** إدارة **بوش** والحزب الجمهوري بالتسبب فيما حدث من عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة **في 11 سبتمبر 2001** بسياساتهم غير العادلة والتي أثارت كراهية الشعوب الأخرى للولايات المتحدة، وأكد **أوباما** إدانته للإرهاب ومحاربته للمنظمات الإرهابية لكنه رفض ما أسماه الجمهوريون بالحرب على الإرهاب مترددا بهذه الحرب ومؤكدا أنها حرب فاشلة فلم يتم القبض على **بن لادن** وأعوانه ولا إنهاء وجود **حركة طالبان** وتنظيم القاعدة ولا وقف المنظمات الإرهابية عن القيام بجرائمها في العالم، فما زالت المصالح الأمريكية مهددة من قبل الإرهابيين في كل مكان بالعالم وأكد **أوباما** أن الحرب على الإرهاب في عهده لن تكون بالسلاح وإنما ستعتمد على سياسات أمنية وتعقبية و استخباراتية وسياسات اقتصادية وإصلاح سياسي ومحاربة للتطرف وسياسة خارجية عادلة إزاء قضايا الشعوب التي تتعرض للظلم ومواجهة بؤر التوتر والصراع في العالم خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا وتبنى نهج إصلاحي وديمقراطي في تلك المنطقة كأساس لمواجهة التطرف والإرهاب، ورغم أن **جون ماكين** رحب بالحرب على الإرهاب وبالحرب في أفغانستان وبفكرة الحرب الاستباقية ومؤكدا على أهميتها ونجاحها ومشددا على نيته السير في نفس التوجه إلا انه اتفق مع **اوباما** في أن الحرب على الإرهاب لن تنجح إلا بدعم الإصلاح والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يؤكد على أن قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون من أولويات الإدارة الأمريكية القادمة أيا كان الرئيس القادم **اوباما** ام **ماكين.**

[1]

ف**باراك اوباما** يعتقد أن محاور هذه السياسة وتلك الإستراتيجية تبدأ بتبني مفهوم سياسة خارجية عادلة ومتوازنة داعمة لحقوق الشعوب الأخرى وهذه السياسة ستؤدى إلى تصحيح صورة الولايات المتحدة في العالم وتزيل الكراهية التي تبديها بعض الشعوب نحوها، وأكد **أوباما** أيضا على أهمية بناء اقتصاد أمريكي قوى والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كأسس قوية للأمن القومي الأمريكي في مواجهة المنافسة الضارية التي تعانيها الولايات المتحدة في هذه المجالات

[1] أحمد الياسري ، **إستراتيجية أوباما للأمن القومي.. رؤية واشنطن المعدلة للشرق الأوسط الكبير** ، الفجر – يومية جزائرية مستقلة:2010.05.29

في العالم خاصة من قبل الصين وروسيا الاتحادية وأوربا واليابان، ويعتقد **أوباما** أن العودة لسياسات تنموية واجتماعية جديدة وكما كان عليه الحال في عهد إدارة الرئيس السابق **بيل كلينتون** من شأنه تقوية الوضع الداخلي الأمريكي وسينعكس ذلك على القدرات العسكرية والسياسية لأمريكا بشكل ايجابي يمكنها من أن تصبح القوة العظمى الأولى عالميا ويؤكد زيادتها للعالم، وهكذا يدعو **أوباما** كما اتضح من خطابه الأخير انه يدعو إلى مفهوم شامل للأمن القومي الأمريكي يعتمد على ركائز القوة الشاملة وليس اعتمادا على القوة العسكرية المتآكلة حاليا بسبب ضعف الوضع الاقتصادي والدخول فى حروب فاشلة، وينبذ **أوباما** فكرة الحرب من طرف واحد أو شن الحرب تحت شعار "الحرب الاستباقية" ومؤكدا أن هيبة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم لن تعود إليها إلا من خلال بناء الحلم الأمريكي وبتغيير وتعديل السياسات الراهنة جذريا في إطار سياسة شاملة للتغيير يتبناها **أوباما** وفى مختلف المجالات[1] .

يرى **أوباما** أنه لابد من التخلي عن سياسة الحروب الاستباقية والوجود العسكري الكثيف في الشرق الأوسط مستعيضا عن ذلك بالقواعد العسكرية الدائمة والأساطيل الأمريكية التي تجوب العالم والمنطقة، ويدعو أوبانا إلى ضرورة تطوير القدرات التكنولوجية والعلمية الأمريكية في مختلف المجالات خاصة في مجال الطاقات المتجددة والطاقة النووية لتكون بديلا عن نفط الشرق الأوسط على المدى المنظور والبعيد أيضا، كما أنه وعد الشعب الأمريكي بأنه سيوجد البدائل المناسبة خلال فترة حكمه الأولى لنفط الشرق الأوسط وأنه سيخلص المجتمع الأمريكي من استمرارية الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وارتبط الحديث عن هذه المسألة بالحديث عن الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وكلا المرشحين يدعمان الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ويطالبان بزيادتها وتوسعها في مختلف المجالات وتدعيمها باتفاقيات سياسية واقتصادية وتجارية مع دول المنطقة، وكلاهما لا يرفضان استمرار سياسة المعونات بل يعتبر أنها إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

إن الإستراتيجية الأمن الوطني الرسمية الأولى لإدارة الرئيس الأميركي **باراك أوباما**، التي يمزج فيها بين أهمية مواجهة «**التطرف العنيف**» والتخلي عن سياسات الإدارة السابقة التي أثارت الكثير من الاستياء الدولي ضد الولايات المتحدة. وتشكل الوثيقة المقدمة للكونغرس الأميركي خلاصة للسياسات الداخلية والخارجية التي تبناها **أوباما** منذ توليه الرئاسة بداية عام **2009**،

[1] **نفس المرجع** ، الفجر – يومية جزائرية مستقلة:2010.05.29

والتي تعتمد على التعاون الدولي ومواجهة التحديات الأمنية بأطر أوسع من السبل العسكرية البحتة. وبناء على إيمان **أوباما** بأن قوة الولايات المتحدة يجب أن تكون مزيجا من القوة العسكرية و«القوة الذكية» التي تدمج بين الدبلوماسية والتنمية، تشكل الإستراتيجية تغيرا مهما عن النهج الذي اتبعته إدارة الرئيس الأميركي السابق **جورج بوش**. وفي 52 صفحة، يضع **أوباما** رؤيته لمستقبل الولايات المتحدة والتهديدات التي تواجهها، مشددا على أهمية القوة الاقتصادية الداخلية وجعل الولايات المتحدة «قوية داخليا» من أجل مواجهة التحديات من الخارج.

المطلب الثاني : العراقيل و التحديات بين الإستراتيجيتين في مواجهة الإرهاب

لا تبدو الأهداف الإستراتيجية التي ترغب بتحقيقها الولايات المتحدة من خلال الآليات التي اعتمدتها و تعتمدها، سهلة التحقيق في ظل مجموعة من التحديات تصعب عليها الأمر،بالأخص فيما يتعلق بالآلية و هي رغبة الولايات المتحدة في إيجاد مقر للقيادة العسكرية الجديدة الخاصة بإفريقيا في احد دول الساحل و هو ما ترفضه دول المنطقة بشدة كغيرها من باقي الدول الإفريقية،إضافة إلى سياسات دول المنطقة نجد كذلك الدور الذي تلعبه دول الجوار خاصة الجزائر و كذلك دور القوى الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة ليس فقط في الساحل الإفريقي وإنما في كامل القارة الإفريقية.

هذه التحديات إضافة إلى طبيعة التغير في الإستراتيجية الأمريكية بعد الرئيس جورج بوش، وكذلك مدى التأزم أو الانفراج في الوضع الأمني للساحل الإفريقي تساهم في إمكانية التنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديدة ، ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم .[1]

سارعت الولايات المتحدة ابتداءا من سنة 2002 إلى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي":بان الساحل "و"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء." غير أن واشنطن لم تكتف بهاتين المبادرتين وما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما، إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي والمكثف مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا.

كما ان الوسائل التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملائمة لمواجهة المخاطر التي تهددها، تتمحور حول الآلية العسكرية الهجومية قبل الدفاعية، وإن كانت قد تغيرت الالية من خلال اعتماد الولايات المتحدة على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية المؤسسات

[1] ظريف، شاكر، **مرجع سابق** ، ص 66.

الديمقراطية والدول السائرة نحو الديمقراطية، وأنه على الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة، وأنه على الولايات المتحدة أن توقع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية.

غير أن آلية المساعدات والدعم هذه ليست بالجديدة، وقد تم الاعتماد عليها سابقا سواء لتحقيق مصالحها

تعقيد البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء

تشير التقارير إلى أن تنظيم القاعدة يحاول الانتشار و التوسع في منطقة الصحراء و الساحل الإفريقي، انطلقا من قواعد التدريب التي تقوم بتدريب الشبكات الإرهابية المحلية، حيث تم اكتشاف قاعدة تدريبية في ليبيا سنة 2007 ، كما يشير الخبراء إلى أنها تحاول إقامة قواعد تدريب في نيجيريا، حيث قامت قوات الأمن النيجيرية بتوقيف خمس نيجيريين تلقوا التدريب من طرف الجماعة في سنة 2007 في الجزائر .كما أن هناك تقارير صدرت سنة 2009 تؤكد على أن الجماعة قد أرسلت رسائل دعم للجماعات السلمية في شمال نيجيريا، و من المحتمل أن تكون قد قدمت لهم الدعم و التدريب . [1]

إن منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية و بسبب اتساعها و تضاريسها الصعبة و الطبيعة المناخية القاسية يتعذر العمل و العيش فيها و مراقبتها، إذ أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية لتجمع الجماعات الإرهابية المتطرفة، كذا سوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء و التدريب و القيام بعملياتها .[2]

هناك صعوبات في عملية جمع المعلومات حول تنظيم القاعدة و أعضائه و مخططاته، من ما يصعب عملية الحصول على التفاصيل التي يحتاجها خبراء الحرب على الإرهاب في وضع الخطط و السياسات لتطوير و تنفيذ استراتيجياتها، و يستعمل قادة الجماعات الإرهابية فكرة الحفاظ على الدين و التقاليد في مواجهة التحديث الذي يقوم به الغرب، حيث يبدو ذلك على نمط حياتهم و طرق لباسهم، في حين يحاولون قدر الإمكان رفع مستوى عملائهم فيما يتعلق بالعلم الآلي و الإنترنت،

إن الجرائم المستجدة عموما و الإرهابية على وجه التحديد قد اختلفت في نقطتين أساسيتين مقارنة بالجرائم التقليدية، و هما ; الخاصتين الزمانية و المكانية، فقد أتاحت الأساليب و الأدوات الإلكترونية ذات الدرجة التقنية العالية الفرصة لهذه الجرائم في تخطي كل الحواجز الزمنية، فهي تستطيع إعطاء الأوامر و التكليف بتنفيذ الجريمة أو البدء في تنفيذها في زمن ما،

[1] Abdennour Benantar, **Les Etats Unis et le Maghreb** : Regain d Intérêt ،Algérie : CREAD2007،p:167

[2] ظريف، شاكر، ، **المرجع نفسه** ،ص 71

انتشار الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يتم ربط المعضلتين فيتكون الخطر الكبير، و هو احتمال وقوع هذه الأسلحة ، بالنسبة لانتشار الإرهاب فان الحرب الأمريكية على القاعدة في أفغانستان، جعلت التنظيم ينتقل بشكل جزئي نحو مناطق أخرى من العالم باحثا على الدعم و التمويل. حيث زادت صعوبة عمل مكافحي الإرهاب في ملحقة التنظيم، بسبب تغير مناطق تواجده و صعوبة الوصول إليها،[1]

ساهمت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر في انتشاره، و هو ما دفع بعض المحللين كما تم الشارة سابقا، إلى القول بان الولايات المتحدة هي التي خططت لنقل الإرهاب نحو الساحل الأفريقي من اجل مصالحها المتزايدة في المنطقة.

لكن من المهم توضيح سبب فشل محاولة القاعدة الانتشار انطلقا من العراق بقيادة جماعة أبو مصعب الزرقاوي، و الذي يكمن في أنها قد وقعت في إشكالية كون الزرقاوي يركز على استهداف الشيعة، و بدأ للمجتمع العراقي يرى أن التنظيم يسعى لثارة الفتنة الطائفية في البلد، و عليه لم يكن له دعم يذكر و أصبح دوره هامشيا [2] .

و عليه حدد تنظيم القاعدة الراضي الصومالية كمنطقة حرب جديدة ضد الغرب، و بدؤوا بإرسال مجموعات من أعضاء التنظيم إلى هناك لحل مشكلة صعوبة التحرك و التمويل و العمل بالنسبة للتنظيم في الراضي العراقية و الأفغانية.

تحديات الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات فيما يتعلق تنفيذ الخطط التي تم الوصول إليها في إطار إستراتيجية محاربة الإرهاب، أو بالأحرى الحرب الشاملة على الإرهاب تختلف هذه التحديات وفقا لمجالاتها كون بناء إستراتيجية شاملة يعتمد على العديد من المتغيرات المؤثرة على المستوى الدولي، سواء كانت اقتصادية سياسية أو عسكرية أو حتى اجتماعية و ثقافية تتعدد التحديات لكن هذا لا يمنع من إمكانية نجاح الإستراتيجية المتبعة إذا تم بناؤها وفقا لدراسات موضوعية علمية عميقة، و التي تتميز بالمرونة. إن الحرب على الإرهاب هي بالأساس حرب ايديلوجية، و عليه يجب الاهتمام بالخصوصية الثقافية لشعوب المنطقة، و تنمية الدبلوماسية الأمريكية العامة لكسب شعوب المنطقة، و الحلول دون دعمهم للجماعات الإرهابية إذ إن الولايات المتحدة ل تشير

[1] ظريف ، شاكر ، **مرجع سابق**، ص 81
[2] **نفس المرجع**، ص 83

إلى الجوانب الإنسانية و الثقافية للمنطقة، مثلما تشير إلى كونها الجبهة الجديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب و التحركات العسكرية و التعاون العسكري مع دولها.[1]

تخوض الجزائر تجاه التهديدات لدول المجاورة ممثلة في النظام السياسي تسوقه حربا دبلوماسية تروِّج مفاهيم صناعة الاستقرار، وهو ما تؤكده جلسات الحوار الاستراتيجي بين فرقاء الأزمة في دولة مالي، وقد باشرت في جلسة الحوار الثالث بين أكثر من 6 جماعات عربية وأزوادية مسلحة وهي تدافع دائما في كل المحافل الدولية عن مسألة تجريم دفع الفدية، إذ تظهر الوقائع أنها معنية بالمساعدات الأميركية في مجال التحقيقات الجنائية والقضائية، خصوصًا في مجال التحقيقات مع المقاتلين العائدين من القتال في سوريا، وهو ما أكده وزير العدل الأميركي السابق إريك هولدر. [2]

كما تعترف الأطراف المالية المتنازعة بمسار الجزائر كمخرج أساسي من الأزمة المالية، وهو ما أكَّده نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتعددة بمالي (مينوسما) السيد أرنو أكوجنو عقب انتهاء المرحلة الرابعة من الحوار الذي تم برعاية الدبلوماسية الجزائرية بالجزائر العاصمة في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، والذي حظي بإجماع كبير وإشراف أساسي من طرف وزير الخارجية **رمطان لعمامرة**، الذي اعتبر جولة الحوار الرابعة بمثابة المرحلة الحاسمة في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي

ومن الناحية التقنية الإجرائية، فقد اتخذت الهيئات الأمنية –ومنها وزارة الدفاع– احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي في مايو/أيار 2013.

ولتجفيف منابع الجريمة خصوصًا من الخاصرة الجنوبية التي تمتد لمسافة تتجاوز الـ 3000 كلم، فقد حددت وزارة الداخلية قائمة بـ50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا؛ لمنع وصولها إلى الجماعات السلفية الجهادية التي تزايد نفوذها في عدة مناطق بليبيا. ويأتي هذا الإجراء الخاص بمنع نقل مجموعة من السلع إلى ليبيا، حيث تم الاتفاق بشأنه بين دول جوار ليبيا وهي تونس والجزائر. تأتي في مقدمة السلع التي يمنع نقلها إلى ليبيا قطع الغيار أيًّا كان نوعها، والآلات الإلكترونية، وأجهزة الاتصال، وقائمة من الأدوية أهمها تلك الخاصة بالعمليات الجراحية وكل المستحضرات الكيميائية التي تدخل في أي صناعة، والوقود بمختلف أنواعه. ويأتي الإجراء لمنع حصول

[1] David POLLOCK, Cole BUNZEL, **Curtis CANNON. Actions Not Just Attitudes: A New Paradigm for US- Arab Relations**. The Washington Institute for Near East Policy: United States of America. 2010. P:65

[2] **يومية الخبر الجزائرية**، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ص3.

الجماعات السلفية الجهادية التي أعلنت الولاء لتنظيم ما يُسمَّى بالدولة الإسلامية "داعش"، على أيّ مواد أو تجهيزات تستغل في أعمال عدائية .[1]

وتشير مصادر أمنية ليومية "الخبر" الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني أن الجزائر تلقت طلبًا من الولايات المتحدة الأميركية لتقديم تسهيلات للتحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش. وتشير المصادر ذاتها إلى أن دول التحالف تخطط جديًّا لفتح جبهة جديدة ضد تنظيم "داعش" في ليبيا، في حالة توسع نفوذ هذا التنظيم في هذه الدولة النفطية. وتتضمن التسهيلات المطلوبة من الجزائر ومصر وتونس، السماح بمرور طائرات حربية والنزول الاضطراري للطائرات الأميركية في قواعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أميركية يجري التحضير لها منذ أشهر، تتضمن توجيه مئات الصواريخ الجوّالة من فئة "كروز" لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا*.

وتدرس الجزائر –حسب نفس المصدر– طلبين أميركيين؛ الأول: هو تدخل عسكري محدود لقوات جزائرية ومصرية في ليبيا تحت غطاء من الأمم المتحدة، أما الطلب الثاني: فهو تقديم تسهيلات لبوارج أميركية وغواصات تحمل صواريخ كروز، إضافة للطائرات الحربية الأميركية؛ من أجل تنفيذ غارات جوية على أهداف مركزة داخل الأراضي الليبية.

كما تظهر التحقيقات الأمنية أن الجزائر قد تمكنت من القضاء على أول إرهابيي تنظيم داعش الجزائري، وهو أحد الأشخاص المتورطين في ذبح الرعية الفرنسي غوردال في سبتمبر/أيلول السابق في مشهد الرسالة الموقعة بالدم، وقد ورد ذلك في تصريح لوزير العدل الجزائري حافظ الأختام في ندوة إعلامية بتاريخ 26 نوفمبر/تشرين الثاني المنصرم. وفي ذات السياق، تم توقيف خمسة أشخاص بعد عودتهم من تنظيم داعش بالعراق، وذلك إثر كمين نصبته الشرطة القضائية في مدينة البليدة الشمالية، وذلك بتاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني، وهو ما يعطي مؤشرًا حقيقيًّا بالمساعي الحثيثة التي تبذلها الجزائر؛ لتوقيف امتداد نفوذ التنظيم المسلح

لكن تجدر الشارة إلى انه من المهم إدراك أن القضاء على الإرهاب لا يتأتى بالقوة العسكرية وحدها، إذ بإمكانها القضاء على الإرهابيين، لكن ل يمكنها القضاء على ظهور أجيال أخرى منهم، ذلك لكون أسباب ظاهرة الإرهاب ما تزال موجودة، و عليه يرى بعض المحللين انه من الضروري إيجاد خطة أمنية جديدة، موجهة نحو المنطقة المغاربية لضمان تعاون دولها معها، منطلقة من استخدام القوة الناعمة بدعم التنمية الاقتصادية و الحكم الراشد و التحول الديمقراطي1

[1] **الخبر**، الأحد 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ص4.

* التقرير الإستراتيجي العربي 2006 ، مرجع سابق، ص338 :

يرى **جون برينان** أن إستراتيجية اوباما في الحرب على الإرهاب تعتبر بالأساس براغماتية، و ليست إيديولوجية، تقوم على ما هو عملي، و بنيت من خلل السياسات و الممارسات التي وضعت في إطار مكافحة الإرهاب و جود شراكة مع الكونغرس و التي ستستمر، مما سوف ينعكس على قدرات حكومتنا و شركائنا ، و من أهم النقاط التي بدأت الادارة الأمريكية بالتركيز عليها في ظل الحرب على الإرهاب هي:

1/ استخدام كل الأساليب القانونية و السلطات في مكافحة الإرهاب، حيث لا تضطلع مؤسسة واحدة بذلك، بل إن الجهود تكون مشتركة بالتنسيق مع مختلف مؤسساتنا.

2/ تقوية قطاع الاستخبارات و قدراتنا في هذا المجال، حيث نعمل على رفع إمكانياتنا من خلل التعلم من خبراتنا، تحسين مستوى عمل المخابرات و التعاون بين مختلف وكالات الاستخبارات في البلد تحسين القدرات العسكرية برفع حجم القوات العسكرية الخاصة

□

3/ رفع مستوى التعاون و التنسيق مع مختلف المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة، كذا حلفائنا في حلف الناتو، إضافة إلى المنظمات الإقليمية على غرار منظمة دول جنوب شرق آسيا، كذا الاتحاد الإفريقي . *

* The White House Office of the Press Secretary For Immediate Release. Remarks of John O. Brennan,Assistant to the President for Homeland Security and Counterterrorism, on Ensuring al-Qa'ida's Demise --As Prepared for Delivery.op.cit.

خلاصة الفصل

يعتبر العديد من المحللين و الاستراتيجيين أن منطقة إفريقيا أصبحت مصدرا للتهديدات الأمنية على رأس هذه التهديدات نجد المافيا و الإرهاب ، فقد أصبح الوضع الجيوسياسي فيها فرصة إستراتيجية مهمة بالنسبة للإرهاب العابر للقارات، خاصة إذا نظرنا إلى التركيز المتزايد لتنظيم القاعدة على قارة إفريقيا، و عليه فان اعتبار منطقة الساحل جبهة جديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب قد أصبح واقعا، يجب التطرق إليه من حيث الأسباب و التداعيات لفهم أبعاده،

حيث انعكس ذلك على العلاقات الجزائرية الأمريكية، ليظهر تعزيز التعاون و مكافحة الإرهاب بين البلدين بشكل مهم في إطار الحرب على الإرهاب،

إن من أهم أثار التعاون الأمني الأمريكي الجزائري هو التنسيق، و الجهود الأمنية و محاولة الاستفادة من الخبرات العسكرية الأمريكية، في حين أن الآثار السلبية ترتكز في عسكرة القارة الأفريقية، كذا جذب القاعدة بشكل أكبر نحو المنطقة،

إن هذا التقارب الأمريكي مع الجزائر ، جعل من الولايات المتحدة أكثر فهما للمنطقة و مفاتيحها و مشاكلها، مما يكسبها قدرة اكبر على إنجاح في تعديل و تنفيذ إستراتيجيتها تجاه المنطقة، صحيح أن هناك متغيرات أخرى ساهمت في ذلك، لكن مسار التغيرات كان منطلقا من التعويل الأمريكي على الدور الجزائري، و إقامتها علاقات حسنة مع النظام الجزائري، كذا أن السلوك الجزائري في المنطقة كان له نتائج تعرقل أو تطور النتائج المشار إليها.

بالنسبة لمستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، و الذي تم الاعتماد فيه على عدة احتمالات .يرتكز كل التدهور و بقاء الوضع الراهن على الخلافات الموجودة بين البلدين، سواء على المستوى الإيديولوجي أو السياسي و الاستراتيجي، على غرار منظورهما لقضايا القارة الإفريقية و الشرق الوسط و السياسة الدولية و حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في حين يقوم احتمال التحسن على مزايا و ايجابيات التعاون، و المكاسب التي سيمكن الحصول عليها من طرف البلدين لكن تجدر الاشارة إلى أن

التدهور ارتكز على الأحداث المفاجئة، التي من الممكن أن تؤثر على المتغيرات المتحكمة في مسار التقارب الأمني الأمريكي الجزائري، سواء على مستوى القضايا أو الوضع الدولي، و توازن القوى في المنطقة المغاربية في حين يقوم كل منهما في التحسن

و بقاء الوضع الراهن على أساس و أهداف و مكاسب التعاون الأمني بين البلدين، رغم لا يمكن وضع متغيرات مختلفة لتحديد الاحتمالات التي سوف تواجه هذه العراقيل و التحديات في مكافحة الإرهاب.

الخاتمة :

من خلال بحثنا هذا يعتبر الإرهاب في الصحراء و الساحل الإفريقي منطقة مهددة، و تعتبر ملجأ مناسبا لتنامي الجماعات المتطرفة و هو ما برز في المباحث المتعلقة بالوضع الأمني و الجغرافي و الاقتصادي و الاجتماعي و حتى الاستراتيجي للمنطقة، و أن أسباب و دوافع لظاهرة الإرهاب هي تلك المشكلات التي تعيشها المنطقة ، من خلال الدراسة يمكن إثبات الفرضية الأولى، و التي تنص على انه ;كلما زادت مستويات التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية كلما ازداد مستوى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري

فقد بدا بوضوح أن التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، انطلق بالأساس من تزايد التهديد الإرهابي في منطقة الصحراء و الساحل، بتواجد تنظيم القاعدة في المنطقة و تأثيره على باقي الجماعات الإرهابية، التي كانت تعد محلية لتتعاون مع التنظيم.

بالنسبة للفرضية الثانية،يعود اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب حيث استفادت الولايات المتحدة من التعاون الأمني مع الجزائر من خلال فهم أعمق للمنطقة و مفاتيحها و مشاكلها، مما أدى إلى قدرتها على النجاح في تعديل و تنفيذ إستراتيجيتها تجاه المنطقة، صحيح أن هناك متغيرات أخرى ساهمت في هذه الآثار.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تركز الولايات المتحدة على أن هناك إشكالية أمنية كبيرة في إفريقيا، و ذلك بتحرك الإرهاب نحو الصومال، منتشرا في منطقة الساحل و الصحراء و حتى المنطقة المغاربية، من خلال أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الشاملة على الإرهاب، و التي تتعلق بتتبع الإرهابيين أينما كانوا، فان الولايات المتحدة تبرر سعيها لإقامة قاعدة عسكرية في القارة، بالتأكيد على أن التواجد العسكري الأمريكي بات أمرا ضروريا فيها، خاصة بعد تحرك تنظيم القاعدة نحوها و انتشاره في منطقة الساحل، حيث بدأت الولايات المتحدة بالتعاون على المستوى الأمني مع دول المنطقة، التي رفضت بشكل صريح إقامة قاعدة الأفريكوم على أراضيها على غرار الجزائر.

أم بالنسبة للفرضية التي تحاول الولايات المتحدة إيجاد حليفا استراتيجي تعتمد عليه في المنطقة المغاربة لتحقيق مصالحها، فتعتمد على الجزائر من خلال كونها الدولة المحورية في شمال إفريقيا،تقوم بتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الموجهة نحو المنطقة لكن من خلال هذه الدراسة، هناك ما يشير إلى عكس ذلك، بالاعتماد على كون دخول الجزائر في تعاون امني أمريكي قابله تعاون امني جزائري إفريقي، و يمكن تفسير هذه الازدواجية و التناقض، بمحاولة الجزائر الحيلولة دون تحكم الولايات المتحدة بالمنطقة و بشؤون دولها الداخلية،كذا منع تنفيذ خطة التواجد العسكري فيها.

تجمع العديد من الدراسات و الأبحاث على انه على الولايات المتحدة مراعاة خصوصية المناطق التي تضعها ضمن مناطق الحرب على الإرهاب، و عدم التمادي في التركيز على الجانب العسكري في هذه الحرب، بل عليها استخدام القوة الناعمة لنجاحها وتقليل النتائج السلبية المحتملة، كذا تخفيض تكاليفها البشرية منها و المادية .و من بين النقاط المهمة التي يتم التركيز عليها هي دعم التنمية في المنطقة لرفع قدرات دولها، التي يتم اعتبار بعضها دولا فاشلة و أخرى ضعيفة .

اما الجهود في مواجهة الإرهاب تعتمد على آليات فعالة ساهم في التعاون و التنسيق في مكافحة الإرهاب ، ترتكزالعلاقات الجزائرية الأمريكية- و التي يعد التعاون الأمني بين البلدين أهم مظهر لتحسنها بالأساس -على أبعاد الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة بإفريقيا، و المعتمدة على الحرب على الإرهاب، لكون التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، يقوم على العديد من الأسباب المهمة، و التي تعد مرتبطة بالوضع الدولي الراهن، أي أن هناك إمكانية لتراجع مستويات هذا التعاون، إذا تغيرت الظروف الدولي و في نفس الوقت هناك إمكانية لتطوره،حتى و إن اختلفت هذه الظروف.

من خلال الدراسة تم الوصول إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

بالنسبة لسيناريوهات مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري، فان سيناريو التدهور مستبعد انطلاقا من الظروف الدولية الراهنة و سياسات البلدين، في ظل أهمية هذا التعاون؛ فأن تعتبر الولايات المتحدة الجزائر طرفا معاديا و العكس هو أمر مستبعد، على الأقل على المدى القريب لبلدين تعتبر سياستهما الخارجية براغماتية، تقوم على تعزيز المكاسب و تقليل الخسائر و الأطراف المناوئة كما أن هذا السيناريو يقوم على احتمالات قد تحدث أو لا تحدث، في حين يقوم كل من سيناريو التحسن و بقاء الوضع الراهن، على مسار التقارب الذي بدا يظهر بوضوح مع بداية القرن الحادي و العشرين.

-تبرر الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلاتها و إستراتيجيتها الموجهة للقارة الإفريقية، بمنطلق تدهور الوضع الأمني و الاقتصادي، كذا إن الأمن الإنساني يواجه تهديدات خطيرة ، و يجب حل مشكلات القارة، لينعم الأفارقة بحياة أفضل، بذلك تدعم السلم و الأمن في العالم ,حيث أن الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، لا يأتي بنتائج سلبية على إفريقيا وحدها، بل ينعكس على العالم مهما اختلفت أشكال التدخلات و الأسباب التي ارتكزت عليها هذه الدول، و أهم ما تعتمده الولايات المتحدة لتبرير تدخلها لمحاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

-تعتمد إستراتيجية الحرب على الإرهاب على الدبلوماسية، في إطار استخدام القوة الناعمة للجذب، و ذلك لكسب المجتمع الدولي من خلال وسائل الإقناع و الإغراء على حد السواء، و التأثير على الدول الإفريقية و الأوربية، لقبول التدخل في الأمن القومي لهذه الدول و شؤونها الداخلية، بحجة ملاحقة الإرهابيين لدعم الأمن و الاستقرار الإقليمي و العالمي،

-إن تواجد الولايات المتحدة في القارة الإفريقية، يهدف بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية، من خلال محاولة إقناع الجانب الأخر على ضرورة محاربة الإرهاب .

إن محاربة الإرهاب و وفقا للتجربة الجزائرية المهمة في هذا المجال، تم إثبات كونها لا تنطلق فقط من أسس عسكرية، بل يجب الاهتمام بالمستوى الاقتصادي و تحسين مستويات المعيشة و الأوضاع الاجتماعية للشعوب، إذ أن برامج محاربة التطرف قد ركزت فيه على نقطتين في إطار استخدام القوة الناعمة في محاربة الإرهاب، و هما التركيز على الأفكار و الأوضاع الاقتصادية للشعوب،كما أن التقارب الأمني الأمريكي الجزائري؛ كان واضحا يندرج ضمن مسار لإستراتيجية أمريكية للدخول للمنطقة، انطلاقا من مسوغ الحرب على الإرهاب، حيث اعتبرت أن الجزائر هي الدولة المحورية التي يجب الاعتماد عليها، لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة . فبالنسبة للبحث في الحرب على الإرهاب و تحديدا التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في إطار هذه الحرب، و الذي يمكن ربطه بالتغيرات التي حدثت في كل من المنطقة المغاربية و الشرق الأوسط عموما، على اثر موجة الاحتجاجات سالفة الذكر، فانه يمكن التساؤل حول مستقبل التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في ظل هذا التغير؟ و هل ستتخلى الولايات المتحدة عن التعاون مع الجزائر؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

اولا باللغة العربية

الكتب :

1/ احمد ،أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

2/ أحمد فلاح, العموش ، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**،الرياض، مركز الدراسات ،2002 .

3/ أحمد فلاح، العموش، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب**، ضمن أعمال ندوة تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 1999،

4/ احمد يوسف ،التل ، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي** .عمان : المكتبة الوطنية ، 1998.

5/ برقوق،محند، **التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، بيروت، مركز كارنيجي للشرق الوسط، 2009.

6/ خليل،إمام حسنين، **نحو اتفاق دولي لتعريف الإرهاب، الجرائم الإرهابية في التشريعات المقارنة**،مصر : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2008 .

7/ زكي علي،أبو غضة، **الإرهاب اليهودية والمسيحية والإسلام والسياسات المعاصرة**،القاهرة: دار الوفاء، 2002.

8/ شكري، محمد عزيز ، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة**،بيروت، دار العلم للملايين ،1991.

9/العكرة،اودنيس ، **الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة و أبعاده** الإنسانية ، يروت ،دار الطليعة ، 1983.

10/ نعوم، تشومسكي،الهيمنة أم البقاء **:السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم ترجمة** :سامي الكعكي ، لبنان :دار الكتاب العربي، 2004 .

المجلات و الدوريات

1/ أنايل ممدوح،بو زيد ،**الإرهاب بين الدفع والاعتداء من منظور قرآني**،مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، الجامعة الأردنية عدد1 ، دس

بوهوش، عبد السلام، الشفيق، عبد المجيد، **لجريمة الإرهابية في التشريع المغربي**–مطبعة الكرامة–الرباط، ط الأولى:2004م.

حسين علي بحيري، **القوى الناعمة"**، القاهرة :المركز الدولي للدراسات الإستراتيجيق و المستقبلية ، أكتوبر، 0 .200

2/ سي عفيف، عبد الحميد، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر**، لمجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية،نوفمبر ، 2000.

3/ الشكري ،عادل بن علي ، **أسرار الهجوم على الإسلام و نبي الإسلام** ، كتابات الإسلامية ، دار الوطن للنشر .

4/ ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مكتب الدراسات والبحوث، نيابة مديرية البحوث البيداغوجية 3، مديرية، التوظيف والتكوين، المديرية العامة للأمن الوطني، ديسمبر 1994.

5/ عمر الدهيمي، الأخضر ، **مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني و العوامل السياسية السعودية** ، جامعة نايف العربية ، المملكة السعودية أيام الدراسية :7.6.5 ، 2011 .

6/ ماجد ياسين،الحموي، **الإرهاب الدولي في المنظور الشرعي والقانوني وتمييزه عن المقاومة المشروعة** ،مجلة جامعة الملك سعود م 15 ، العلوم الإدارية .

7/ مراد بن علي زريقات, **'الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب** والتطرف' إ عداد: عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف, مجلة البحوث الأمنية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, العدد 35, يناير 2007

الجرائد

1/ احمد، بلحاج ،**"الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود :الأمن يحقق في جمع تبرعات لصالح"** ازواد "و الإرهابيين بتامنراست"، الخبر ،الجزائر ، ع:6651 ، 2012.

2/ بلحاج احمد،" الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود :الامن يحقق في جمع تبرعات لصالح "ازواد "و الإرهابيين بتامنراست"، الخبر ،الجزائر ، ع:6651 ، 11 مارس 2011 .

3/ حميد يس ،" **بوتفليقة يرافع للوحدة المغاربية في رسالة الى قادة المنطقة :** مدلسي: الخلاف مع الرباط حول الصحراء لا يعيق التطبيع "، الخبر ، الجزائر، ع 6630 ، 2012/02/19

4/ رؤساء أركان الجيوش يبحثون مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع الأمني في الساحل : مساعدات عسكرية ، جزائرية جديدة لمالي والنيجر وموريتانيا"، الخبر، الجزائر،ع6340 ، 2011/04/29 .

5/ رزاوي، لخضر، حويشة ،حسان ،" كلينتون :واشنطن لا تمول أي حزب بالجزائر"، الجزائر، الشروق اليومي، ع:3577 ، 26 فيفيري 2012.

6/ الياسري،أحمد ، **إستراتيجية أوباما للأمن القومي.. رؤية واشنطن المعدلة للشرق الأوسط الكبير** ، الفجر – يومية جزائرية مستقلة:2010.05.29

7/ يومية الخبر الجزائرية، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 .

الرسائل

بوعلي،أحميدي بوجلطية، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي:دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، رسالة الماجستير ، جامعة دالي إبراهيم: الجزائر 2 كلية العلوم السياسية ،2010 .

رسولي، أسماء ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية .**"رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر2011 .

شاكر ، ظريف ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية** التحديات والرهانات،رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010،.

شاكر ،ظريف ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية :**التحديات و الرهانات .رسالة ماجسر، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010 .

سليم ، العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،رسالة الماجستير،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2011.

الانترنت :

حجازي, أكرم ، النظرية الاجتماعية. الموجز في النظريات الاجتماعية التقليدية والمعاصرة, الجزء الأول

http://ar.wikibooks.org/wiki

عبد الكافي ،إسماعيل عبد الفتاح ، **الإرهاب و محاربته في العالم المعاصر**،اتحاد الكتاب،

www.kotobarabia.com

مختاري ،صالح، **تاريخ الإرهاب في الجزائر ، الموقع ، م 1**

http://mokhtari.over-blog.org/article-

مقال بعنوان **المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرست مكانة الجزائر،**

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles

مقال بعنوان:للجزائر دور أساسي في تسوية الأزمات في مالي وليبيا واستقرار الساحل،

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles.

المراجع باللغة الأجنبية

اللغة الفرنسية :

1/ Abdennour Benantar, **Les Etats Unis et le Maghreb** : Regain d Intérêt ،Algérie : CREAD2007.

2/ Benantar (Abdennour), Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d Intérêt ? . (Algérie : CREA, 2007)

3/ BOUSSELHAM (Abdelkader), Regards sur la diplomatie algérienne. (Algérie : CASBAH Editions, 2005).

4/ CHENNTOUF **(**Tayeb**)**, Le Maghreb au présent **. (**Algérie :Office Publications Universitaires. 2003**)**

اللغة الانجليزية

1/ Alexander ،Yonah **The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb**. Report Update. International Center for Terrorism Studies: Washington 2011.

2/ Cole BUNZEL, David POLLOCK, **Curtis CANNON. Actions Not Just Attitudes: A New Paradigm for US- Arab Relations**. The Washington Institute for Near East Policy: United States of America. 2010.

3/ Harman, Robert **M.D, Responding to Terrorism in the 21st Century** , October 21, 2001. http://www.orgonomy.org.

4/ Laqueur, Walter ،The search for a general theory of terrorism, December 2005 http://www.timesonline.co.uk/tol/incoming Feeds/article.754028ece

5/ Nye ،Joseph et Kagan ، Robert: Le Smart power américain au XXIè. 14 mars 2011 **http://lebulletindamerique.com/robert-kagan-le-smart-power-americainau-xxie-siecle-i.**

6/ Region, a Commitment for the European . Special Report Union. Thomas More Institut April ، 2010.

7/ Schmid, Alex P، Garry F. HINDLE. **After the War on Terror Regional an Multilateral Perspectives on Counter- Terrorism Strategy**. London: RUSI: Royal United Services Institute, 2009.

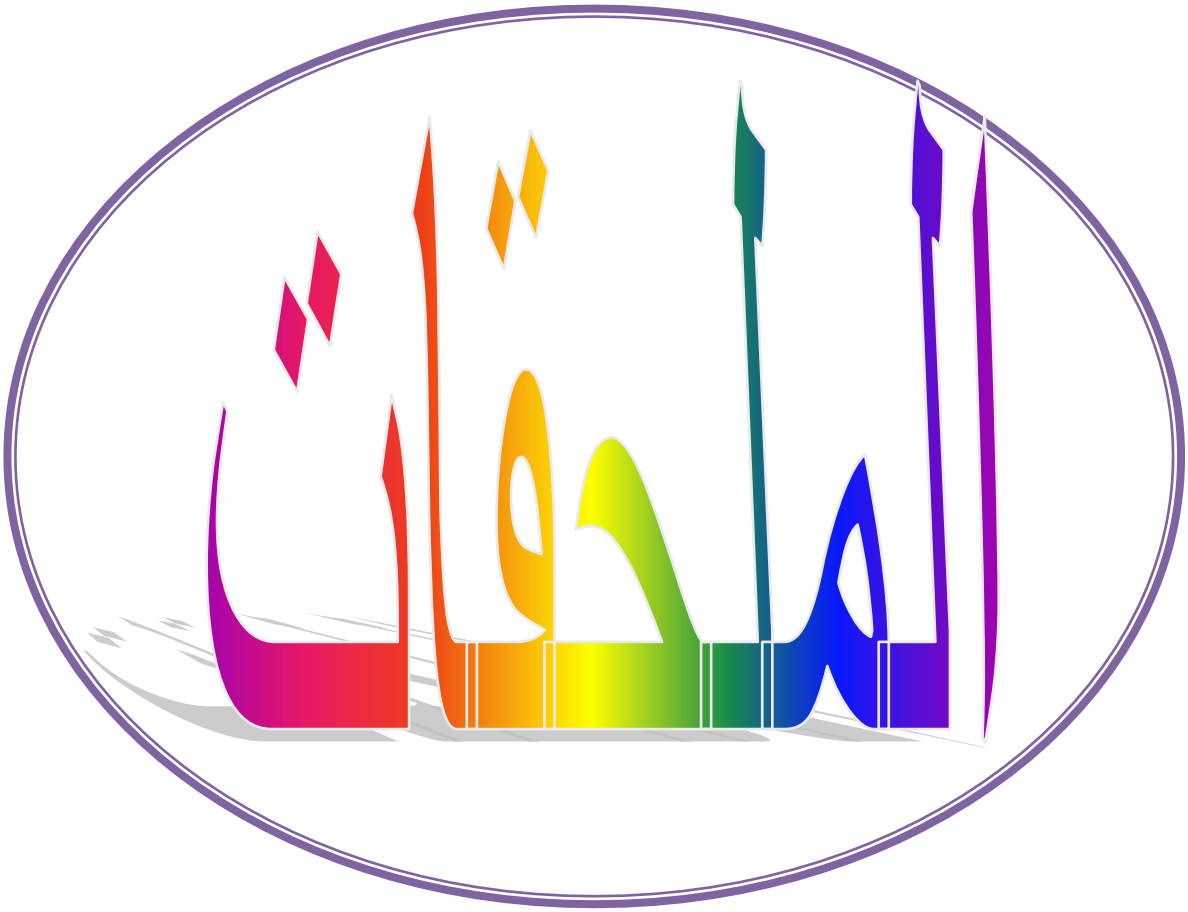
الملحقات

خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يعتمدها المهاجرون غير الشرعيون القادمون من الصحراء الأفريقية الكبرى و منطقة الساحل نحو المنطقة المغاربية.

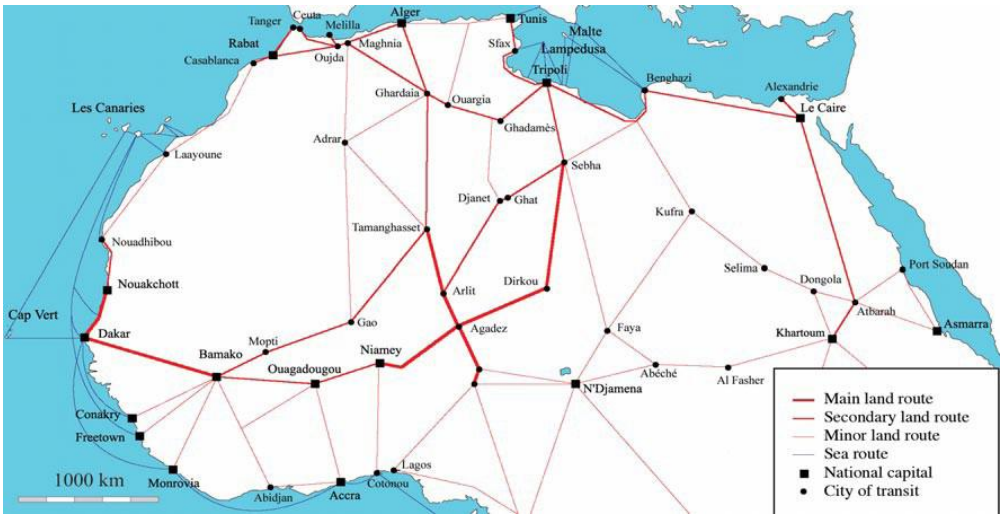

المصدر: Thomas More . op.cit .P 11

خريطة توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغاربية و الساحل

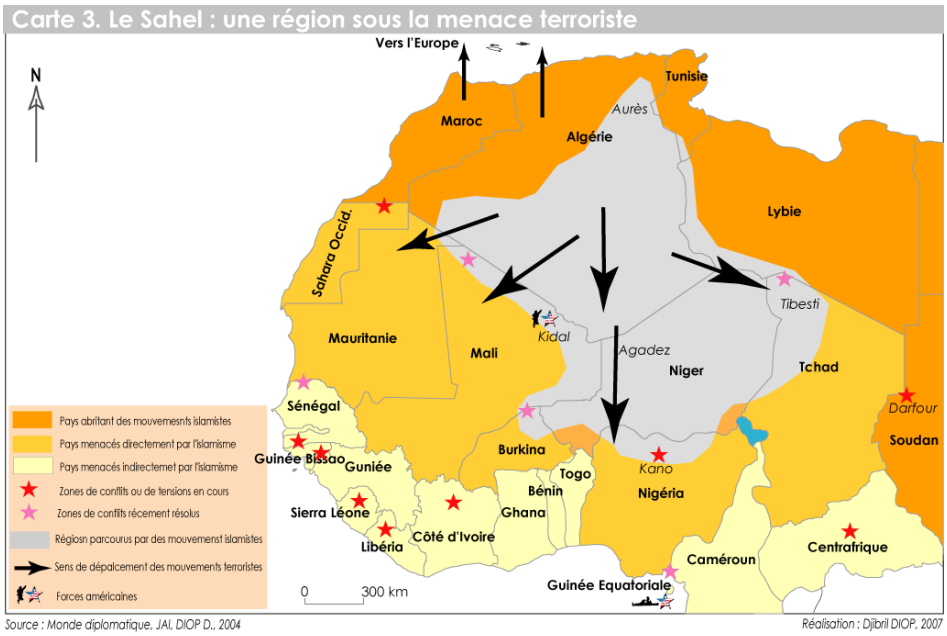

المصدر Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.caIMGpdfAfrique_USA.pdf.pdf). p : 14

خريطة توضح تواجد القاعدة في منطقة القرن الأفريقي

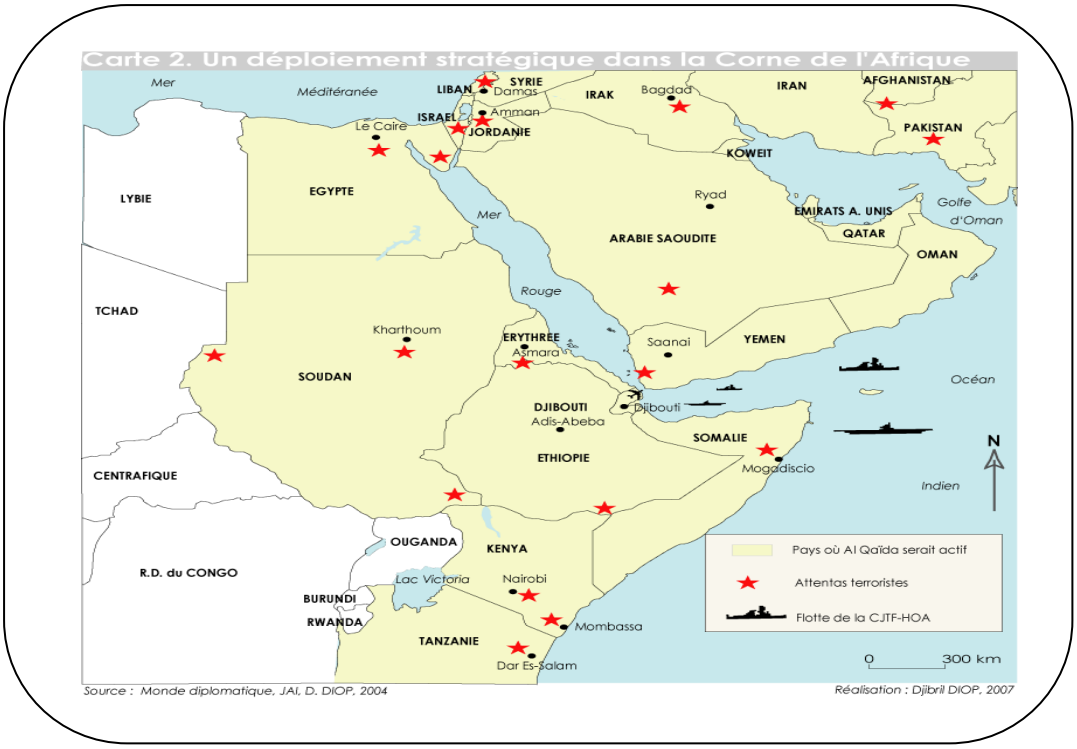

المصدر : Djibril DIOP, op.cit, p **12**

خريطة توضح المجالات الإقليمية للقيادات العسكرية الأمريكية على مختلف المناطق في العالم

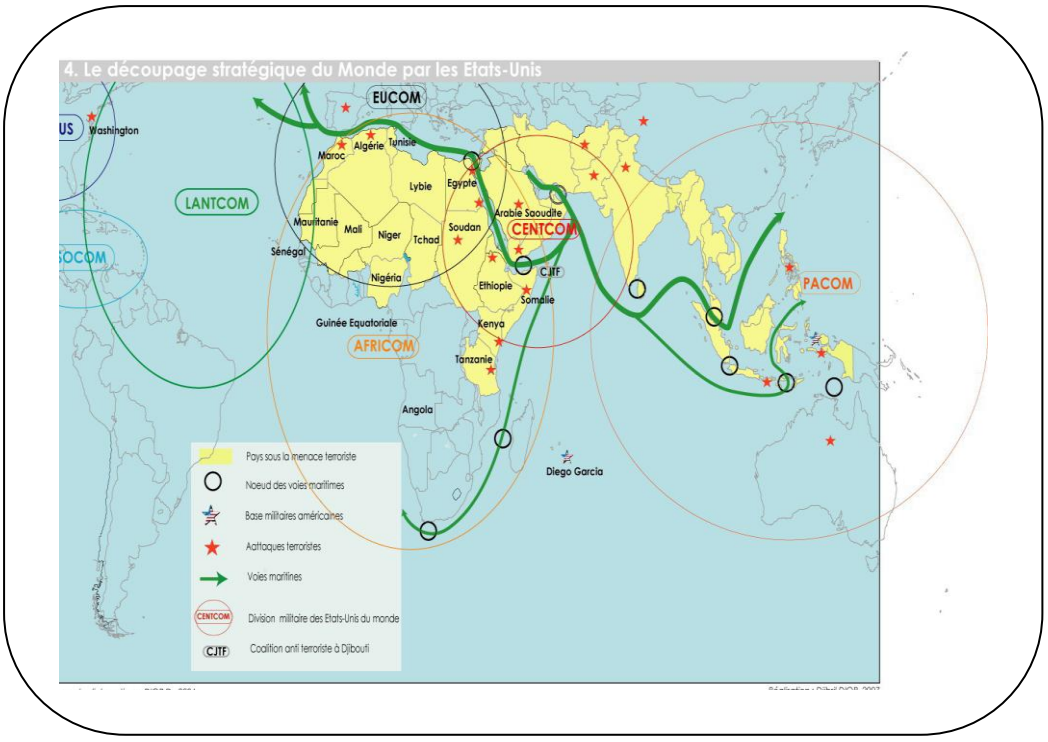

المصدر : Djibril DIOP, op.cit, p **16**

منحنى بياني يوضح المعدل السنوي للهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل

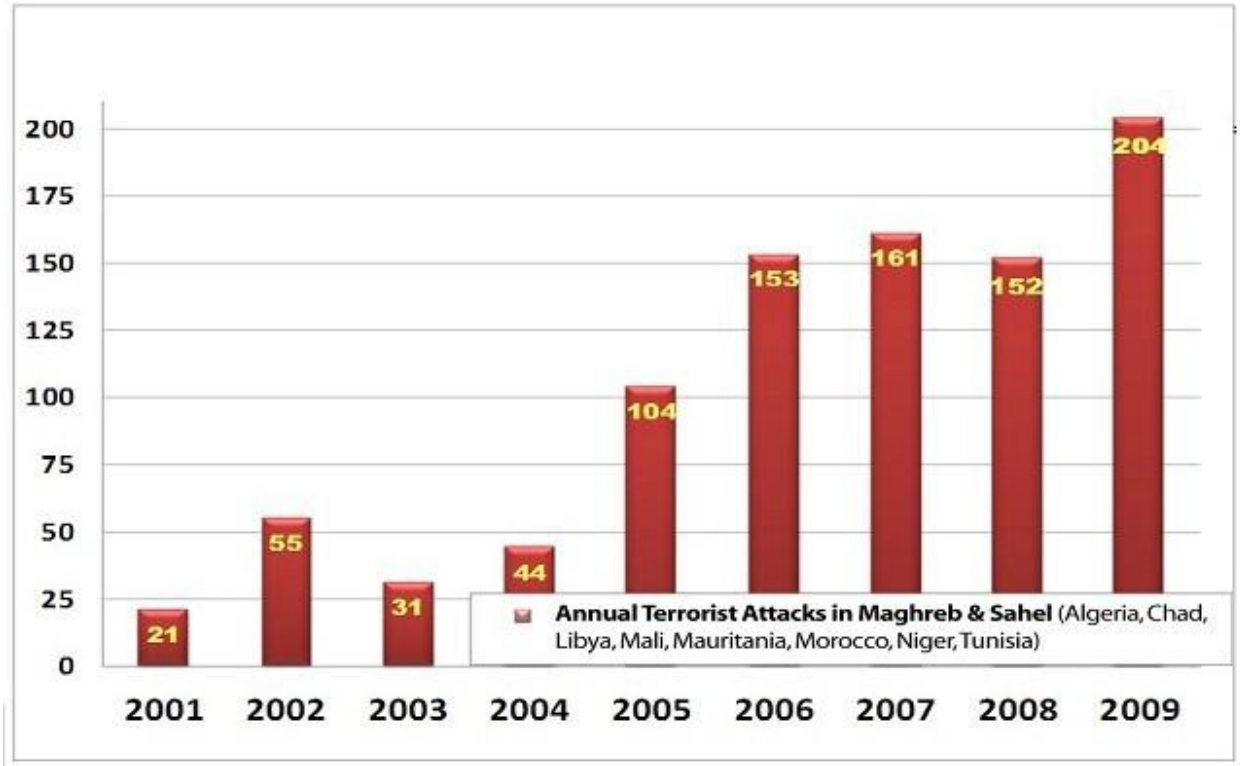

المصدر : Yonah Alexander. Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. p:26

منحنى بياني يبين حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين سنوات2002 إلى 2009

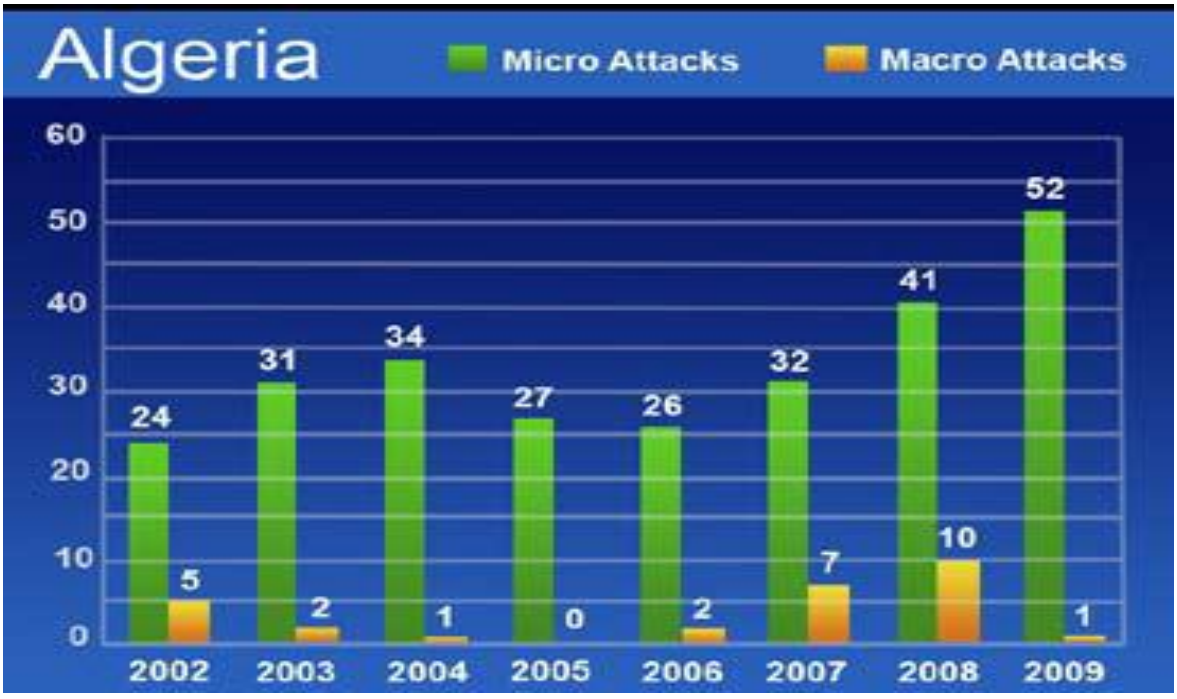

المصدر : L f. Cmdr. C.L Fussell. Al Qaeda in the Land of the Maghreb: Danger or Delusion?.Ethos(Naval Special warfare Issue). united States of America. 2010. P: 12

*__المنظمة الدولية للشرطة الجنائية انتربول :__تهدف هذه المنظمة إلى هدفين رئيسيين :__أول :__التعاون الدولي لمواجهة الجرام الدولي المتزايد __ثانيا :__تامين الاتصال الرسمي بين رجال الشرطة في مختلف أرجاء العالم، بغية تبادل الخبرات و الأفكار و المناهج و أساليب العمل.

__نشأة منظمة الشرطة الجنائية :__تم إنشاؤها وفقا لربع مراحل تاريخية :__مؤتمر موناكو لسنة 1914__ دعا أمير موناكو ألبرت الأول، إلى عقد مؤتمر في إمارته قبيل الحرب العالمية الأولى، لوضع إطار ينظم أسس التعاون الدولي في ما يتعلق بالشرطة و الامن، حيث كان المؤتمر مهما و حضرته جهات مختصة رجال الامن و القضاء، لكن قيام الحرب أجهض هذا المشروع __مؤتمر فيينا : 1923__ دعى إلى هذا المؤتمر مدير شرطة فيينا في ذلك الوقت شوبير، محاول إحياء فكرة مؤتمر موناكو حيث كان من نتائجه إنشاء لجنة دولية للشرطة الجنائية مقرها فيينا، عملت بفاعلية إلى غاية اندلع الحرب العالمية الثانية .__لجنة اجتماع بروكسل: 1946__ دعى المفتش العام للشرطة البلجيكية __مستر لواج__ في تلك الفترة، أعضاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية إلى عقد اجتماع من اجل إحياء مبادئ التعاون الامني، حيث تم تعديل نظام اللجنة، و تم وضع رئاسة لها عادت في البداية إلى لواج، و منصب أمين عام، كذا لجنة تنفيذية كما تقرر نقل مقرها إلى العاصمة الفرنسية باريس و بلغ عدد الدول المشاركة وقتها 19 دولة __مؤتمر فيينا: 1956__ جتمعت هيئة مشكلة من 55 دولة، حيث تم الاتفاق على وضع ميثاق ينص على تعديل اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، لتصبح المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول .تتشكل المنظمة من الهيئة العامة، و رئيس منتخب لمدة أربع سنوات، كذا اللجنة التنفيذية المشكلة من تسع أعضاء من دول مختلفة، و الأمين العام الذي يعين من طرف الهيئة العامة لمدة خمس سنوات، كذا الأمانة العامة التي تتولى تنفيذ القرارات الصادرة من طرف اللجنتين العامة و التنفيذية .__اختصاصات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية:__تامين التعاون المتبادل و تنميته، كذا إنشاء و تطوير المؤسسات القادرة على المعاملة مع الجنايات و الجنح العادية، لكن يحضر عليها القيام بأي نشاط أو اتخاذ تدابير في ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العنصري، و ترتكز نشاطاها على تبادل المعلومات التحقيق في شخصيات المجرمين الدوليين الذين عادة ما يغيرون من هوياتهم، و القبض عليهم و توقيفهم وفقا لحكام قضائية واجبة النفاذ و أوامر

Abstract:

The United States sees that there is a huge security problem in Africa, started by the move of terrorism to Somalia, spreading in the Sahel and the Sahara even the Maghreb region. The American Strategy in the Global War against terrorism has main principles one of them is: following the terrorists where ever they are, which means that the American military existence in the African continent is necessary at list for now, spicily when Al- Qeada moved to the Sahel and the Maghreb region trying to create relations with some extremists groups in the area. That's what the US use to justify her efforts to create a military base in the region the "Africom", which had been refused by the African countries so it entered in a security cooperation with some of them like Algeria.

Some researchers think that Algeria as a Pivotal State In the region is playing a role of the Proxy State in the American War against Terrorism; by achieving its strategy in the Sahel, but there are some points in this study argue that Algeria has also improved its security cooperation with some African countries, the majority of them are from the Sahel. We try to explain this paradox and duality by saying that: Algeria is trying to avoid the American control and intervention in the internal affairs of the region and its countries, and releasing its plan of having a military base in it.

Many studies and researches says that the United States must be careful in the dealing with some deferent regions situated in the space of the War against terrorism , and giving more importance to the Soft Power in this war to minimize its costs and negative results. More over there is an important point which must focus on it, it is the aid to the states in the Sahel and the Sahara region in development to improve their situation from been Failed or failing states. This step will be one of the basic steps to succeed in Counter Terrorism in the region.

الفهرس

الفهرس :

تقديم الموضوع :..... أ

أسباب اختيار الموضوع :..... ب

أهمية الموضوع :..... ت

مجالات الدراسة :..... ج

الدراسات السابقة :..... ح

منهجية الدراسة :..... خ

الفصل الأول :..... التأصيل ألمفاهيمي و النظري لظاهرة الإرهاب

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.....*

المطلب الأول الجذور التاريخية للإرهاب **1-6**

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب و أنواعه.....**7-14**

المطلب الثالث: أسباب ودوافع توسع الإرهاب **15-17**

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب.....*

المطلب الأول النظريات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الإرهاب**:**.....**18-20**

المطلب الثاني : المقاربات الجديدة في تفسير ظاهرة للإرهاب**:** **20-22**

خلاصة الفصل:..... 23

الفصل الثاني: استراتيجيات القضاء على الإرهاب : بين المقاربة الجزائرية و المقاربة الأمريكية

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية للقضاء على الإرهاب.....*

المطلب الأول : الإجراءات الداخلية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 25-30

المطلب الثاني : تعامل الدولة الجزائرية لملف الإرهاب في علاقتها الدولية.....31-36

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية للقضاء على الإرهاب.....*

المطلب الأول : إستراتيجية الحرب الشاملة على الإرهاب في إفريقيا:.....38-43

المطلب الثاني : التحولات الدولية و تأثيرها على الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب:.....43-47

المبحث الثالث : مميزات التقارب و التباعد بين الاستراتيجيين.....*

المطلب الأول : التقارب بين الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب.....47-51

المطلب الثاني : التباعد بين المقاربتين : الجزائرية و الأمريكية.....51-57

خلاصة الفصل:..... 58

الفصل الثالث : الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي: تعزيز التعاون و مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: أسباب و دوافع التعاون الأمني الأمريكي مع الجزائر في الحرب على الإرهاب.....*

المطلب الأول : دوافع التعاون في مكافحة الإرهاب **59–63**

المطلب الثاني : مجالات التعاون في مكافحة الإرهاب .....**.63-68**

المبحث الثاني : مستقبل الدور الجزائري في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب.....*

المطلب الأول: السياسة المنتهجة للتعاون الأمريكي مع الجزائر **68–73**

المطلب الثاني : العراقيل و التحديات بين الإستراتيجيتين في مواجهة الإرهاب..... **73–78**

خلاصة الفصل:..... **79**

الخاتمة:..... **80–82**